

## الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون

الجلسة العامة ٢١

الثلاثاء، ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيسة: السيدة هيا راشد آل خليفة ..... (البحرين)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

## المناقشة العامة

طرق. ومع أنها تتمتع بولاية مواجهة هذه التحديات، فهي تظل مشلولة نتيجة أعمال تقوم بها اليوم قوى الهيمنة. وهذا هو المأزق الذي تواجهه المنظمة.

وقيمة الإنسان وحقه أو حقها في الحياة في عالم منصف وعادل لا تبدو سوى حلم. وضمان كرامة حق الإنسان في العيش مع توفر سبل الحصول على أشد الضرورات أهمية في الحياة يبقى التحدي الأكبر الماثل أمامنا. إننا نتكلم بطموح كبير عن خلق عالم منصف وعادل، ولكن النتائج لا تبعث على الإعجاب.

والانقسام بين الأقلية الثرية والأغلبية الفقيرة يستمر في النمو. والمحرومون بأعدادهم الكبيرة يزدادون حرمانا من الفوائد المزعومة من العولمة. والخوف يصيب كثيرا من البلدان الفقيرة في العالم النامي. وهو ليس الخوف من أن العالم النامي ليست لديه القدرات في الإسهام في إحلال السلام والأمن، ولكنه الخوف - في الحقيقة، الخوف الأكبر - من أن الممارسات غير الديمقراطية للأجهزة الرئيسية

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لدولة الأونرابل ساتو كيلمن، نائب رئيس الوزراء، ووزير خارجية فانواتو.

السيد كلمن (فانواتو) (تكلم بالانكليزية): نحن نقف في عالم اليوم على حافة المجهول. إن الساحة الدولية تكثر فيها الجروح، من حروب وصراع وقلقل مدنية وأوبئة، وجفاف وجوع. ولا يزال الفقر وسوء التغذية يعصفان بأرواح الملايين من سكان العالم.

وحتى القيم التي على أساسها قامت الأمم المتحدة ونسجها، هما الآن محاصرتان بأفكار ومبادئ جديدة تقوض ما لهذه الهيئة من سلطة في صون السلم والأمن العالميين. ولا يزال صدام الأيديولوجيات والخلافات الثقافية والدينية باعثة على أعمال الفكر. والأمم المتحدة تقف عند مفترق

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



والتركيز الرئيسي على مكافحة الإرهاب اتخذ مكان الصدارة بالنسبة إلى البعض، وتحويل الموارد يعيق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ومستوى هدف المساعدة الإنمائية الرسمية. وتوفر سبل وصول الأمم الثرية إلى الأسواق قيّد أيضا التقدم بتنمية كثير من البلدان في العالم النامي. والجهات الفاعلة الرئيسية في العالم يجب ألا تغفل هذه الأهداف.

والعلاقات بين الدول والتفاهم والتسامح على نحو متبادل أمور تبدأ باحترام الفرد. وكرامة الإنسان هي أساس إقامة المساواة بين جميع الأشخاص. ذلك هو أحد المبادئ الأساسية للأمم المتحدة. ووافقنا، بصفتنا أعضاء في الأمم المتحدة، على تبني تلك المبادئ، ولا نزال نعتقد بهذه القيم. وانضمت فانواتو إلى الأمم المتحدة في سنة ١٩٨١ لأنها تؤمن بالمنظمة. واليوم، أقف أمام الجمعية العامة لأعيد التأكيد مرة أخرى على الإيمان بالأمم المتحدة، ولكنني اتفق على وجوب حدوث تغييرات لتكييف منظومة الأمم المتحدة مع تطور الإطار الدولي والجيوسياسي والاقتصادي.

وبالتالي فإن إصلاحات مختلف هيئات الأمم المتحدة ضرورية قطعاً. يجب أن يُصلح مجلس الأمن لضمان صفته الديمقراطية وصفة أنه أكثر تمثيلاً لمجموع أعضاء الأمم المتحدة. وسلطة النقض في المجلس تضعف كل النوايا الحسنة لدى أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للتصدي لكثير من التحديات التي تواجهها اليوم. ولكن السؤال الأساسي هو: هل الاستعمال غير المناسب لحق النقض أبقى على مستويات معقولة من السلام والأمن الدوليين؟

والاختلافات الثقافية والدينية لا يمكن أن تعتبر عقبات في هذا الصدد. لقد جاءت الأمم المتحدة بالكياسة وآداب المعاشرة في إقامة العلاقات بين الدول، والعلاقات بين الأفراد تحتل الصدارة في ذلك. ولذلك أصبح فن السياسة حرجاً جدياً في هذا الوقت. ولذلك يجب أن يبدأ الاحترام هنا

التابعة للأمم المتحدة، مثل مجلس الأمن، تتسبب بالتوترات والفوضى في أعمال الأمم المتحدة.

والتباينات في نوعية الحياة بين الذين يملكون والذين لا يملكون قد نمت فأصبحت أرضاً خصبة لتوليد أجيال جديدة ومتعادية. وهنا تستمر ظاهرة الإرهاب في تحدي حدود خيالنا. ووجود أسباب لزيادة الاستياء في أجزاء معينة من العالم لعله أوضح كثيراً اليوم مما كان في أي وقت مضى.

وتدين حكومة بلدي الإرهاب في أي شكل أو تجلّ يتخذه، وتقوم حاجة ملحة إلى عمل جميع أعضاء الأمم المتحدة معا علانية في مكافحة هذه التطورات الخطيرة. وتدمير الأبرياء ينبغي ألا يكون الوسيلة لتحقيق هدف ما. ذلك غير إنساني. وتقع بالتالي على عاتق جميع البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة المسؤولية - المعنوية والخلقية - عن استئصال ذلك الخطر من على وجه الأرض.

ولا يمكن كسب السلام عن طريق الظلم أو ممارسة الكيل بمكيالين أو العدوان أو الحرب. ولا يمكننا أن نتصبر في مكافحة الإرهاب ما لم نواجه أسبابه الجذرية. وعلى العكس من ذلك، يتعين على جميع الدول الأعضاء أن تتصرف على نحو مسؤول لضمان تنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، إذا أردنا أن يجدونا أي أمل في بناء مستقبل أفضل، لا بد من دفع ثمن لإحلال السلام.

ويجب أن نبدأ بالنظر في الأمور بتعمق وإخلاص وبقلوب منفتحة إذا أردنا أن نفهم حقاً العالم الذي حولنا. وإذا وجدت مسألة انتهاج سياسات قمعية تؤثر في النظام الاقتصادي والسياسي الدولي وتسيطر عليه، فيجب على المعنيين أن يقوموا بالإجراء العلاجي. واتخاذ القرار بشأن استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب هو إذاً خطوة إيجابية إلى الأمام.

طريق الآليات المناسبة مهم قطعاً في هذا الوقت البالغ الحساسية.

وفيما يتعلق بمسألة الشرق الأوسط، لكل من إسرائيل وفلسطين الحق في العيش جنبا إلى جنب في ظل التعايش السلمي بوصفهما دولتين مستقلتين ذاتي سيادة. ويجب على المجتمع الدولي أن يكون واقعياً فيما يتعلق بالمستقبل. دعونا نسمح بأن تسود العدالة والأمن والسلام الدائم وقتنا طويلاً بالنسبة للشعب الإسرائيلي والفلسطينيين.

ومؤخراً، فإن فانواتو حسب مؤشر الكوكب السعيد، الذي نشرته مؤسسة علم الاقتصاد الجديد التي تتخذ بريطانيا مقراً لها، أسعد مكان على وجه الأرض. ونحن نعزز بأننا وُضعنا في مرتبة عالية بين جميع بلدان العالم، ولكننا حريصون على عدم الشعور بالغرور، ذلك التناقض الظاهري في الجزيرة يخفي في أغلب الأحيان التحديات الإنمائية المتنوعة التي تواجهها البلدان الجزرية الصغيرة في منطقة المحيط الهادئ، مثل فانواتو، في عالم اليوم ذي الصبغة الكوكبية.

وفي الأسبوع الماضي، خلال الاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض منتصف المدة العالمي الشامل لتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً، تكلمت عن تحديات كثيرة تواجه بلدي في تنفيذ برنامج عمل بروكسل. وتُبدى فانواتو دلائل إيجابية على حدوث نمو اقتصادي تدريجي. ولكن، في ضوء ضعفنا أمام الكوارث الطبيعية، وتقلبات أسعار العرض والطلب في الأسواق الخارجية وتأثيراتها الضارة على أهم ثلاثة قطاعات تسهم في ناتجنا المحلي الإجمالي، نرى أن هذا الوقت غير مناسب لإدراج فانواتو في قائمة البلدان المؤهلة للتخرج.

فضلاً عن ذلك، في حين أن الأساليب المستخدمة حالياً في قياس عتبات التخرج الرئيسية الثلاث تعتمد على متغيرات إحصائية، فإن من المفهوم بصورة عامة أن البيانات

في الأمم المتحدة. حينما تتكلم هنا دولة عالمية تصبح هذه القاعة ممتلئة تماماً. وبعد ذلك، تصبح المناقشة رتيبة. ذلك يدل على الإهمال الذي يتعرض له كثير منا. إن المناقشة العامة السنوية للجمعية العامة هي المناسبة العملية الوحيدة التي يجتمع خلالها كل القادة تقريباً في مكان واحد لمناقشة وتشاطر الآراء إزاء التحديات الإنمائية التي تواجه العالم. الأمم المتحدة ليست تتعلق بأمة واحدة أو بضع أمم؛ إنها تتعلق بهذه الأسرة من الأمم التي لها هدف مشترك واحد، هدف صون السلام والأمن الدوليين.

خلال الأيام القليلة الماضية رصد الملايين حول العالم المناقشة الجارية في هذه القاعة السامية للجمعية العامة. ودوت حرب بالكلمات من على هذا المنبر، ما كشف عن شقاق منذر بالخطر في العلاقات بين بعض الدول العظمى والعالم النامي. واستغلت وسائل الإعلام الحالة للتدقيق في هذه الأحداث، منتهية في أغلب الحالات بافتراضات واستنتاجات غير مدروسة لم يسفر عنها سوى نشر الخوف في صفوف السكان الأبرياء في العالم. والآن، هل هذه الرسالة رسالة الأمل الصحيحة التي نعطيها لشعبونا المؤمنة بالأمم المتحدة؟ أليست الأمم المتحدة شعلة الأمل للبشرية جمعاء؟

يجب حل المواجهات عن طريق الدبلوماسية الحسنة والمفاوضات المتفهمة مع أغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الراسخ. وبهذه الروح نناشد أيضاً المعنيين أن يتوخوا قدراً كبيراً من ضبط النفس وأن تكون لديهم الحكمة والمسؤولية اللازمتان ليضمنوا في المقام الأول أن يخدم أي إجراء يتخذونه ذلك الغرض الذي يجب أن يكون في مصلحة مستقبل العدالة العالمية والسلام والأمن. وأي تراجع عن تعددية الأطراف لن يسفر عنه سوى تزايد التوتر والعدوان. مرة أخرى نقول إن الحوار المتبادل عن

الحقوق. ويجب ألا يغيب هذا الهدف عن بالنا. ويجب أن تبذل الأمم المتحدة جهوداً متجددة في المجالات التي فشلت فيها بغية تمكين العدالة من أن تسود بالنسبة للشعوب التي لا تزال محرومة من التمتع بحقوقها غير القابل للتصرف في الحرية والديمقراطية. ويجب أن نتخلى للماضي عن هذا الإرث الأسود.

وتحديد أسلوب جعل مجتمع الدول العظيم هذا أكثر تماسكاً واتحاداً أصبح الآن تحدياً أكثر صعوبة. وأؤكد دعمي لهذه الممارسة الصعبة المعروضة علينا. فخالقنا العظيم أناط بنا، نحن البشر، مسؤولية تأمين سلامة كائن عظيم، الكرة الأرضية. ويتحتم علينا أن نستفيد إلى أقصى حد من هذه الفرصة. فمصر العالم في أيدينا. وبهذه الروح، أهني جمهورية الجبل الأسود على انضمامها إلى الأمم المتحدة بوصفها العضو الـ ١٩٢.

قبل أن أحتتم كلمتي، أود أن أشيد بدعم شركائنا في التنمية - خاصة أستراليا ونيوزيلندا وفرنسا واليابان وجمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي - وكذلك مختلف هيئات الأمم المتحدة التي تدعم بقوة تنمية فانواتو. وأعرب أيضاً عن تقديرنا للهند وتايلند وماليزيا وسنغافورة وإندونيسيا لدعمها المستمر في إطار التعاون بين الجنوب والجنوب. إضافة إلى ذلك، تستمد حكومتي التشجيع من مبادرة فزويلا، وإيماءتها الطيبة التي تمثلت بالالتزام بمبلغ مليوني دولار أمريكي لجزر المحيط الهادئ من خلال برنامج العمل التابع لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. هذه تطورات إيجابية تكمل معاً الدور القيادي الذي تقوم به حكومتي على مسار تنميتها.

في الختام، أعتنم هذه الفرصة الأخيرة لأعبر عن تقديرنا للأمين العام، السيد كوفي عنان، على إدارته الممتازة لأعمال الأمم المتحدة. فقد كفلت حكمته احتفاظ الأمم

الإحصائية لبلدان المحيط الهادئ - بما فيها فانواتو - تشتمل على تناقضات كبيرة. ولذلك، فإن الاعتماد كلياً على هذه البيانات لتحديد إنجازات فانواتو المتعلقة بالعبث سيؤدي إلى نتائج غير دقيقة.

وقريباً جداً سنتنظر الجمعية العامة في مسألة البلدان الموصى بإدراجها في قائمة البلدان المؤهلة للتخرج. وفانواتو مدرجة في هذه القائمة. وحججنا التي تبرر استبعادنا من هذه القائمة تستند إلى أسس راسخة وحقائق عملية. وترى حكومتي أن توصية لجنة السياسات الإنمائية بإدراج فانواتو في القائمة سابقة لأوانها. ولذلك، ناشد أعضاء الأمم المتحدة تفهم قضية فانواتو ودعمها.

وفانواتو، بوصفها عضوا يشعر بالمسؤولية في الأمم المتحدة، تسهم أيضاً في تحقيق السلم والأمن الدوليين. فقد شارك حفظة السلام من فانواتو في بعثتي حفظ السلام التابعتين للأمم المتحدة في البوسنة وتيمور الشرقية، ونساهم حالياً في بعثات حفظ السلام الموجودة في الكونغو وهايي وكوت ديفوار والسودان. وشاركت فانواتو أيضاً في بعثتي حفظ السلام الإقليميتين في بوغانفيل وجزر سليمان. وتوضح هذه الجهود تصميم فانواتو على المشاركة في حفظ السلام وبناء السلام، على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وبالنسبة لمسألة البيئة، خاصة الاحترار العالمي وتغير المناخ، تؤيد حكومتي بقوة الدول الجزرية الصغيرة الأخرى في حث المجتمع الدولي على تخفيض الانبعاثات. وعدم توقيع كيريات البلدان المسببة للانبعاثات على بروتوكول كيوتو مصدر إحباط كبير.

ويتضمن ميثاق الأمم المتحدة المبادئ التي لا تزال توجه جهود منظمتنا في عملية تقرير المصير. وتدعو هذه المبادئ إلى الاعتراف بالحقوق الأساسية للشعوب والأراضي التي لا تزال خاضعة لحكم الاستعمار، وإلى احترام هذه

على الرغم من العوائق التي وضعت على طريقه والانتقادات التي وجهت إليه، تستحق جميعها الثناء. ونرجو أن يتقبل أطيّب تمنياتنا وتقديرنا العميق على كل ما قام به وتقدم إليه وإلى أسرته بأطيب التمنيات في المستقبل.

في هذه المناسبة، بعد انتخاباتنا العامة الناجحة التي عقدت في أيار/مايو من هذا العام، يسرني أن يكون بوسعي أن أخبر الجمعية أن جميع المراقبين الدوليين الذين شهدوا إجراء الانتخابات العامة في فيجي استنتجوا أن النتيجة كانت تجسيدا ديمقراطياً ومنصفاً لإرادة الشعب.

إن إعادة بناء أمتنا، بعد الكارثة التي حلت بنا في عام ٢٠٠٠، تسير فعلاً سيراً حسناً. وقد تعززت بعد تشكيل حكومة متعددة الأحزاب وفقاً لما يقتضيه دستورنا. ولدينا وزارة الآن تضم وزراء من حزب الأغلبية سو كوسوكو دوافاتا ني لويفانوا وحزب العمل في فيجي، حيث أنه الحزب الذي تأهل لتوجيه الدعوة إليه للمشاركة في الوزارة. ولدينا وزراء أيضاً من الأعضاء المستقلين في مجلس نوابنا المنتخب. هذا يعني أنه في المرة الأولى لتاريخ فيجي يكون لها مجلس وزراء يمثل تمثيلاً حقيقياً مجتمعاتها متعددة الأعراق.

إن الوزراء من الجماعتين العرقيتين الرئيسيتين في البلد والوزراء من مجموعات الأقليات يعملون معا بتعاون وتشاور في صنع القرار. ونحن متحدون وراء هدف الدفع ببلادنا إلى الأمام لفائدة جميع المواطنين.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد موني (شيلي).

هذه الترتيبات متعددة الأعراق للإدارة الرشيدة لاقت قبولا ودعماً واسعاً من كل مجتمعاتنا. وقد منح ذلك بلادنا سبباً للتفاؤل. والناس من كل الأعراق يشعرون الآن بالثقة والاطمئنان على مستقبلهم. ونحن نؤمن بأن تشكيل حكومة متعددة الأعراق وممثلة لمجتمعاتنا المختلفة وجعلها تعمل هو المنهج الذي ظل بعيد المنال مدة طويلة ولكنه

المتحدة بمصداقيتها وأهميتها. وأثناء فترات الاضطراب وعدم اليقين، لم يتوان في السعي لتحقيق إيمانه بإصلاح الأمم المتحدة. إن حكومتي تحيي على خدمته الممتازة للأمم المتحدة. ونتمنى له كل خير في مساعيه في المستقبل.

**الرئيسة** (تكلت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد كاليوباتي تافولا، وزير الخارجية والتجارية الخارجية وشؤون السكر في فيجي.

**السيد تافولا** (فيجي) (تكلت بالانكليزية): أتقدم إليكم يا سيدي بالتهنئة وأطيب تمنيات حكومة وشعب جزر فيجي. إن الجمعية العامة تستحق الثناء لقبولها ترشيحك حتى تكوّن ثالث امرأة تتولى منصب رئاسة الجمعية. وهذا اعتراف بالدور الهام للمرأة في تنمية البشرية في قريتنا العالمية. وأؤكد لكم على دعم حكومتي أثناء فترة رئاستكم.

ونعرب عن امتناننا أيضاً لسلفكم، معالي السيد يان إلياسون، على الجهود الدؤوبة التي بذلها في عملية إصلاح الأمم المتحدة، التي استخدم فيها مهاراته ومعرفته الشخصية. ومع أن هناك الكثير مما لا يزال يتعين حله، فإن إسهاماته حتى الآن في عملية الإصلاح جعلت الكرة تبدأ بالتدحرج. ويعود الأمر لنا في الحفاظ على هذا الزخم.

نود في فيجي، حكومة وشعباً، أن نعرب عن تكريمنا وتقديرنا للأمين العام التي توشك ولايته على الانتهاء، معالي السيد كوفي عنان. إن جهوده الدؤوبة لتعزيز السلم والمصالحة في العالم معروفة جيداً. ومن حق غانا أن تفخر بانها. وبوصفنا دولة من العالم النامي، نحن فخورون به أيضاً لأنه تمكن من إبراز آمالنا - وقد تجلّى ذلك في خطة الأمم المتحدة للتنمية. إننا نحترم إنجازاته في قيادة الأمم المتحدة أثناء توليه منصبه. إن خدمته للشعوب في جميع أنحاء العالم، وما أبداه من صبر وشجاعة وتصميم يومياً في مواجهة العالم،

لقد أنشئت لجنة بناء السلام في الأساس لضمان أن البلدان الخارجة من الصراع لا تنتكس إلى وضعها السابق. وإن فيجي تشيد بتلك المبادرة وتدعو الجميع إلى دعمها. وإنني أرحب بالدعم المقدم لفيجي كعضو رائد في لجنة بناء السلام.

نحن في منطقة المحيط الهادئ نظل ملتزمين بضمان أن يبقى إقليمنا إقليمًا للسلام والاستقرار الدائمين. وفي الشهر القادم ستستضيف فيجي اجتماع قادة منتدى جزر المحيط الهادئ. وسيكون وضع اللمسات الأخيرة على خطة المحيط الهادئ الموضوع الرئيسي للاجتماع. وتقدم الخطة إطارًا للتعاون والمساعدة المشتركة في التنمية والإدارة الرشيدة والسلام والأمن طويلي الأمد. ونشيد بالبلدان من خارج إقليمنا التي تعهدت بالعمل وبمساعدتنا في تنفيذ تلك الخطة.

لقد رحب قادة منتدى جزر المحيط الهادئ بالصين واليابان وفرنسا في اجتماعات القمة التي عقدوها في وقت سابق من هذا العام. ونحن نشيد بها لدعمها التنموي ولقيادتها في تعزيز سلام دائم في الإقليم. ونؤكد أن تلك المبادرات يجب إدامتها، ويمكن أن يتم ضمها بإشراك كل الأطراف في حوار بناء.

الأمم المتحدة مشهود لها بمواجهة مشاكل الدول الصغيرة المهمشة وإيجاد حلول لها. وإن فيجي دولة جزرية صغيرة نامية اقتصادها ضعيف جدا أمام الأخطار. إن اقتصادنا مفتوح ويعتمد بأكثر من ٧٠ في المائة على التجارة التصديرية للحصول على النقد الأجنبي اللازم لسد احتياجاتنا التنموية.

ونلاحظ أن قواعد التجارة متعددة الأطراف المنبثقة عن منظمة التجارة العالمية ليست عادلة ولا منصفة بالنسبة لوضعنا التنموي والجغرافي ولحجمنا. وإن مقترحات منظمة التجارة العالمية التي تميل إلى مفهوم مقاس واحد يناسب

السيبل الوحيد لضمان السلام والاستقرار في فيجي. ذلك الشكل للحكومة الشاملة هو أيضا بمثابة الأساس لجهودنا لتحقيق التحسينات المتواصلة في أداء فيجي الاقتصادي.

تناشد فيجي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تعزز عزمها المشترك لمكافحة الإرهاب في كل مكان من العالم. وفيجي تتطلع إلى عالم يشكل فيه السلام والازدهار حجرا الزاوية لكل المجتمعات والطوائف. ويشرفنا أن نعمل في خدمة قضية السلام تحت رايات الأمم المتحدة وترتيبات حفظ السلام الأخرى، بما فيها منتدى جزر المحيط الهادئ.

إننا ندعم مفهوم الأمين العام حول منع نشوب الصراع حيثما كانت هناك أزمات داخلية كامنّة أو فوضوية. وعلى كل حال فحيثما تصدر الأمم المتحدة تفويضا بالتدخل لإقرار السلام، نحن مستعدون للمشاركة. ولدينا الآن أفراد في قوات حفظ السلام في العراق وكوسوفو وليبيريا وسيناء وجزر سليمان والسودان وتيمور - ليشتي. ونود أن نشكر الأمم المتحدة وكل البلدان التي ساعدت فيجي في الوفاء بالتزاماتها تجاه السلام والأمن الدوليين ونرحب برغبة بلدان أخرى في مساعدتنا في هذا الصدد. ونحن نقوم بذلك بتواضع، آخذين في اعتبارنا أن هناك الكثير من السلام الذي يجب أن يحفظ وأن يبني في العالم اليوم، وأنها قد اكتسبنا كفاءة وخبرة يمكن أن نقدمهما للإنسانية.

إن مبادرات السلام والأمن قد تعرضت مؤخرا لمراجعات عديدة لصالح عمليات حفظ السلام. وتعتبر فيجي إنشاء قوة حفظ السلام في لبنان وعملية التشاور التي سبقتها مثالا لتنظيم موجود أصلا جرى تكيفه بمواصفات خاصة حتى يناسب وضعًا خاصًا. يجب ألا نخشى القيام بالتغيير نحو الأفضل. وإن أفضل الممارسات المستفادة من بوغانفيل وجزر سليمان هي أمثلة يمكن تطبيقها في أماكن أخرى.

اعترفت بالحاجات الخاصة للأشخاص المعوقين وقد عملت على وضع التشريعات المناسبة كما أنشأت مجلس فيجي الوطني للأشخاص المعوقين. والآن يجري وضع اللامسات الأخيرة على سياسة وطنية حول الإعاقة للأعوام ٢٠٠٦-٢٠١٦ وفقا لما يتطلبه القانون. وإن فيجي تدعم بقوة الاتفاقية العالمية وستؤيد اعتمادها.

تعترف فيجي بأهمية الدور الذي تؤديه المرأة في التنمية. ولضمان المشاركة النشيطة للنساء في كل أوجه التنمية يجب تعزيز رصد حقوق المرأة الواردة في برنامج عمل بيجين. وأحد السبل لبلوغ ذلك يتمثل في ضمان أن تعمل السياسات المحلية والتشريعات على جعل المساواة بين الجنسين الاتجاه السائد. ويجب أن يكون هذا هدفا ذا أولوية لنا جميعا.

يجب أن يكون تحسين الأمن العالمي مصحوبا بإصلاحات مناسبة في منظماتنا. وأحد أهداف الإصلاح الحالي للأمم المتحدة هو الحاجة إلى ضمان أن تحظى أصوات البلدان الصغيرة والضعيفة، مثل فيجي، بمعاملة متساوية في عضوية هذه الهيئة العالمية.

أحد أهداف إصلاح الأمم المتحدة هو إشاعة الديمقراطية فيها. فبدون ذلك ستظل الأمم المتحدة منظمة تقودها المصالح الطائفية حيث تكون القوة فوق الحق، وحيث تنهوى الاعتبارات الأخلاقية. ويجب ألا يعوقنا شيء عن واجبنا الهام الذي وضعناه لأنفسنا. إن حصيلة جهودنا الجماعية الملتزمة في تلك الإصلاحات ستكون منظمة قوية وعادلة وأفضل تجهيزا لمواجهة التحديات العالمية المتعددة.

لقد تم إنجاز الكثير منذ اجتماع الجمعية الأخير بكامل هيئتها. وقد ظهرت تحديات جديدة. وعلى كل حال هناك الكثير من الناس الذين لديهم حاجات ويصرخون لإسماع أصواتهم. وتظل الأمم المتحدة نبراس الأمل بالنسبة

الجميع لم تستفد بصورة كاملة من التطبيقات الأمنية والخلافة بشروط منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفضيلية. فهي لم تعالج تعددية المشاكل التي نواجهها. ولا تخدم إلا مصالح البلدان المتقدمة والكبيرة والتي لها علاقات تجارية دولية سابقة وهي بالطبع دول غنية. لقد تجلت حقيقة أن تلك المقترحات صيغت من دون إيلاء اعتبار يذكر لمصالحنا في توسيع التباين وزيادة التهميش واستفحال الفقر على مستوى العالم.

على كل حال نحن لا ندعو لإلغاء الترتيبات التجارية متعددة الأطراف بل نحتاج فقط لتحسينها. وإن تعليق محادثات منظمة التجارة العالمية حول جدول أعمال الدوحة للتنمية قد عمق اهتمامنا بالحاجة إلى إبداء قدر من المرونة في قوانين التجارة متعددة الأطراف حتى يمكن النظر في متطلبات التنمية في دول مثل فيجي في جولة المحادثات الحالية. ونحن نحث عضوية الأمم المتحدة على العمل على التفكير بمعاودة محادثات منظمة التجارة العالمية المعلقة. وهناك أخطار كثيرة بالنسبة لنا جميعا وبالذات للدول الجزرية الصغيرة النامية مثل فيجي.

إننا نعتز بأهمية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذلك بالوثائق الدولية الأخرى التي تعزز حقوق الإنسان. ونلاحظ أنها تتعلق أساسا بحماية حقوق الأفراد. وإن فيجي، مثلها مثل تجمعات السكان الأصليين في جزر المحيط الهادئ الأخرى، ترحب بالقرار بطرح مشروع إعلان حقوق السكان الأصليين على الجمعية بقصد مناقشته واعتماده. ذلك الصك يكتسي أهمية حيوية للاعتراف والقبول بحق السكان الأصليين في تقرير المصير وبحقهم في العيش كشعوب متميزة عرقيا وثقافيا.

وبخصوص الاتفاقية الدولية لحماية وتعزيز حقوق وكرامة الأشخاص المعوقين فإن فيجي مثل الآخرين قد

لم نحقق ذلك الحلم المتمثل في إقامة نظام اقتصادي دولي جديد. وفي الحقيقة، تداعى في عام ١٩٨٩ الجدار الذي لم يكن يقسم أمة فحسب، ولكنه كان يقسم النظام الاجتماعي والاقتصادي العالمي بأسره. لقد هُدم جدار برلين قبل عقدين تقريباً، ولكن لا يزال يتعين علينا أن نهدم أهم جدار - الجدار الذي يقسمنا إلى دول غنية ودول فقيرة أغنياء وفقراء، دول متقدمة النمو ودول نامية.

وقبل ١٥ عاماً تقريباً، قيل لنا إذا أزلنا الحواجز التي تعوق التجارة، وفتحنا أسواقنا لرأس المال الأجنبي والسلع المستوردة، وخصصنا المؤسسات المملوكة للدولة، فإن اقتصادنا سينمو بطفرات كبيرة. وقيل لنا أيضاً إن شركاءنا في العالم المتقدم النمو سيمنحونا وصولاً أكبر إلى أسواقهم، وأن أسعار سلعنا الأساسية ستكون منصفة، وسيتيح الممولون الدوليون لنا رؤوس الأموال لنقترض منها ببسر.

والسؤال الذي نوجهه الآن هو: هل نحن في وضع أفضل بعد أن تقيدنا بما سمي بخليط التنمية الذي وصفه لنا توافق آراء واشنطن؟

الأمر لا تسير سيراً حسناً. ففي منطقة الكاريبي، يعيش ٣٠ في المائة من السكان في حالة فقر. وفي أمريكا اللاتينية، الأرقام أسوأ من ذلك، حيث نسبة الفقراء ٤٠,٦ في المائة. والأسوأ، أن ١٦,٨ في المائة من سكان أمريكا اللاتينية يعيشون في فقر مدقع. ويوجد ١٤ بلداً من بلدان الكاريبي الخمسة عشر من بين أكثر الأسواق الناشئة مديونية. وفي الحقيقة سبعة من هذه البلدان من بين أكثر ١٠ بلدان مديونة، ونسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في كل بلد منها تصل إلى نحو ١٠٠ في المائة. وقد جاء في تقرير حديث للبنك الدولي:

”التمتع بدقة في البيانات لا يترك مجالاً للرضى عن الذات تجاه تقدم العالم في مكافحة

لهم. وتلك الصرخات يجب أن يُستمع إليها ويجب أن يتم تمكين الناس حتى يتولوا بثقة وقوة مصائرهم بأيديهم. ويجب علينا أن نأخذ على عاتقنا أن نساعد الأمم المتحدة وأن نشارك في عملها بالتناسب مع حجمنا ووضعنا الاقتصادي.

**الرئيس بالنيباية** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إيمون كورتينا، وزير الخارجية والتجارة الخارجية في بليز.

**السيد كورتينا** (بليز) (تكلم بالانكليزية): أقف أمام الجمعية وأحدد التزام حكومة وشعب بليز بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. ونؤكد ثانية التعهد الذي قطعناه واجد دولة بليز، الرايت أونرابل جورج برايس، عندما قال من على هذه المنصة: بعون الله ودعم شعب بليز، ستقف بليز شامخة وستقوم بواجبها في المساعدة على تحقيق السلام والاستقرار والرخاء في منطقتنا وفي دوائر كوكب الأرض الأوسع نطاقاً، الذي نعيش عليه (A/36/PV.13).

من خلالكم يا سيدي، أود أن أهنئ الرئيسة على انتخابها وأتعهد بدعم وفدي لعملائنا الهام في دورة الجمعية العامة هذه.

ونعرب عن تضامننا مع الأمين العام، الذي ستظل بصماته على هذه المؤسسة في هذا الوقت الحرج في الشؤون الدولية موضع تقدير، وسنظل نتذكره على مدى عصور.

استقلت بليز قبل ٢٥ عاماً. وقد كان الوقت مختلفاً آنذاك، في عام ١٩٨١. كان أوار الحرب الباردة مستعراً. وكان هناك صدام بين المذاهب الاقتصادية، وكانت البلدان ترغم على الدوران في أحد مدارين. ولكن بلداناً عديدة لم تفعل ذلك؛ وقد أعلننا عدم انحيازنا، وعلنا من أجل إنشاء نظام اقتصادي عالمي جديد. وسعينا لإيجاد عالم أكثر إنصافاً وأكثر عدلاً ويضع الناس في محور أنشطته.

واردات الاتحاد الأوروبي من بلدان غير أفريقية وغير كاريبية وغير بلدان المحيط الهادئ فاقت الواردات من بلدان الكاريبي، وأن أسعار الموز قد انخفضت.

وفي خلال خمس سنوات منذ الدوحة، تلاشت آمالنا وتحطمت طموحاتنا، وجرى تجاهل بُعد التنمية مرة أخرى. وجرى تفكيك الاتفاق الذي تم التوصل إليه في الدوحة بصورة منتظمة مع كل اجتماع لاحق، من كانكون إلى هونغ كونغ إلى جنيف.

نقول إنه يوجد شيء خطأ متأصل في أي نظام يعد بالتنمية ويقدم أسعاراً أقل للصادرات. ونقول إنه يوجد شيء غير منصف بصورة أساسية في نظام يعد ببرامج تنمية ويقدم مفاوضات معلقة ووصولاً أقل إلى الأسواق بالنسبة للبلدان الصغيرة الضعيفة.

وتعمل دول الكاريبي الصغيرة في هذه البيئة، التي تتسم بتعددية الأطراف وسيطرة الأسواق - ليبرالية في أوجها. إنه نظام يتخذ فيه أشخاص غير معروفين يجلسون في غرف لا تحمل إشارات في بروكسل وجنيف قرارات تحدد عدد صناديق الموز التي بوسع بلدان الكاريبي أن تصدرها إلى أوروبا والأسعار التي تتقاضاها لسكرنا.

في نهاية المطاف، تتعلق المسألة كلها بالعدالة الاجتماعية والإنصاف الاجتماعي. هل يوجد شيء خطأ في صورة نجد فيها أن بليوناً واحداً من سكان الكرة الأرضية، الذين يبلغ عددهم ستة بلايين نسمة، يملكون أكثر من ٨٠ في المائة من دخل العالم وأن خمسة بلايين يملكون أقل من ٢٠ في المائة من دخل العالم؟ يوجد خلل كبير جداً في هذه الصورة. مهمتنا المشتركة أن نصحح هذا الاختلال في التوازن. ولا يمكن أن نربح الحرب على الفقر، ولن نربحها بأسلحة الحرب وأدواتها. نحن بحاجة إلى نظام اقتصادي دولي جديد تُقدّم فيه حقوق الناس في الوظائف والأجور المنصفة

الفقر. في الحقيقة، تبين الصورة المتبلورة أن التقدم غير متساوٍ إلى حد كبير، مع وجود نكسات في بعض المناطق وبعض الفترات الزمنية. ومن بين الناس الذين يعيشون على نحو دولارين في اليوم، فإن عدد الذين ازداد حالهم سوءاً أكثر من عدد الناس الذين استفادوا. وبالتالي، ازداد عدد الذين يعيشون على أقل من دولارين في اليوم“.

وفي عام ٢٠٠٦، نحتاج الآن أكثر من أي وقت مضى إلى نظام اقتصادي دولي جديد.

وفي عام ٢٠٠١، اعتمد أعضاء منظمة التجارة العالمية برنامج الدوحة الإنمائي. وأعلن الإعلان الوزاري بفخار:

”معظم أعضاء منظمة التجارة العالمية بلدان نامية. ونسعى إلى وضع احتياجاتهم واهتماماتهم في صميم برنامج العمل الذي اعتمد في هذا الإعلان“.

وسعت منظمة التجارة العالمية لتصميم نظام تجاري متعدد الأطراف كان يفترض أن ”يكفل للبلدان النامية نصيباً في نمو التجارة العالمية يتناسب مع احتياجات تنميتها الاقتصادية“. ولكن، سمحوا لي أن أخبر الأعضاء عن واقع تجربة بليز مع منظمة التجارة العالمية.

منذ اجتماع الدوحة، ثمة لجنة أنشأتها منظمة التجارة العالمية قررت، أن تنظيم الاتحاد الأوروبي لسوق السكر فيه لا يتماشى مع قوانين منظمة التجارة الدولية. ولحل هذه المشكلة، يتلقى مزارعو السكر في بليز الآن سعراً أقل للسكر الذي يصدرونه إلى الاتحاد الأوروبي. ببساطة، جعلتهم منظمة التجارة العالمية أسوأ حالاً. ومنذ الدوحة، حرر الاتحاد الأوروبي نظام استيراد الموز الذي كان يطبقه. ويفترض أنه اتخذ هذا الإجراء لجعل نظامه متماشياً مع منظمة التجارة العالمية. وتبين الأرقام الإحصائية الآن أن

جرت مؤخرا في لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة فإن المجلس فشل في تأدية واجبه بموجب ذلك التفويض. إن الوضع في الشرق الأوسط يحتم العمل الفوري والفعال.

نحن نعترف بأن التقصير في ممارسة المجلس للتفويض يمكن أن يكون راجعا إلى الاختلالات الهيكلية في تكوينه. وتلك الاختلالات ليست عسوية وإنما بالتأكيد تدعو إلى الإصلاح. فالمجلس يجب أن يعبر عن الحقائق الجيوسياسية الراهنة. وإن بليز تويد تطبيق إصلاح شامل لمجلس الأمن، بما في ذلك توسيع فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة وكذلك تحسين أساليب عمل المجلس. ونحن نلمس حركة متزايدة للتغيير ونحن على أتم الاستعداد للمساهمة في هذا الأمر كشركاء متساوين.

لدينا الآن مجلس لحقوق الإنسان نأمل أن يكون يقظا في عمله لحماية حقوق أولئك الذين لا يستطيعون حماية أنفسهم. ولن نصبح متحضرين بحق إلا عندما نوقف التضحية بالضعفاء ترضية لأيديولوجية أقوى الأقوياء.

يجب علينا أن نوقف العنف والموت للأبرياء في دارفور. إن ضميرنا الجماعي ملطخ بالإبادة العرقية في دارفور. ونحن نتحمل وزر قمع سكان دارفور في كل حياة بريئة تفقدها في الصراع وفي الحرمان من حقوق الإنسان الأساسية.

نحن في بليز بدأنا حوارا حول أهمية الدول الصغيرة والدور الذي يجب أن تؤديه في صون السلام والأمن الدوليين. وقد وجهت الانتباه إلى الفكرة القائلة إنه، في الحرب الشاملة على الإرهاب، فإننا في الكاريبي وأمريكا الوسطى أقل أهمية لأننا نعمل في وسط ثقافة سلام واحترام للحياة. ولما كان معظمنا تعوزه الجيوش للانضمام إلى التحالفات، فإننا ننظر إلينا إما أننا نفتقر إلى الرغبة أو أن دورنا لا أهمية له.

والأسعار المنصفة للسلع الأساسية على قواعد التجارة غير العادلة وغير المنصفة بصورة متأصلة. وتحتاج الاقتصادات الصغيرة الضعيفة، كالاقتصادات في منطقة الكاريبي، معاملة خاصة وتفاضيلية. وما لم نشن حرباً على الفقر، لن يتحقق السلام. وفي غياب السلام يسود انعدام الأمن. وانعدام الأمن يشجع على عدم الاستقرار.

ليس من الغريب إذاً أن نجد أنفسنا نتراجع في هذا الوقت، نعيش في ثقافة الخوف ويقسمنا ما يسمى بصدام الحضارات. ويسود شعور عام بفقدان الأمل، وتبدد الحماس للألفية الجديدة.

هنا في الأمم المتحدة يبدو أن مفهومنا للحوار بين الحضارات يتلاشى بسرعة. يجب علينا أن نجد سبيلا لتكوين إحساس أكبر بالأمن وتحديد إيماننا بعضنا ببعض وأن مفهوم الجدران التي تفرق بيننا. ويمكننا الوصول إلى هذا من خلال العمل في الأمم المتحدة، ويشيد وفدي بجهودنا في تبني نهج متكامل لتوجيه الانتقال من الصراع إلى العودة إلى الوضع السوي، بإنشاء لجنة بناء السلام. هذه اللجنة، إلى جانب الجمعية العامة ومجلس الأمن، ينبغي أن تساعد، وفقا لروح دستورها، في الإجابة عن تلك التساؤلات المهمة المتعلقة بالحفاظ على السلام والأمن الدوليين وقبل كل ذلك التنمية.

في هذه الأوقات، حين يبدو أن القواعد التي تحكم مسؤوليتنا الجماعية عن السلوك المتحضر والتعامل الودي بين الدول قد بدأت تتآكل، شأنها شأن احترام القانون الدولي، يجب علينا أن نتجه إلى مؤسساتنا لاستعادة قيمنا المشتركة.

نحن نعلم أن المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن هي صون السلام والأمن الدوليين. وإن الميثاق حينما منح ذلك التفويض لمجلس الأمن حدد أن منح تلك المسؤولية هو لضمان اتخاذ الإجراءات الفورية والفعالة عندما يتطلب الأمر ذلك. لكن كما شهدنا رد الفعل المتأخر على الأحداث التي

نحن في الكاريبي لا يمكننا قبول هذا. فرغم استحساننا لجهود هذه المنظمة والعمل الذي تم في تعريف الأهداف الإنمائية المتفق عليها، بما في ذلك تلبية متطلبات الناس الأشد فقرا وحماية بيئتنا والجهود الرامية إلى تعزيز تنمية مجدية مستدامة، فإننا يجب علينا أن نفعل أكثر. إن ذهاب أي طفل للنوم وهو جائع يسهم في الخجل الذي يجب أن نشعر به لفشلنا في أن نحفظ حقوقه الأساسية. كما أن موت أي شخص من متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز هو انعكاس لفقداننا لقيمة الحياة، وفي كل مرة يموت الفقراء لتعذر الحصول على الطعام نكون قد خذلنا الإنسانية.

قبل ٢٥ عاما تم الترحيب ببليز في الأمم المتحدة كبلد مستقل حديثا، وتم التأكيد على وحدة وسلامة أراضيها ومكانها المتساوي في أسرة الأمم هذه. لقد حصلنا بجدارة على مكاننا الحق بالقدوة وبالالتزام بالمبادئ السامية لهذه المنظمة. وبالمقابل حصلنا على التضامن من الجميع.

إن استقلالنا السياسي سيظل منقوصا إلى أن نتوصل إلى حل سلمي وعادل لمطالبة غواتيمالا بأراضي بليز. وسنظل ملتزمين بالوصول إلى حل يحترم وحدة وسلامة أراضيها ويؤكد سيادتنا.

إن عضوية الأمم المتحدة تأكيد على إرادة الشعوب ذات السيادة. وقد وفرت الأمم المتحدة المنبر للتعبير عن تلك الإرادة بالنسبة للأمم عديدة ممثلة هنا اليوم. فلنعمل بالمقابل على أن تظل الأمم المتحدة نبراس الأمل لكل الشعوب التي تواصل النضال مثل أشقائنا وشقيقاتنا في فلسطين والصحراء الغربية وتايوان وفي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

وإننا نرحب بحرارة بالجلب الأسود في صفوف الأسرة الدولية.

لقد بدأت محادثاتنا يبحثي عن إجابات على السؤال حول مدى أهمية دور بليز والدول الصغيرة الأخرى في النظام

مع ذلك فإن شعوبنا تحس بنفس المخاوف التي تحس بها شعوب البلدان الكبيرة؛ فنحن نعاني من الآثار الاقتصادية التي يعاني منها الآخرون، وأجرؤ على القول إننا نحس بها أكثر بسبب ضعفنا الناجم عن صغر حجمنا. ونحن كشعب معرض للخطر نريد أن نرى البلايين التي تنفق على صنع الحرب تستخدم لتحقيق الرخاء والأمل لأولئك الذين يعيشون في درجة من اليأس تجعل من الممكن إغواؤهم بالانخراط في نشر الإرهاب. ولا شيء يمكن أن يثبينا عن اقتناعنا بأن العنف والتدمير يولدان الحرب. أما السلام فلن يولد إلا من رحم الأمل والتنمية.

اليوم في الأمة الكاريبية الشقيقة هاييتي نرى استعادة الشعب لحيويته. وأثناء القلاقل التي سادت في السنوات القليلة الماضية رفض شعب هاييتي أن يستسلم لليأس. وإن رغبته في العيش في مجتمع ديمقراطي قد تجلت عندما ذهب الهايتيون مؤخرا إلى صناديق الاقتراع لانتخاب حكومة جديدة. ونحن جميعا مدانون لهاييتي بالتزامنا برعاية نموها، من خلال بناء المؤسسات اللازمة لدولة مستدامة لأمة واحدة.

في الوقت الذي يملك العالم ثروات كبيرة لدرجة أن ٩٠٠ بليون دولار تخصص للنفقات العسكرية، و ٣٠٠ بليون دولار تخصص للإعانات الزراعية، بينما لا ينفق سوى ٦٠ بليون دولار على المساعدة الإنمائية الرسمية، فإن الكثيرين من سكاننا يظلون تحت وطأة الفقر وينحدرون إلى درجة الإملاق واللامساواة الاجتماعية. مع ذلك نأتي إلى هذه المناسبات ونتكلم عن التزامنا القوي بالحفاظ على كرامة كل البشر. ونتحدث عن حقوقهم ونعد بأن نستمر في تبني الحوار. ولكن عندما ندخل في الصميم، وتتسم الاتفاقيات بأقصى الأهمية، تتم التضحية بالوعود للفقراء لصالح الثروة الشخصية والبقاء السياسي.

الحكم على نجاح إصلاح الأمم المتحدة من حيث استجابتها الفعالة للاحتياجات المعاصرة للدول الأعضاء، وخاصة احتياجات البلدان النامية، التي تشكل أغلبية الأعضاء. وبينما تناضل دول عديدة، بما فيها البلدان النامية، من أجل حماية مبادئ تعددية الأطراف وممارستها والنهوض بها، لا تزال التزعة التي تميل إلى الأحادية قوية الشوكة. وإذا ما أريد للأمم المتحدة أن تحتفظ بمقومات بقائها، فلا يمكن أن تعلق كفة هذه التزعة غير الصحيحة بأي حال من الأحوال.

إن محاولات بعض الدول القوية ذات النفوذ الرامية إلى فرض إرادتها على البلدان النامية سعياً إلى تحقيق مآربها السياسية تخلق بيئة من العداء في المجتمع الدولي. ومما يبعث على الجزع والإحباط، وجود إساءة فاضحة في استخدام الولاية المنوطة بمجلس الأمن من قبل الدول الأعضاء لتمثل في إدراج الحالة في بلدي على جدول أعمال مجلس الأمن والادعاء بأنها تشكل خطراً على السلم والأمن الإقليميين. وليس هناك ما هو أبعد عن الحقيقة من ذلك. ولم تأت ميانمار بأي شئ يمكن أن يقوض السلم والأمن في أي بلد، ناهيك عن السلم والأمن الإقليميين أو الدوليين. وتتمتع ميانمار بعلاقات وثيقة وودية مع جاراتها الخمس جميعها ومع البلدان الأخرى في المنطقة.

إن مؤسسي الأمم المتحدة لم يكن في نيتهم لهذه الهيئة الدولية أن تصبح محفلاً يمكن لبعض الأعضاء ذوي القوة السياسية والاقتصادية أن يجمعوا أمرهم ضد دولة عضو ونعتها بما ليس فيها. ولذلك فإننا نحث الدول الأعضاء كافة على مقاومة محاولات تلك الدول القوية التي تستهدف التأثير على مجلس الأمن كيما يتخذ إجراء ضد دولة عضو لا تشكل بأي حال من الأحوال أي خطر يهدد السلم والأمن الدوليين.

العالمي اليوم. وإنني ألتمس الراحة في رياح التغيير التي تهب على منظمتنا، التغيير الذي سيجلب لهذه الدورة الحادية والستين أمينا عاما جديدا، تغيير يكفل مواصلة عملية الإصلاح التي تقرررت في وثيقة نتائج القمة العالمية. لكننا يجب أن نجعل التغييرات ملائمة لزماننا وأميننا لميثاقنا.

فلنتهز هذه الفرصة السانحة لنواجه التحديات بجسارة معا. وبالنسبة لنا في بليز فإن أذهاننا مشربة بالعملية الديمقراطية، وقلوبنا تحفق بالعدالة الاجتماعية وأنفسنا متعلقة بالكنوز الروحية.

**الرئيس بالنياية (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة

الآن للسيد نيان ون، وزير خارجية ميانمار.

**السيد ون (ميانمار) (تكلم بالانكليزية):** أود أولاً أن

أهنئ الشيخة هيا راشد آل خليفة على انتخابها رئيسة للجمعية العامة في دورتها الحادية والستين. ونحن مقتنعون بأن خبرتها الواسعة في العلاقات الدولية ومقدرتها القيادية سوف تقود هذه الدورة إلى خاتمة ناجحة.

أود أيضاً أن أحيي سلفها السيد يان إلياسون، الذي

قاد الدورة السابقة للجمعية العامة بمقدرة ونجاح.

وأود كذلك أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن

عميق تقديرنا للأمين العام كوفي عنان الذي أحدثت قيادته لهذه المنظمة، على مدى أكثر من عشرة أعوام، العديد من التغييرات الإيجابية والمشهودودة في الهيئة العالمية. وستبقى خدماته المتفانية والحثيثة التي قدمها للمجتمع الدولي ماثلة في ذاكرتنا الجماعية إلى الأبد.

ويمثل إصلاح الأمم المتحدة من أجل التصدي

للتحديات الجديدة في عصرنا عملية مستمرة ينبغي تقييمها باستمرار. وبينما أحرزنا تقدماً ملموساً في بعض الجوانب، مثل إنشاء مجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام، إلا أنه ما زال يتعين علينا إحراز تقدم في جوانب أخرى. ولا بد من

إلا من خلال إشراك كل المجتمعات المحلية. وتؤيد ميانمار تأييدا تاما الجهود الدولية المبذولة للقضاء على الإرهاب.

ويتمثل التحدي الهائل الذي يواجه المجتمع الدولي في الجريمة الشنيعة للاتجار بالبشر التي يشير إليها الأمين العام عن حق بوصفها واحدة من أشد انتهاكات حقوق الإنسان التي تستوجب الإدانة. وعلى الرغم من جهود المجتمع الدولي التي استهدفت التصدي لهذه القضية خلال العقد الماضي، فإنها تستفحل باستمرار مقترنة بآثار وطنية ودولية خطيرة على الحكومات المعنية. ويمثل الاتجار بالبشر قضية دولية خطيرة ونعتقد أنها تتطلب من المجتمع الدولي برمته استجابة منسقة وتعاون من أجل التصدي للقضية.

وميانمار دولة طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها المكملة المتعلقة بمنع وجمع ومعاينة الاتجار بالأشخاص، وخاصة النساء والأطفال ومكافحة تهريب المهاجرين برا وبحرا وجوا. وأود التشديد على أن ميانمار تعتبر مكافحة الاتجار بالأشخاص مهمة وطنية. ونحن نبذل جهودا حثيثة في هذا الصدد.

وميانمار تعتبر أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمalaria والسل أمراضا تثير شواغل وطنية. وفي عام ١٩٨٩، أنشأنا لجنة وطنية رفيعة المستوى ومتعددة القطاعات المعنية بالإيدز. وما يرحنا نتعاون مع الأمم المتحدة، وفي عام ٢٠٠١، قام برنامجنا الوطني للإيدز وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بإعداد برنامج عمل مشترك يغطي التعليم والوقاية والعلاج وإعادة التأهيل من اجل التصدي للتحدي بفعالية. ونتيجة لذلك، لم نتمكن من تثبيت معدل الإصابة بالفيروس فحسب بل نجحنا في تخفيضه. ونعمل كذلك في مجلس تنسيق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة

وفيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، فإن ميانمار تؤيد توسيع مجلس الأمن في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة على السواء. ولا بد كذلك لمجلس الأمن الموسع من أن يجسد حقائق عصرنا السياسية والاقتصادية. بيد أن عدم إحرازنا تقدما كبيرا بشأن توسيع المجلس يبين الطابع الحساس والمعقد لهذه المسألة. ومن الأهمية البالغة ألا تصبح هذه المسألة عاملا يفرّق بين أعضاء الأمم المتحدة. فلا بد أن يستمر الحوار والمشاورات سعيا إلى إيجاد حل تقبله الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء.

ومن المشجع أن تنعقد الدورة الأولى لمجلس حقوق الإنسان بنجاح في جنيف في حزيران/يونيه وأن يمضي أداء المجلس لعمله الآن على قدم وساق لكي يصبح هيئة لحقوق الإنسان تعمل بفعالية في غضون فترة وجيزة. وتبين مشاركة ميانمار بنشاط على أرفع مستوى في تلك الدورة التزامنا بزيادة تعزيز آلية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.

ولكن، من المهم الالتزام بدقة بمبادئ الحياد والموضوعية وعدم الانتقائية في عمل المجلس. وعلى الرغم من أننا نريد أن يصبح المجلس أداة فعالة في تعزيز آلية حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، فإننا لا نمنحه صلاحيات مطلقة. ويتعين أن يعمل المجلس من خلال مراعاة المبادئ المذكورة آنفا - عبر الحوار والتعاون وعدم تسييس قضايا حقوق الإنسان. وليست مسؤوليتنا وحدنا نحن أعضاء المجلس فحسب ضمان عدم انحرافه عن المسار الذي نتوقع أن يسلكه بل هي مسؤوليتنا جميعا.

ويواصل الإرهاب تحدي محاولات المجتمع الدولي الرامية إلى القضاء عليه، حيث ظهر بوجهه القبيح مرة أخرى في مومباي وأماكن أخرى مؤخرا جدا. ونرى أنه لن يتأتى تحذيرنا في الوقت الملائم بموعده هجمات إرهابية وشيكة

دورته بتاريخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر وسيوصل مناقشة المبادئ الأساسية من أجل صياغة دستور دائم. وأود التشديد على أن عملية انتقال البلد إلى دولة ديمقراطية ستسير قدما بطريقة منتظمة وفقا لخريطة الطريق.

وقبل أن أختتم كلمتي، أؤكد مجددا التزامنا بالعمل معا في التمسك بالمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وفي تعزيز دور الأمم المتحدة من أجل مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة

الآن لمعالي الأونرابل إلفين نمرود، وزير الخارجية والتجارة الدولية والشؤون القانونية وشؤون كاريباكو ومارتينيك الصغرى في غرينادا.

**السيد نمرود** (غرينادا) (تكلم بالانكليزية): من

دواعي الشرف حقا أن أنضم إلى من سبقني في تهنئة الشخبة هيا راشد آل خليفة على انتخابها رئيسة للجمعية العامة في هذه الدورة الحادية والستين. واسمحوا لي أن أؤكد دعم غرينادا لها وهي توجّه هذه المداورات الهامة لتنفيذ شراكة عالمية من أجل التنمية.

ويود وفدي كذلك أن يشيد بالسيد يان إلياسون، وزير خارجية السويد، الذي عمل بلا كلل أثناء توليه رئاسة الدورة الستين للجمعية العامة، وعلى جهوده في قيادة عملية متابعة نتائج مؤتمر القمة.

ويرحب وفدي بالتقرير النهائي العاشر للأمين العام الذي يقدم استعراضا شاملا لإنجازات المنظمة والتحديات التي تواجهها والاستعداد للمستقبل. ومن المناسب في هذه المرحلة أن نعبر للأمين العام عن تقدير غرينادا حكومة وشعبا على مساهمته المتميزة في إقرار السلام والأمن العالميين أثناء توليه قيادة هذه المنظمة. ولم تكن الطريق دائما سهلة بيد أنه تسنى للمنظمة بفضل هدوء طبعه وبلاغته الواضحة وما أبداه

البشرية/الإيدز، مما يمكّننا من تناول القضية على الصعيدين الوطني والدولي.

ولا تزال العقاقير المخدرة تشكل إحدى الأخطار التي تواجهنا اليوم. وتعتبر حكومة ميانمار القضاء على المخدرات مسؤولية وطنية، وما فتئت تسعى بلا كلل للقضاء على تلك المخدرات بحلول عام ٢٠١٤. وأسفرت جهودنا الدؤوبة المبذولة على كل الجبهات عن انخفاض كبير في إنتاج الأفيون. وأود أن أكرر هنا أن ميانمار ستكثف جهودها بتعاون وثيق مع البلدان الصديقة والمنظمات الدولية حتى نبلغ أهدافنا.

ويمثل التعاون مع الأمم المتحدة حجر الأساس في السياسة الخارجية لميانمار. ولقد أثبت سجلنا أن ميانمار ما برحت تتعاون دائما مع الأمم المتحدة. وتنفذ ميانمار خطة إنمائية وطنية تهدف إلى تعجيل النمو وتحقيق التنمية المنصفة والمتوازنة وتقليص الفجوة في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية بين المناطق الريفية والحضرية في البلد. وتتناول الخطة الإنمائية الوطنية الجوانب الرئيسية للأهداف الإنمائية للألفية. وقد أحرزنا تقدما كبيرا نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، وخاصة في مجالات الصحة والتعليم والوصول المستدام إلى مياه الشرب المأمونة والخدمات المحسنة للصرف الصحي. وفي تنفيذنا للأهداف الإنمائية للألفية، نعتمد بصورة أساسية على مواردنا الوطنية. وفي هذا الصدد، نحصل كذلك على مساعدة قيمة وتعاون من وكالات الأمم المتحدة المعنية.

وأخيرا، أود أن أطلع الجمعية على التطورات السياسية في بلدي. نحن ما برحنا ننفذ بثبات خريطة الطريق التي تتضمن سبع خطوات تم الإعلان عنها في آب/أغسطس ٢٠٠٣ في سبيل الانتقال إلى الديمقراطية. والمؤتمر الوطني الذي تم تعليقه في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ سيستأنف

اقتصادنا الممزق في أعقاب الدمار الذي أحدثه إعصارا عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥.

بيد أنه، على الرغم من تلك التحديات، فإننا نتعهد بالعمل من أجل بلوغ بعض الأهداف الإنمائية للألفية. ولقد قطعنا شوطا كبيرا في جهودنا الرامية إلى احتواء انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) وأمراض معدية أخرى، بالإضافة إلى إدخال تحسينات على التعليم واستئصال شأفة الفقر واستدامة البيئة.

وما برحت غرينادا تتعاون على مر السنين بشكل وثيق وبنجاح مع وكالات الأمم المتحدة في المنطقة. ولذا، فإننا نأمل ألا يُدخر جهد أثناء هذه الدورة، في سبيل ضمان استدامة تلك الوكالات.

ولقد أشار وفدي في مناسبات عديدة إلى حقيقة مؤسفة وهي أن المعاملة الخاصة والتفضيلية للاقتصادات الصغيرة والضعيفة آخذة في أن تصبح بسرعة في عداد الماضي. ورأينا انخفاضاً في الدعم المالي والفني الوارد من شركاء تقليديين، وهبوطاً في تجارة البضائع والخدمات في السوق.

وفي ذلك السياق، كان تعليق جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في تموز/يوليه ٢٠٠٦ انتكاسة كبرى لبلدي. فالتجارة الدولية وتخفيض الفقر يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالتنمية. ويمكن لإمكانية وصول منتجات البلدان النامية إلى أسواق أكبر أن تسفر عن تحقيق النمو الاقتصادي وبلوغ مستويات معيشة أعلى. وبالتالي فإن غرينادا تتطلع إلى استئناف تلك المفاوضات.

وفي الأشهر القليلة الماضية، ما برح كاهل الأمم المتحدة مثقلاً بصون السلم والأمن الدوليين في بقاع عديدة من العالم. ويشيد وفدي بالجهود المبذولة في هذا الصدد ويرحب بتشكيل لجنة بناء السلام، التي ستساعد الدول في

في قيادته من حنكة وتفان التغلب على صعاب مهمة. وننوّه بإخلاص بجهوده الرامية إلى تقوية الأمم المتحدة عبر عملية الإصلاح، ونتمنى له التوفيق في جهوده في المستقبل.

نحن نلتقي في وقت عصيب جداً. إذ تستمر آثار التغييرات التكنولوجية السريعة والأحلاف الجيوسياسية والاقتصادية الجديدة والقواعد المتطورة في التجارة الدولية وخاصة الشواغل الأمنية، في التضييق على خناق المواطنين العاديين في بلداننا ومناطقنا الصغيرة، مما يفاقم من فكرة المستقبل الغامض.

ويعتقد وفدي أن موضوع هذا العام، ألا وهو تنفيذ شراكة عالمية من أجل التنمية، جيد التوقيت وأنه سيعزز كل جوانب اقتصاداتنا إذا عملنا معاً.

ولذلك السبب، اتخذنا الخطوات اللازمة، داخل منطقتنا، من أجل التصدي للتحديات التي تواجهنا عن طريق تعميق ترتيبات الإدماج بإنشاء السوق المنفردة للجماعة الكاريبية واقتصادها. وإذ تعترف غرينادا بالاتجاهات المتغيرة المتصلة بحركة المهارات، فإنها تشدد تشديداً كبيراً على تمكين الشباب اقتصادياً، فضلاً عن إنشاء قطاع عمل غير تقليدي وأكثر تنوعاً. وإذ خسرتنا الكثير من زراعتنا التقليدية عن طريق الكوارث الطبيعية والبيئة العالمية المتغيرة، فإننا اضطررنا إلى استحداث بدائل من خلال شراكات عالمية.

ومنذ اعتماد إعلان الألفية، واجهتنا تحديات لم يسبق لها مثيل في سعينا إلى بلوغ الأهداف المحددة. وكما تعلم هذه الهيئة جيداً، فإن غرينادا بوصفها إحدى الدول الأعضاء الصغيرة في هذه المنظمة، لم تعوّل في مناسبات عديدة على شركائنا الإقليميين المباشرين فحسب، بل على العضوية الأوسع نطاقاً ووكالات الأمم المتحدة أثناء بعض الأوقات الصعبة جداً والعصيبة. ولم نتغلب بعد على ما خلفه ماضينا الحديث جداً، إذ أننا لا نزال نعيد بناء

المنظمة في هذا الصدد، ونعي تماما أهمية الحفاظ على الصندوق ودعمه، خاصة وأن هناك زيادة على مستوى العالم في الكوارث الطبيعية والإنسانية. وقد سررنا بالقرار الخاص بتوسيع العلاقة خارج عضوية الصندوق، لتشمل القطاعين الخاص وغير الحكومي والأفراد.

وندعو المجتمع الدولي إلى أن يفني بمسؤوليته، والتزامه بالتنفيذ الكامل لاستراتيجية موريشيوس، ودعم البرامج التي نباشرها في منطقتنا بخصوص نظم الإنذار المبكر ومرفق التأمين من مخاطر الكوارث، والحد من نقاط الضعف مع بناء المرونة والمقاومة في الوقت ذاته.

لقد أحاط وفدي علما بالقرار المتعلق بالتنمية. إلا أننا نشعر بخيبة الأمل لأن هذا الجانب من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لم يتقدم بنفس درجة الحماس التي كنا نتمناها. وذاك أمر يكتسي أهمية خاصة بالنسبة لبلدان مثل بلدي، حيث أن دعم الأهداف الإنمائية أساسي لاستدامتنا الاقتصادية. ولا يسعنا إلا أن نكرر التأكيد على نقاط ضعفنا، وأن ندعو إلى اتخاذ إجراء سريع في هذه الدورة لضمان استقرار مجتمعاتنا الصغيرة.

ويحيي وفد بلادي جهود الأمين العام لتعزيز المنظمة من خلال ارتباطها بالمجتمع المدني وأطراف فاعلة أخرى من غير الدول، ويوافق على أن ذلك مهم لإضفاء الشرعية على المثل الديمقراطية. وقد ضاعفت غرينادا جهودها من أجل تعزيز العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص من خلال إقامة شراكات في التجارة والتعليم والصحة والسياحة والأنشطة الاستثمارية، وحققت بالفعل نتائج إيجابية نتيجة هذا النوع من الارتباط، وخاصة في أعقاب الأعاصير التي ضربت البلاد مؤخرا.

سيوافق عام ٢٠٠٧ الذكرى المائتين لصدور قانون إلغاء تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي في الامبراطورية

مرحلة ما بعد الصراعات. وتقدم بالتعازي إلى أسر أولئك الرجال والنساء البواسل الذين لقوا مصرعهم في خدمة المنظمة. وتفخر غرينادا بكونها بلدا يساهم بقوات شرطة مع بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وتتطلع إلى استمرار مشاركتها في ذلك المجال.

ويدرك وفدي تماما أن هذه المنظمة ستزيد من جهودها التي تستهدف مكافحة الإرهاب، ونرحب بالإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب التي تم الاتفاق عليها مؤخرا بوصفها خطوة إيجابية في ذلك الصدد.

وتبين غرينادا بجلاء إدانتها للإرهاب وكل أعمال العنف بدون تنازلات، وتتعهد بتقديم تعاونها التام في مكافحة هذه الظاهرة. وعلى الرغم من تأييد وفدي لتلك التدابير، فإننا، بصفتنا دولة جزرية نامية صغيرة، نواجه قيودا مالية وفيية خطيرة في صون السلم والأمن في منطقتنا. وستوضع التدابير التي اتخذناها في ذلك الصدد على المحك عندما سنستضيف بطولة كأس العالم للعبة الكريكت عام ٢٠٠٧ في منطقة الكاريبي.

ووفد بلدي، إذ يرحب بإنشاء مجلس حقوق الإنسان، يأمل في أن تتمكن تلك الهيئة الجديدة، من خلال عملها، من ضمان الالتزام بالديمقراطية والحكم الرشيد بجميع جوانبها. ونحن نؤيد بالكامل رأي الأمين العام القائل إن تعميم مراعاة جميع حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية، ضروري، وأن دعم الدول الأعضاء في جهودها الهادفة إلى بناء نظم وطنية أكثر قوة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، يكتسي أهمية قصوى.

وقد تشرفت غرينادا حقا بالاشتراك على أعلى مستوى، في وقت سابق من هذا العام، في تدشين الصندوق المركزي الجديد للاستجابة في حالات الطوارئ، وبتقديم دعمها من أجل زيادة موارد الصندوق. ونحن نشني على عمل

وأخيراً، فإن وفدي، وبعد أن استمع إلى المناقشة على مدى الأيام القليلة الماضية، يشعر بالارتياح إزاء التعهدات بتقديم الدعم، وهو مقتنع بأن بإمكاننا معا أن نجعلها تعود بالنفع على الجميع. ويسر غرينادا أن تنضم إلى هذه التعهدات، وتتطلع إلى العمل مع المنظمة وشركائها تحقيقاً لهذا الهدف.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد رافائيل توجو، عضو البرلمان ووزير خارجية كينيا.

**السيد توجو** (كينيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أنضم إلى من سبقوني في إزجاء التهاني للشيخة هيا راشد آل خليفة على تبوئها هذا المقعد القيادي الذي هيمن عليه الرجال أساساً طيلة تاريخ الأمم المتحدة. وفي الأسبوع الماضي، رحبنا في الجمعية العامة هذه بأول امرأة أفريقية تصبح رئيسة دولة، وهي السيدة إيلين جونسون - سيرليف الليبيرية. وهكذا نرى أن الحاجز الخفي الذي كان يعوق محاولات المرأة لأن تتبوأ بشدة الرئاسة، بدأ يتصدع، بالتأكيد، في عدة أماكن. ويجدر بنا أن نحتفل بهذا الأمر.

واسمحوا لي أيضاً أن أهنئ السفير يان إلياسون، ممثل السويد، على مهمة أحسن أداءها أثناء رئاسته لهذه الجمعية.

إن كينيا بلد ينتمي إلى الأمم المتحدة. ونحن نعلق أهمية خاصة على كوننا البلد المضيف الأكبر مركز للأمم المتحدة خارج العالم المتقدم النمو - ألا وهو مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، الذي يستضيف أيضاً المقر الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. كما أننا من المساهمين الرئيسيين في بعثات الأمم المتحدة للسلام في شتى أنحاء العالم. ونحن نعتنق مبادئ ومثل هذه المنظمة، ونُعلي دوماً أهمية ميثاقها.

البريطانية؛ ومن المتوقع أن تعقد الجمعية العامة جلسة تذكارية احتفالاً بهذه المناسبة التاريخية. وسيقدم أعضاء الجماعة الكاريبية مشروع قرار إلى الجمعية العامة، ونتوقع أن نحظى بتأييد تام من جميع الدول الأعضاء في هذا الصدد.

وإلى جانب أعضاء الجماعة الكاريبية الآخرين، نشعر بأننا مضطرون إلى المناشدة، على أساس منتظم، بإيلاء انتباه خاص للتهديد الذي يواجهه البحر الكاريبي. وعليه، تنتهز غرينادا هذه الفرصة لتكرار الإعراب عن شواغلها إزاء الشحن العابر للنفايات النووية وغيرها من المواد الخطرة، عن طريق البيئة البحرية للبحر الكاريبي. والبحر الكاريبي يوفر لنا شريانا للحياة، وأي خسارة محتملة له ستكون فادحة بالنسبة للموارد التي يرتزق منها شعبنا. وكما نعرف جميعاً، فإن ضياع الفرص الاقتصادية يجلب معه الفقر والقتل الاجتماعي، وفي نهاية المطاف يهدد الديمقراطية - التي تشكل تقليداً راسخاً تعتر به الجماعة الكاريبية على الدوام. ومن ثم، فإننا نحث على تفهم قضيتنا والتضامن معنا.

ويشيد وفد بلادي بالمنظمة لما أنجزته من عمل في مجالات الإصلاح، ويتطلع إلى مواصلة تلك العملية وخاصة في مجالات التنمية، وإصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وإصلاح الأمانة العامة والإدارة، وإصلاح مجلس الأمن، وتحقيق الاتساق على نطاق المنظومة، ونزع السلاح وعدم الانتشار، والمجالات الأخرى التي لم تحظ باهتمام كاف. فلنواصل عملنا بهمة ونشاط حتى نضمن أن تمتدي هذه الهيئة إلى سبل لا للبقاء فحسب، وإنما لكي تواصل البناء على النجاحات التي حققتها في إنجازاتها السابقة.

إن التحديات الكثيرة التي نواجهها جميعاً الآن، تجعل من الضروري أن نعمل معا من أجل جعل كوكبنا مكاناً أفضل للأجيال المقبلة. فلنلتزم، إذن، بأن نتعاون ونتآزر فيما بيننا، في مسيرتنا نحو التنمية الحقة.

الذي يمر بأزمة، اشتركنا في مفاوضات لإطلاق سراح رهائن. وتعاوننا في محاولات لإلقاء القبض على عناصر إجرامية. وما زلنا نستضيف قرابة مليون من اللاجئين. ونوفر الدعم لإنقاذ الحياة من حيث توفير التسهيلات والإمدادات الطبية. وقبل كل شيء، نواصل العمل في إطار جهود ترمي إلى إحلال السلام في الصومال. وقد أنشئت الحكومة الاتحادية الانتقالية والميثاق الانتقالي والبرلمان الاتحادي الانتقالي، نتيجة عملية بدأت في نيروبي حينما استضافنا زهاء ٢٠٠٠ ممثل من مختلف قطاعات المجتمع الصومالي، لفترة استمرت سنتين.

واليوم، أناشد بقية العالم أن يتخذ خطوات مدروسة لمساعدة الصومال. فالآن هو وقت المساعدة، أما غدا فربما يكون الأوان قد فات.

وهناك العديد من المجتمعات في شتى أنحاء العالم تعلق أهمية كبرى على الجنازات. وفي تلك المجتمعات لا يفعل معظم الناس أكثر من الوقوف موقف المتفرج عندما يسقط قريب لهم فريسة للمرض. وكل ما يعنيههم هو القيام بزيارته بين الحين والحين وتزويده بدعم رمزي. ولدى وفاة المريض، تنهال تدفقات الدعم. ولا يجوز لمجتمع الأمم أن يأخذ بذلك النهج السوداوي أو الجنائزي. وقد تأخرنا بالفعل أكثر من اللازم، وأي تدخل لنا الآن في الصومال هو بمثابة إسعاف وإطفاء للحريق، على أفضل تقدير، ولكن خير من الاكتفاء بالوقوف كمتفرجين.

إن الصومال الآن يلفظ أنفاسه الأخيرة. ونستطيع أن نلمس ذلك. وقد عرفنا هذه الحقيقة طوال ١٦ عاما مضت. وحين الوقت لإرسال دعم لإنقاذ الحياة. وإلها حقا لإشادة بصمود الشعب الصومالي أن يكون هناك بشر باقون على قيد الحياة في ذلك البلد. فمن الصعب تصور أن يمر يوم واحد أو شهر واحد بدون حكومة ولا شرطة

وفي إسهامي في هذه المناقشة العامة، اسمحو لي أن أركز على الأزمة في الصومال. ولا أعتقد أنني بحاجة إلى أن أذكر العالم بأن هناك أزمة في الصومال، ولكنني أو من بأن من واجبي أن أشجع أسرة الأمم على أن تفهم أن مشكلة الصومال لن تحل ما لم تتخذ الخطوات عمدا لمعالجة الأزمة. والأمر المريح هو أن ينظر إلى الصومال على أنه بعيد، ونأمل في أن تحل المشكلة نفسها بنفسها بطريقة أو بالأخرى.

وعصر اليوم، أحمل معي أخبارا سيئة مؤداها أن مشكلة الصومال لن تجد لنفسها حلا تلقائيا بطريقة أو أخرى. وعلينا جميعا، نحن أسرة الأمم، أن نمد له يد العون. وإذا فكرنا لحظة واحدة في الفكرة المريحة التي مفادها أن أمر الصومال لا يهمنا، فلعله يكون من الأجدر لي أن أتحدث إلى أصدقائي من كوريا الجنوبية أو الصين اللتين تقعان على بعد ٨٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ كيلومتر من الصومال. وقبل بضعة أشهر، قام قراصنة من الصومال باختطاف سفن تجارية في المياه الدولية قبالة سواحل الصومال. ولم يكن من الممكن أن يفرجوا عن بحارة السفن التجارية التابعة لكوريا الجنوبية والصين ليعودوا إلى أسرهم سالمين، إلا بعد مفاوضات مطولة تضمنت اللجوء إلى الاستخبارات الكينية.

وأنا أذكر بقصة بحارة السفن التجارية هذه حتى نعي جميعا، نحن أعضاء المجتمع الدولي، أن الظاهرة الصومالية التي تفتقر إلى حكومة، تشكل خطرا، لا على البلدان المجاورة وحدها، بل على العالم أجمع، فما دامت العناصر الإجرامية تجد لنفسها جيوبا آمنة في بلد مثل الصومال، فستضطر البلدان المجاورة والمجتمع الدولي عاجلا إلى التدخل، حتى بالوسائل العسكرية، إما لتحرير الرهائن أو لمطاردة الإرهابيين أو للقضاء على المتمردين.

وفي هذه القرية العالمية الجديدة، فإننا جميعا حيران للصومال. وبصفتنا دولة في خط المواجهة مع ذلك البلد

وبالأمس سنحت لي الفرصة لإطلاع مجلس الأمن على موقف الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من مسألة الصومال. ويتمثل هذا الموقف في دعم الحكومة الاتحادية الانتقالية، إلى جانب المؤسسات الاتحادية الانتقالية الشرعية مثل البرلمان في بيدوا، والميثاق الانتقالي، وهو خريطة الطريق التي تم التفاوض بشأنها على نطاق واسع من أجل الصومال.

وبصفتنا الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية فتحنا أيضا نافذة للحوار مع اتحاد المحاكم الإسلامية. وقبل حوالي أربعة أسابيع، التقيت بممثلي اتحاد المحاكم الإسلامية في نيروبي. ونعتقد أن أفضل طريق للتوصل إلى حل نهائي للصراع يمر عبر الحوار، شأنه في ذلك شأن جميع حالات الصراع الأخرى. ولهذا السبب رحبنا، في بلاغنا الصادر في نيروبي، بمحادثات الخرطوم التي جمعت بين الحكومة الاتحادية الانتقالية واتحاد المحاكم الإسلامية. ولكن ما يهمننا أيضا هو أن تكون البلاغات التي تصدر بعد مؤتمرات الحوار هذه، حقيقية ومخلصة. فإثر اجتماع الخرطوم، لم تكن الأنباء الواردة من الصومال مشجعة تماما. فقد كانت هناك محاولة لاغتيال الرئيس يوسف. واستولى اتحاد المحاكم الإسلامية على مدينة أخرى، ناهيك عن القتل الوحشي لراهبة كاثوليكية متفانية خدمت سنوات طويلة في مجال الشؤون الإنسانية. والبلاغ المتفائل الذي أطلقوه من الخرطوم بدأ يظهر كما لو كان شطيرة خالية من اللحم تقدم لعالم متعطش إلى أي خير مشجع يأتي من الصومال.

وثمة مسار حيوي حددته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بمساعدة المجتمع الدولي، وأسفر عن وضع الميثاق الانتقالي الصومالي الذي اعترف به الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. والأمر المشجع في ذلك هو مصادقة الأمم المتحدة إيجابيا على الميثاق الانتقالي الذي يشمل الحكومة الاتحادية الانتقالية، والبرلمان الاتحادي الانتقالي. بل الواقع أن

ولا مستشفيات ولا مصارف في أي مجتمع عصري. وقد تحمل الصوماليون ذلك ١٦ عاما. فإلى متى نتوقع أن يظلوا صامدين؟ وأين هي خطة الإنقاذ الدولية ذات المليار دولار؟ وأين خطة مارشال التي تُصلح حال الصومال؟

وحتى اليابان وألمانيا اللتين كانتا أحسن حالا، رغم الخراب الذي حل بهما، كانتا بحاجة إلى خطة مارشال بعد الحرب العالمية الثانية. ونحن في منطقتنا على يقين من أن التدخل الإنساني الآن سيؤتي بنتائج أفضل وأسرع من أي تدخل عسكري، وأقل تكلفة من إرسال قوات لمطاردة العناصر الإجرامية في دولة فاشلة. ونحن هنا لا نتحدث عن علوم صاروخية أو نظريات اقتصادية معقدة. فالأمر لا يتطلب سوى الحس السليم. وكل ما نحتاجه هو الإرادة والتركيز على أن نعكف مجتمعين على حل مشكلة الصومال. وأنا أقدر مدى صعوبة التركيز، نظرا لتعدد القضايا المتضاربة حول العالم، ولكن يجب علينا أن نركز، إذا أردنا تجنب الانتقال من أزمة إلى أخرى مثل الدجاج المذبوح.

إنني أسمع اليوم كلاما عن التطرف الديني في الصومال. فما الذي كنا نتوقعه؟ إن أطفالنا في سن السابعة يتحولون إلى متطرفين في بيوتنا إذا لم يحصلوا على الطعام يوما واحدا. والصوماليون، من أطفال وشباب ونساء ورجال، يعانون من الجوع ١٦ عاما، ويعيشون في ظروف شديدة الصعوبة. وأن يصبحوا متطرفين هو رد الفعل الطبيعي للإنسان في مثل هذه الظروف، ولا يحتاج المرء إلى دراسة علم النفس على مستوى الدكتوراه لكي يدرك ذلك. وإذا سادت ظروف مماثلة لظروف الصومال في بلدان أخرى، فإننا نعرف جميعا أن الاعتدال سيكون الاستثناء وليس القاعدة.

دولية مشتركة بشأن الصومال تتكون عضويتها مما يلي: الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ممثلة لدول خط المواجهة؛ والاتحاد الأفريقي؛ وجامعة الدول العربية ممثلة لدول خط المواجهة أيضاً؛ والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة بحيث تضم، على الأقل، عضواً أو عضوين من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. وفي رأينا أن هذه اللجنة الدولية المشتركة ستساعد على توحيد جهودنا والتوصل إلى حل أسرع للمشكلة.

وتجدر الإشارة إلى أن المبادرة التي أدت إلى تشكيل الحكومة الاتحادية الانتقالية الحالية كانت المحاولة الرابعة عشرة لتسوية الصراع الصومالي بعد ١٤ عاماً. والهيئات سيعيدنا إلى المربع الأول من حيث إيجاد إطار مؤسسي يتمتع بشرعية سياسية. وقد أعرب أمين عام جامعة الدول العربية عن دعمه لاقتراح كينيا، ونأمل أن يتسنى لنا المضي قدماً على ذلك المسار بالبناء على الأسس التي وضعتها دول الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الإيغاد)، بدلاً من السماح بظهور مبادرات عمودية أخرى. وناشد الشركاء الآخرين دعم هذا الاقتراح.

وفي ملاحظة أكثر تفصيلاً، سمحوا لي أن أسجل ابتهاجنا بالتقدم الذي أحرزه جيراننا في تنزانيا وأوغندا وجنوب أفريقيا في التوسط في إبرام اتفاق السلام في بوروندي. ونحن نشي على جهودهم الجماعية. كما أن الأخبار الواردة من جمهورية الكونغو الديمقراطية مشجعة.

حيث أن كينيا ستتولى رئاسة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، الذي سينعقد في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام، سمحوا لي أن أؤكد للجمعية أننا سنبدل قصارى جهدنا للإسهام في استقرار منطقتنا، وهي منطقة الحياة فيها صعبة جداً بالفعل.

الحكومة الاتحادية الانتقالية معتمدة كلية لدى الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ورئاسة مجلس الأمن أفصحت عن هذا الاعتراف من خلال مختلف مراسلاتها، بما في ذلك البيان الرئاسي المؤرخ ١٣ تموز/يوليه.

إلا أن هناك عقبة كبرى تواجه الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال. فبدون الدعم الدولي الموضوعي الذي يتجاوز الاعترافات والاعتمادات والقرارات والبيانات التي ألحقت إليها، تظل المحصلة النهائية هي أن هذه الحكومة أضحت شبيهة بمن ألقى بهم في قاع مياه عميقة مضطربة، ويتوقع منهم أن يسبحوا وقد ربطت أيديهم وراء ظهورهم بينما تحيط بهم التماسيح من كل جانب. وهذا السيناريو لا يبعث على التفاؤل. وهو ما يدعونا إلى توجيه نداء من أجل تقديم دعم أكبر للحكومة الاتحادية الانتقالية، حتى وإن كنا نصر على أن تواصل الحوار مع مختلف المجموعات في الصومال.

وعلى المجتمع الدولي أن يعمل على مساعدة الصومال، وألا يعقد المشكلة في ذلك البلد عن غير قصد. ويتحتم على المجتمع الدولي أن يوحد جهوده، لا أن يبعث برسائل متضاربة من استكهولم ونيويورك ونيروبي والخرطوم والقاهرة وأديس أبابا أو من أي مكان آخر. وأيا كانت الدوافع وراء تعدد المبادرات من مختلف العواصم، فلا بد من الاعتراف بأن الرسائل المتناقضة لا تجدي إلا في إعطاء حوافز لبعض الأطراف الفاعلة في الميدان لمحاولة ترسيخ حقائق جديدة على أرض الواقع يمكن أن تستغلها في التأثير على المفاوضات المقبلة.

وقد ناقشت هذا الأمر مع الأمين العام لجامعة الدول العربية هذا الصباح وبالأمس. وطرحت كينيا الاقتراح التالي الذي أود أن أتشاطره مع الجمعية العامة. نقترح تشكيل لجنة

المبادئ. وفي غضون السنة القادمة، ستتاح لشعب جزر البهاما مرة أخرى فرصة اختيار حكومتهم في انتخابات عامة على أساس حق جميع البالغين في الاقتراع. وقد أُحرِيت في منطقتنا في العام الماضي انتخابات عامة مماثلة في سانت فنسنت وجزر غرينادين وفي غيانا. ولا تؤيد جزر البهاما استخدام الجيش في الحكومة أو للإطاحة بحكومات منتخبة بطريقة مشروعة. وأينما يحدث ذلك، يجب استنكاره ويجب العودة إلى السلطة الدستورية الديمقراطية في أقرب وقت ممكن.

في سياستنا الخارجية، تؤمن جزر البهاما بالسلام مع جميع الدول، ونسعى لتجنب المعارك الأيديولوجية. وتجنب سياستنا التطرف في الوقت الذي نسعى فيه لإسماع صوتنا نيابة عن المحرومين. ومن حقنا أن نمثل أمام الجمعية لتتكلم بالأصالة عن أنفسنا وبالنيابة عن الذين لا يستطيعون أن يتكلموا. لقد كافح شعبنا من أجل أن يُسمع صوته وسيُسمع هذا الصوت.

ويرحب وفدي بمحاولة مجلس الأمن زيادة شفافية عملية اختيار شخص لمنصب الأمين العام في تلك الهيئة بإطلاع رئيس الجمعية العامة على الإجراءات المقترحة في هذا الشأن وبتتائج عمليات الاقتراع الشكلية. وسنغتتم هذه الفرصة لنؤكد لهذه الهيئة أنه أياً كان الشخص الذي سيفوز بهذا المنصب، فإنه سيحظى بدعمنا وتعاوننا.

قبل ما يزيد قليلاً على عام، اعتمدنا الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، التي كانت بمثابة خريطة طريق لجهود الإصلاح على مدى الإثني عشر شهراً الماضية. ومن دواعي سرور جزر البهاما، شأنها شأن سائر الدول الأعضاء في هذه المنظمة، أنه جرى تنفيذ عدد من الإصلاحات. وفي هذا الصدد، نشير إلى إنشاء لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان. وبالنسبة لمجلس حقوق

أخيراً، اسمحوا لي أن أتقدم بالتهنئة للأمين العام كوفي عنان على قيادته المثالية لهذه الهيئة العالمية. وبوصفه أحماً من أفريقيا، بوسعي أن أقول بثقة إنه جعلنا فخورين به.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة

الآن لمعالي السيد فريدريك م. ميتشيل، عضو البرلمان ووزير الخارجية والخدمة العامة في جزر البهاما.

**السيد ميتشيل** (جزر البهاما) (تكلم بالانكليزية):

أهنئ الشيخة هيا راشد آل خليفة على توليها رئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين. وأشيد أيضاً بسلفها، يان إلياسون من السويد، على أدائه المتميز كرئيس للجمعية العامة في الدورة السابقة.

وأعرب عن تقديري للأمين العام كوفي عنان، وأشيد به على تكريسه نفسه للأمم المتحدة لسنوات عديدة. وتعرب حكومة وشعب جزر البهاما عن امتنانها العميق للأمين العام عنان لكل ما قدمه للأمم المتحدة، وأتطلع إلى الترحيب به في وقت ما في جزر البهاما لنتمكن من تقديم الشكر له شخصياً.

وأهنئ أيضاً جمهورية الجبل الأسود، وأرحب بها بوصفها الدولة العضو الثانية والتسعين بعد المائة في الأمم المتحدة، وأنقل إليها أفضل تمنيات حكومة جزر البهاما لشعبها كله بالرخاء والرفاه.

جزر البهاما تدعم الديمقراطية وسيادة القانون وحق تقرير المصير. وفي هذه الهيئة، قدم زعمائنا الوطنيون، أمام لجنة الـ ٢٤ المعنية بتصنيفية الاستعمار، الحجج المبررة لاستقلال بلدنا. وقد تمكنا من تحقيق ذلك في عام ١٩٧٣، ومنذ ذلك التاريخ وحكوماتنا المتعاقبة تعلن تأييد جزر البهاما لهذه المبادئ نفسها. وأكرر نفس الشيء اليوم. وبذلك، أذكر هذه الهيئة بأن جزر البهاما، والمنطقة التي تنتمي إليها، تُقدم للعالم كله أمثلة مضيئة لجميع هذه

بين الاقتصادات المتقدمة النمو واقتصادات منطقتنا لضمان تقليص مواطن الضعف الأمني هذه، إن لم يكن التخلص منها كلية.

وجزر البهاما مسرورة جداً لموافقة الدول الأعضاء على نص الاتفاقية المتعلقة بحقوق المعوقين، التي ستعتمدها الجمعية العامة في الشهر القادم. وتعترف هذه الاتفاقية التاريخية بأهمية الاستقلال الشخصي والاعتماد على الذات بالنسبة للمعوقين، بما في ذلك الحرية في تحديد خياراتهم، وتعترف أيضاً بأنه ينبغي أن تتاح الفرصة لهؤلاء الأشخاص ليشاركوا بنشاط في عمليات صنع القرار المتعلقة بالسياسات والبرامج، لا سيما تلك المتعلقة بهم مباشرة. وهذه خطوة هامة لا في تمكين المعوقين فحسب، ولكن أيضاً الأحياء الشعبية والبلدات والمجتمعات والبلدان التي يعيشون فيها. فلمدة طويلة، جرى تمهيش المعوقين في مجالات عديدة، مما حرّمهم من حقوقهم كمواطنين، وحرّم المجتمع من الإسهامات العديدة التي يمكن أن يقدموها في ممارستهم المشاركة الكاملة وغير المعاقة. ونخطط في جزر البهاما لسن تشريع أثناء دورة برلماننا الحالية يزيد من تمكين المعاقين.

كثيراً ما قيل إن الإصلاح عملية وليست حدثاً. ونحن لا نزال ندعم إصلاح مجلس الأمن على أمل أن يجسد على نحو أدق المصالح وتوازن القوى في إطار حقائق القرن الحادي والعشرين، بما في ذلك السماح للدول الجزرية الصغيرة النامية بأداء دور أكبر في أنشطته. ونأمل أن نرى، أثناء دورة الجمعية العامة الحادية والستين هذه، تحركاً كبيراً من نوع ما في إصلاح مجلس الأمن.

بيد أن أي إصلاح سيكون قليل الفائدة ما لم يترجم في نهاية المطاف إلى رفاه لشعوب هذا الكوكب. ومن هذا المنطلق، ستقوم جزر البهاما بدورها في تنفيذ الشراكة العالمية من أجل التنمية، وفي تحويل تلك الشراكة لا إلى نظم

الإنسان، نأمل أن يبرز ككيان مكرس لعملية حوار بناء وتعاون تشارك فيها جميع البلدان على قدم المساواة.

وتحدد جزر البهاما التزامها بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما التعليم للجميع ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتحقيق المساواة للمرأة وتخفيف حدة الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وقد ابتدأت مبادرة البلد الدولية لتجديد المناطق الحضرية، التي فازت بالجائزة، في معالجة قضية الفقر في جزر البهاما على وجه الخصوص. وينبغي أن يؤدي استمرار إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى تمكينه من تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، والوفاء بالالتزامات باستئصال الفقر والجوع وجميع العلل الأخرى التي لا تزال تحيق بال بشرية.

أتحول الآن إلى استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وقضية الأمن الإقليمي الشامل. إننا نجدد التزاماتنا في هذا الميدان. بيد أننا نود، كما فعلنا في السنوات الأربع الماضية، أن نغتنم هذه الفرصة للتوسع في تحديد مصالحنا الأمنية بحيث لا تقتصر على الاستراتيجيات التي حددتها نظرة مكافحة الإرهاب الضيقة. ونعتقد أن استراتيجيات مكافحة الإرهاب ينبغي أن تسترشد بتعريف أعم، وعلى وجه التحديد، تعريف يكفل استقرار مجتمعاتنا ونحن نحارب جوانب ضعفنا أمام مهربي المخدرات، والكوارث الطبيعية والبيئية والفقر، والتحديات التي تواجهها في مجالي التعليم والرعاية الصحية. وعلى وجه الخصوص، نناشد الاقتصادات المتقدمة النمو في منطقتنا وخارجها أن تتذكر التزاماتها الأخلاقية والقانونية بوقف الاعتداء بالأسلحة الصغيرة على مجتمعاتنا، وأن تتعاون في وقف تدفق المخدرات عبر منطقتنا، وأن تعمل معنا في إعلان البحر الكاريبي والمنطقة المحيطة به منطقة خالية من الأسلحة النووية. ويجب قيام تحالف استراتيجي

ما هو أهم من تأمين المساعدة الضرورية لبناء قدرة على التكيف في مواجهة الأخطار العديدة التي تتيح بالبلد بصورة مستمرة، بما فيها العواصف أو الأعاصير العنيفة التي تمر بمنطقتنا، والتي ازداد تواترها نتيجة للاحتار العالمي. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى شركائنا في المنطقة وفي نصف الكرة الغربي وفي جميع أنحاء العالم لتقليل انبعاث غازات الدفيئة. وناشد البلدان التي لم توقع بعد على بروتوكول كيوتو أن تفعل ذلك. ومن المحتم أيضاً أن نلزم أنفسنا جميعاً بتطوير مصادر طاقة بديلة لنصبح أقل اعتماداً على التكنولوجيا الحالية الملوثة التي توفر احتياجاتنا من الطاقة ولكنها تهدد استمرار بقائنا.

وتود جزر البهاما اغتنام هذه الفرصة لتنهى، مرة أخرى، شعب أحد شركائنا الإقليميين، شعب هايتي، على انتخاب وتنصيب حكومته المنتخبة ديمقراطياً. ومن المحتم أن يبذل المجتمع الدولي قصارى جهده ليساعد هايتي على تحقيق الاستقرار والأمن وتعزيز تنمية مطردة ومستدامة داخل حدودها الوطنية.

كما قلت في مناسبات سابقة، إن جزر البهاما، التي تقع على بعد قرابة ٩٠ ميلاً إلى الشمال من هايتي، لديها مصلحة خاصة في استقرار وازدهار هايتي. وعدم الاستقرار في هايتي لا يمكن إلا أن يسبب عدم استقرار في جزر البهاما. فنسبة كبيرة من سكان جزر البهاما إما مواطنون من هايتي أو متحدرون من هايتي. وسيكون لأزمة هجرة تنتج عن عدم الاستقرار في هايتي تأثير مباشر على جزر البهاما. وسيكون من الصعب على بلدنا تحمل أزمة من هذا القبيل، ونعتقد أنه يمكن وينبغي تجنبها إذا توفرت الإرادة لدى مجتمع هايتي وتوفر دعم المجتمع الدولي.

وما فتئت جزر البهاما تعلن دائماً عن دعمها لشعب هايتي وتطلعاته إلى السلم والأمن والتنمية. وقد شعرنا

وآليات إدارة دولية فعالة واقتصادية متعددة الجوانب وإدارة التجارة والتمويل والبيئة فحسب، بل أيضاً إلى زيادة نسبة الأسر المعيشية والمجتمعات التي تتمتع بالصحة والمنتجة، والتي تسهم في زيادة الرفاه والأمن العالميين.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنذكر بشواغلنا المتعلقة بالتدابير القسرية التي تتخذها الدول المتقدمة النمو وتضر بتجارة الخدمات في اقتصاد جزر البهاما وفي منطقتنا بصورة عامة. ونكرر تأكيد مناشدتنا العمل على توفير تكافؤ في الفرص وإنشاء منتدى عالمي لينظر كيف يمكن ترجمة مسألة تكافؤ الفرص إلى سياسة عامة دولية.

وقد رحبت جزر البهاما بالحوار الرفيع المستوى الأخير بشأن الهجرة الدولية والتنمية، وشاركت فيه. وفي ذلك الوقت، أوجزت جزر البهاما التأثيرات الإيجابية العديدة للهجرة الدولية على اقتصادها وتمييزها الثقافية. إلا أن جزر البهاما أشارت أيضاً إلى التحديات العديدة التي واجهتها على مدى السنوات الستين الماضية في إدارة الهجرة، بما في ذلك التحديات المتعلقة بمنع الهجرة غير القانونية وغير المرخص بها.

فبالنسبة لجزر البهاما، أدت الهجرة غير القانونية أو غير المرخص بها إلى تحديات كبيرة في القطاعين الاجتماعي والتعليمي، وإلى إثارة قضايا أمنية وطنية خطيرة. وفي هذا الصدد، تعهدت جزر البهاما بالعمل مع شركائنا في المنطقة لإيجاد طريقة أفضل للمواءمة بين العرض والطلب في مجال الهجرة بطرق مأمونة وقانونية وإنسانية ومنظمة، للاستفادة إلى أقصى حد من التنمية المجتمعية والبشرية المحتملة لحركة اليد العاملة على صعيد عالمي، بمشاركة ذوي المصالح في القطاعين الخاص والعام.

وجزر البهاما ملتزمة بالتنمية المستدامة. وباستثناء أشياء قليلة، لا يوجد بالنسبة لدولة جزرية صغيرة نامية

ومن التحديات الأخرى التي سنواجهها أثناء هذه الدورة التوصل إلى اتفاق بشأن جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة للسنوات الثلاث القادمة. ونتطلع إلى العمل مع الدول الأعضاء الأخرى لوضع جدول أنصبة يقوم بصورة عامة على مبدأ القدرة على الدفع، ويكون شفافاً ومنصفاً ومستقراً.

ولا تزال جزر البهاما تؤمن بأن ميثاق الأمم المتحدة يشكل أساساً جيداً وراسخاً تستطيع المنظمة أن توازن وتحقق أهدافها على أساسه للحفاظ على السلم والأمن الدوليين وتشجيع التقدم الاقتصادي والاجتماعي. وأود اغتنام هذه الفرصة لأؤكد مجدداً التزام جزر البهاما بالمبادئ المنصوص عليها في هذه الوثيقة العالمية، وبعملية الإصلاح المستمرة، التي تسعى لترجمة هذه المبادئ، على نحو أكثر كفاءة، إلى سلام وأمن وتنمية مستدامة حقيقية لجميع سكان العالم. ومع أننا قد لا نوفق أحياناً في تحقيق تقدم كبير، فإننا يجب ألا نعيد عن طريقنا وأن نبقي واثقين من أن الأجيال القادمة ستستفيد من أنشطتنا وجهودنا. إننا بحاجة إلى الأمم المتحدة الآن أكثر من أي وقت مضى.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد رودولف إنسانالي، وزير خارجية غيانا ورئيس الجمعية العامة سابقاً.

**السيد إنسانالي** (غيانا) (تكلم بالانكليزية): قبل شهر تقريباً، توجه شعب غيانا إلى صناديق الاقتراع للتصويت للحكومة التي يختارها. وقد اعتبرت تلك الانتخابات، التي شهدها عدد غير مسبوق من المراقبين الذين أتوا من عدة بلدان ومنظمات دولية، بما فيها الأمم المتحدة، انتخابات حرة ونزيهة وشفافة. وبتفويض متجدد، ألزمت الحكومة، التي يرأسها الرئيس بهارات جاغديو، نفسها مجدداً

ولا نزال نشعر بجدية حيال التزامنا بمساعدة شعب هايتي على التحكم بمصيره ووضع بلده على طريق الديمقراطية والتنمية الدائمتين. ولذلك، تعتقد جزر البهاما أنه يتحتم أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة المالية التي وعد بتقديمها إلى هايتي بتوقيت جيد وعلى نحو يتسم بالكفاءة.

وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأعلن عن دعم حكومتي لمبادرة الجماعة الكاريبية والسوق الكاريبية المشتركة التي ستعلن قريباً لتشجيع الأمم المتحدة على إحيائها، في عام ٢٠٠٧، الذكرى السنوية المائتين لإلغاء تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. فالرقيق وتجارة الرقيق المصاحبة لها هما معاً من أسوأ انتهاكات حقوق الإنسان في التاريخ المسجل. وبوصف الأمم المتحدة الحارس العالمي لحقوق الإنسان، من واجبها أن تبرز الذكرى السنوية المائتين لوقف هذه الجريمة ضد الإنسانية في مناسبة خاصة عام ٢٠٠٧. ونأمل أن تلقى هذه المبادرة دعماً حماسياً وواسع النطاق من الجمعية العامة، وفي الحقيقة من مجتمع الأمم المتحدة على نطاق أوسع.

وسيوفر هذا الاحتفال فرصة مثالية للإشادة بالمتحدرين من أصول أفريقية في الشتات أينما كانوا، الذين يتشاطرون تراثاً مشتركاً ولم يهلكوا أثناء نقلهم وواصلوا المسيرة ليشكلوا الأساس الذي بُني عليه رخاء العديد من البلدان المتقدمة النمو. وتخطط جزر البهاما، من جانبها، لإقامة عدد من المناسبات الاحتفالية، بما فيها مهرجان للفنون يمتد من آذار/مارس ٢٠٠٧ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وأثناء هذا المهرجان، ستعرض كل شهر فنون من بلد مختلف أو منطقة مختلفة من أفريقيا كوسيلة لتعريف مواطني جزر البهاما بثقافة أفريقيا الغنية من خلال المسرح والفنون والموسيقى والرقص.

على الرف بسرعة. ولذلك لم يكن مفاجئاً أن البلدان، لا سيما البلدان النامية، أصبحت في نهاية المطاف لا تساورها أوهاام لأنه لم يتحقق إلا التزر اليسير.

وجلسات الاستماع العالمية المعنية بالتنمية، التي عقدت أثناء رئاسة غيانا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين، سعت لإيجاد نهج جديد لمسألة التنمية يجمع معاً جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة - زعماء العالم البارزون والحكومات الأعضاء والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وعناصر أخرى من المجتمع المدني - لتحليل جوانب القصور في التعاون الدولي. وقيل إن ما تمس الحاجة إليه هيكل جديد للتنمية، وليس إصلاح الهيكل القديم.

ومتابعة لما وعدت به جلسات الاستماع هذه، مضت الجمعية العامة قدماً في عام ١٩٩٧ في إعداد برنامج للتنمية. ولا يمكن أن توجد وثيقة أكثر شمولاً وإقناعاً من تلك الوثيقة. ومع ذلك، سرعان ما دُفنت تلك الوثيقة أيضاً، وتم نسيانها. وفي عام ٢٠٠٠، قرر المجتمع الدولي أن الكيل قد طُفح، وبدلاً من الخروج بإعلان جديد، فإنه سيضع لنفسه أهدافاً محددة بدقة وملزمة بجدول زمني.

وحتى الآن، أظهر سعينا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أنه في حين أن جهودنا ربما تكون قد أخرجت فعلاً بعض البلدان من الفقر، فإن تحقيق تنمية كبيرة ومستدامة لم يتسن إلا من خلال التعاون الدولي المحدد في الهدف ٨. وتجدر الملاحظة أنه لئن توجد مقاييس واضحة لقياس التقدم في إطار الأهداف ١ إلى ٧، إلا أنه لا توجد مؤشرات محددة جيداً بالنسبة للهدف ٨ - الشراكة العالمية من أجل التنمية - ومن الواضح أن هذا حذف يحد من الجهد في مجال التعاون ويؤدي إلى اختلال في الشراكة.

ولئن كنت قد نَقبت في تاريخ تحدي التنمية، فإنه ليس للحديث عن الماضي، بل لاستخلاص الدروس التي قد

باتتهاج حكم ديمقراطي في الداخل وسياسة خارجية تقدمية في الخارج.

ويسريني، باسم حكومة وشعب غيانا، أن أنقل لرئيسة الجمعية أحر تمانينا على انتخابها. وأتمنى لها النجاح أثناء توليها الرئاسة. وأود أن أعرب لسلفها، السيد يان إلياسون ممثل السويد، عن تقديرنا وشكرنا له لتوجيهه أعمال الجمعية أثناء العام الماضي بحبرة كبيرة وثقة بالنفس. وأود أن أتقدم إلى أميننا العام السيد كوفي عنان، الذي سيغادر منصبه في وقت لاحق من هذا العام، بخالص امتناننا لقيادته الأمم المتحدة على نحو مثير للإعجاب أثناء فترة اتسمت بالتحدي وعدم اليقين. وإنه يغادر متمنين له أفضل التمنيات بالصحة والسعادة في المستقبل.

تفخر غيانا، كديمقراطية ناشئة، أن تكون جزءاً من أسرة الدول الحرة. ونكرس أنفسنا لبناء مجتمع يقوم على المساواة والعدالة الاجتماعية، يكفل لجميع مواطنينا حرياتهم وحقوقهم الأساسية. ولتحقيق هذه الغاية، ضمنا دستورنا أحكاماً تتيح التمتع الكامل بهذه الحقوق. وبنفس هذه الروح، انضمنا إلى المعاهدات والاتفاقيات الدولية العديدة التي تجسد اتفاقات بشأن حقوق الشعوب. وتضمن المادة ١٥٤ ألف من دستورنا أن "تُحترم الفروع التنفيذية والتشريعية والقضائية وجميع الهيئات والوكالات الحكومية الحقوق التي تجسدها هذه الصكوك الدولية، وتقيدها بها". وبالتالي، نحن ملتزمون التزاماً كاملاً بالتعاون الدولي من أجل السلام والتنمية على صعيد عالمي.

وتتبعين الإشادة برئيسة الجمعية لاقتراحها أن تناقش هذه الجمعية موضوع "تنفيذ الشراكة العالمية من أجل التنمية". ومنذ أن أنشئت الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥، عملت جاهدة لوضع استراتيجية تنمية فعالة للتنمية. وعقدت بعد عقد، صيغت بعمل شاق بضعة اقتراحات، لكي توضع

فضلاً عن ذلك، ونظراً لعدم كفاية الموارد المتاحة للتنمية حتى الآن، يجب أن نسعى، كما تعهدنا في مونتييري، لتحديد مصادر تمويل جديدة وإضافية. كما أن حساب مواجهة تحديات الألفية ومرفق التمويل الدولي كانا محاولتين نرحب بهما لتوفير تمويل جديد. وفي الآونة الأخيرة، بمبادرة من فرنسا والبرازيل وبلدان أخرى، اقترحت ونفذت بعض البلدان فرض ضريبة على السفر الجوي تعد بتوفير إيرادات كبيرة لدعم التنمية. ويجري النظر في اقتراحات مماثلة، كضريبة توبين، وهي ضريبة على التلويث وعلى السلع الأساسية المنخفضة المرونة، من بين اقتراحات أخرى. وما نحتاج إليه الآن تقييم جدي لهذه الاقتراحات لتحديد إمكانية تطبيق المجتمع الدولي لها.

ومما لا شك فيه أن تنفيذ الشراكة العالمية يعاني من "موقف إفقار الجار"، الموجود في الاقتصاد الدولي والعلاقات التجارية. وكما اتضح في مفاوضات جولة الدوحة الإنمائية الأخيرة، فإن المصالح المهيمنة للبلدان المتقدمة النمو في ميادين الزراعة والإعانات والخدمات حرمت بالفعل البلدان النامية، وعلى وجه الخصوص الصغيرة والضعيفة، من أي احتمال مشاركة كبيرة في الاقتصاد العالمي. وبدون توسيع فرص التجارة والاستثمار وإطار شامل للدعم، ستظل التنمية سراباً بالنسبة لبلدان عديدة. ولذلك، نحن بحاجة إلى ضمان إنعاش جولة الدوحة الإنمائية وتقديم مساعدات واسعة النطاق لخدمة أغراض التنمية.

ويشكل انتشار الجريمة العابرة للحدود، بما في ذلك تهريب الأسلحة والمخدرات، التي بلغت مستويات جديدة ومقلقة تُعطل النمو الاقتصادي، تحدياً لتنفيذ برنامج التنمية يزداد تعاضماً. ولا تستطيع الحكومات توفير الموارد اللازمة لمحاربة أبطارة المخدرات، الذين يملكون ثروات كبيرة وترسانة من الأسلحة. ولسوء الطالع، مهما كانت المساعدة التي تقدمها البلدان المانحة والوكالات ذات الصلة فإنها غير

تساعدنا في المستقبل على ترجمة طموحاتنا التي مئينا أنفسنا بها طويلاً إلى حقيقة في وقت مبكر. ولذلك، اسمحوا لي أن أعرض بعض الأفكار التي تبين كيف يمكن تقوية الشراكة العالمية من أجل التنمية.

كما تقرر في مونتييري، أن الشراكة والاتساق والمساءلة عناصر مهمة جداً لتحقيق أهدافنا الإنمائية. وبدون تعاون وثيق وحقيقي بين المانحين والمتلقين، من غير المرجح حصول تقدم كبير. وعلى الصعيد الوطني، ينبغي أن تمتلك البلدان استراتيجيات تنميتها، بينما على الصعيد الدولي، ينبغي حدوث قدر أكبر من التنسيق واتساق الدعم في التجارة وفي النظم النقدية والمالية. وفي أحيان كثيرة جداً، فإن البلدان النامية هي التي تتعرض للتدقيق والتعنيف على جوانب قصورها، في حين أن شركاءها من البلدان المتقدمة النمو يعتبرون أكبر من أن يوجه إليهم اللوم. الشراكة الحقيقية تتطلب مساءلة متبادلة. وبالتالي، نقترح وضع نظام ما للتحقق من تعهدات المانحين وإجراء عمليات استعراض دورية لاستعراض أداء كلا الطرفين.

وسيتم تيسير تنفيذ الشراكة العالمية إلى حد كبير إذا نظر للمهمة من منظور المنفعة المتبادلة وليس على سبيل الإحسان أو الإلزام. ويجب أن يشارك كلا الطرفين في عملية صنع القرارات في جميع اتفاقات التعاون. وستؤدي هذه الشراكة إلى جعل البلدان النامية تشعر بقدر أكبر من الملكية، وبالتالي، إلى شعور أعمق بالالتزام بالتنفيذ. وفي الاجتماع الأخير الذي عقده البنك الدولي مع صندوق النقد الدولي في سنغافورة و برئاسة رئيس غيانا، أفيد بأن المدير الإداري لصندوق النقد الدولي اقترح إعادة ترتيب الحصص، مما يمكن البلدان النامية من زيادة مشاركتها في صنع القرار. ومع أنه لا يمكن اعتبار التغيير شاملاً بالقدر الضروري، فإنه مع ذلك خطوة أولى نحو جعل إدارة التنمية أكثر ديمقراطية.

إن النظام الإيكولوجي المهش الذي نعيش فيه الآن يشكل عبئاً على برنامج التنمية لا يقل حسامة وصعوبة عن العبء الذي تشكله البيئة السياسية والاقتصادية الدولية. وقد شهدنا جميعنا ازدياد عدد الزلازل الأرضية والفيضانات والعواصف الاستوائية والأعاصير التي تسبب أضراراً جسيمة أينما حدثت. وقبل أقل من عامين، تعرض بلدي لفيضان أسفر عن أضرار تعادل قيمتها ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد. وسيكون ضرباً من الحماقة - وربما الهلاك - ألا نعد أنفسنا لتوقع هذه الكوارث والتصدي لها. وينبغي إنشاء شبكات للإنذار المبكر في جميع أنحاء المعمورة، وإتاحة الموارد المالية لصندوق الأمم المتحدة لتيسير التصدي لهذه الكوارث والتعافي منها مبكراً. باختصار، ينبغي أن يصبح تخفيف حدة الكوارث الآن جزءاً لا يتجزأ من برنامج التنمية.

وقد علمتنا التجربة أن التنمية ظاهرة مركبة ومعقدة، وأن التحديات العديدة التي نواجهها الآن من الحسامة بحيث لا يمكن التغلب عليها بدون تعاون دولي كامل. ومع ذلك، لا تزال استجاباتنا لحل المشاكل التي تواجهنا تأتي على نحو مخصص ومنقوصة إلى حد مؤسف. وقد أصبح برنامج التنمية الآن أكثر شمولاً وإلحاحاً. ويجب أن نجدد التزامنا بتنفيذ الشراكة العالمية من أجل التنمية بشجاعة وبصيرة. فإنسانيتنا المشتركة، وفي الحقيقة ذلك الحس المشترك للسلوك والأخلاق، لا يقتضي أقل من ذلك.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أنطوني هيلتون، وزير الخارجية والتجارة الخارجية في جامايكا.

**السيد هيلتون** (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أحاطب الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين باسم بلدي، جامايكا.

كافية إلى حد كبير لمواجهة هذا البلاء. ولا يمكن التصدي لهذا التمرد المتنامي إلا بقدر أكبر من التصميم على التعاون الكامل من جانب منظومة الأمم المتحدة لسحق الجريمة العابرة للحدود. ولذلك، يتعين على البلدان المتقدمة النمو شريكنا أن تقدم ما هو أكثر للمساعدة على مكافحة هذه الآفة.

وثمة عامل آخر أكثر خطورة يعوق النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي يتمثل في المناخ السياسي الدولي غير المستقر حالياً، الذي يعتبر فيه اللجوء إلى الصراع وسيلة سهلة لتسوية القضايا الدولية. والمثالان الفظيعان على ذلك في العراق ولبنان، حيث استخدمت القوة لتحقيق أهداف وأغراض سياسية، قد دللا بوضوح على أن العنف لا يحل أي شيء. وفي الحقيقة، فإن الخراب والدمار اللذين سببتهما الحرب يقضيان بصور خطيرة على آفاق التنمية، سواءً في الشرق الأوسط أو في أماكن أخرى. ولا يمكن تنفيذ برامج السلام دون الاهتمام ببرامج التنمية على النحو الواجب.

ولقد اقتنعت حكومة غيانا منذ مدة طويلة بالحاجة إلى نظام اقتصادي واجتماعي إنساني عالمي جديد قادر على تحقيق ديمقراطية وعدالة اجتماعية حقيقتين لجميع الشعوب. وهذا المفهوم، الذي اقترحه الرئيس جاغان، رئيس غيانا الراحل، لأول مرة في عام ١٩٩٤ في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، يقوم على الأخذ بنهج شامل وكلي للتنمية بغية تحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي أكثر شمولاً. وتسعى مبادرة النظام الإنساني العالمي الجديد، المعروضة على هذه المنظمة بالفعل وتلقى دعم العديد من الدول الأعضاء، إلى إيجاد توافق في الآراء بشأن نموذج جديد للتنمية يستند إلى شراكة حقيقية بين الدول وإلى مسعى مشترك لتحقيق السلام والرخاء للجميع.

بعضاً، فقد أكدوا مجدداً أن التنمية في حد ذاتها هدف رئيسي.

وما فتئت جامايكا تلتزم التزاماً عميقاً بأركان الأمم المتحدة الثلاثة، ولكنها تعتبر التنمية في صميمها. ولهذا السبب، يساور جامايكا القلق لأننا لم نشهد أي تركيز كبير على التنفيذ في ميدان التنمية خلال العام الماضي - وهو عام مكرس للتنفيذ. وكانت فجوة التنفيذ في هذا الميدان أكبر منها في أي من الميدانين الآخرين.

وثمة اهتمام متزايد، وإن كان لا يزال غير كاف، لمن يعيشون في فقر مدقع - الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم. وقد أشار الأمين العام إلى بعض الإحصائيات المذهلة في تقريره عن أعمال المنظمة. وأود أن أشير إلى إحصائيتين على سبيل المثال: يموت ١٠ ملايين طفل قبل بلوغ سن الخامسة، وعدد النساء اللاتي يتوفين أثناء الحمل في البلدان النامية يبلغ ٤٥ ضعف عدد النساء اللاتي يتوفين أثناء الحمل في البلدان المتقدمة النمو على الأرجح. وهذا دليل لا يمكن دحضه على أن الحالة لا تزال غير مرضية على الإطلاق، بالأرقام المجردة والمقارنة، ولا يمكن تحملها في عالم متعاقد.

وفي جميع المناقشات التي دارت في الفترة السابقة على انعقاد اجتماع القمة في عام ٢٠٠٥ وأثناء انعقاده، دأبت جامايكا وبلدان نامية أخرى على القول، إن الحالة في البلدان الضعيفة ذات الدخل المتوسط أو المتوسط الأدنى، لا سيما البلدان الجزرية الصغيرة والاقتصادات التي تعتمد اعتماداً كبيراً على مصادر خارجية، بالإضافة إلى أفقر البلدان، تحتاج إلى المعالجة. تم إدراج عدد من الأحكام التي يمكن أن تكون مفيدة جدا في الوثيقة الختامية لاجتماع القمة بغية معالجة أوضاعها الخاصة. ولكن جامايكا، بصراحة، لم تر سوى القليل من عزم المجتمع الدولي على تنفيذ تلك

أود أن أهنئ السيدة هيا راشد آل خليفة على انتخابها رئيسة للجمعية. ومن دواعي سروري بشكل خاص اليوم الاعتراف بهذا الإنجاز، بوصفها إحدى ثلاث نساء فقط شغلن هذا المنصب في تاريخ الجمعية العامة، وأول امرأة تشغل هذا المنصب منذ عام ١٩٦٩، أي منذ ٤٠ سنة تقريباً، وهذه مسألة ذات مغزى خاص.

وأغتنم هذه الفرصة أيضاً لكي أعرب عن تقديري العميق للعمل الذي اضطلع به السيد يان إلياسون أثناء رئاسته للجمعية في دورتها الستين، الذي أنجز تحت قيادته الكثير، ومن أبرز إنجازاته اعتماد الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي، في عام اتسم بتحديات غير عادية.

ومع بداية سنة الأمم المتحدة الجديدة هذه، فإننا نتساءل "ما هي حالة عالمنا؟" ونطرح هذا السؤال على وجه الخصوص في سياق تصميم قادتنا وعقدتهم العزم في عام ٢٠٠٥ على أن يبددوا على سبيل الاستعجال الغيوم التي تهدد الغالبية العظمى من البشر، لا سيما في العالم النامي. ونرى أنه ما زال ينتظر التنمية، والسلم والأمن والديمقراطية والمؤسسات الاجتماعية وتعددية الأطراف أوقات عصيبة. ونرى بيئة تتعرض فيها مصداقية النظام الدولي في تحقيق العدالة والإنصاف إلى شكوك متزايدة.

وهذه هي القضايا والظروف التي سعى زعماء العالم إلى معالجتها في بداية الدورة الستين في عام ٢٠٠٥. واحتوت الوثيقة الختامية لاجتماع قمتهم على مجموعة من القرارات والالتزامات والتوصيات لمعالجة القضايا والقيود الأساسية، وكان الغرض منها توفير زخم سياسي لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها بصورة مشتركة، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وفي حين يدرك الزعماء أن التنمية والسلم والأمن وحقوق الإنسان مترابطة ويدعم بعضها

أن البعد الإنمائي - وخصوصا ما يتصل منه بالاقتصادات الصغيرة والضعيفة، مثل اقتصاد جامايكا - كان غائبا بوضوح عن المناقشة. ويجب معالجة هذه المسائل في أي جهد لإعادة بدء المفاوضات.

إن جامايكا تدعم بقوة فكرة أنه أمر أساسي لنظام تجاري قابل للحياة وعادل أن يؤخذ في الحسبان التعاون الواسع في الخصائص الهيكلية ونهج السياسة الاقتصادية بين العديد من أعضاء منظمة التجارة العالمية، والحاجة بالتالي إلى المرونة في ذلك. وللتوضيح يمكن أن نضيف الحاجة إلى تضمين الاختلافات في مستويات التنمية بين الاقتصادات والمفارقات القائمة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

وبما أن جامايكا بلد صغير بعبء ديون قدره أكثر من ١٢٥ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي؛ بلد قيمة صادراته تتراجع وأسواقه مهددة بالنهج الراهن غير الحصري نحو العولمة وتحرير التجارة؛ بلد يعتمد على النفط المستورد في أكثر من ٩٠ في المائة من طاقته التجارية، بحيث بلغت فاتورة طاقته أكثر من بليون دولار عام ٢٠٠٥؛ جزيرة معرضة لسلسلة من الأخطار الطبيعية ولا تزال تعمل لتتعافى من أعاصير كبرى وجفاف في العامين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥؛ بلد تستهدف بعض البلدان المتقدمة النمو الكبرى المحترفين ذوي المهارات فيه - خصوصا الأطباء والمرضات والمعلمين والعلماء - فإن جامايكا تتفهم الحاجة إلى بيئة دولية تعاونية وتسهيلية، وإلى تساوق في السياسات. ولا يمكن ضمان التنفيذ الناجح للأهداف الإنمائية للألفية أمام هذه التحديات.

وتدرك جامايكا أنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية أو قضاء على الفقر أو سلام دائم بدون تقدم المرأة وتحقيق المساواة لها وتعزيز دورها. فتقدم المرأة أولوية سياستنا الوطنية، ونحن ندعم جميع المبادرات الدولية نحو تلك الغاية.

الالتزامات. فنحن لم نلمس، مثلا، أي عمل لتنفيذ الالتزام بدعم الجهود الإنمائية للبلدان النامية المتوسطة الدخل بهدف مساعدتها في جملة أمور، منها استيفاء احتياجاتها المالية والتقنية والتكنولوجية. كما لم نلمس أي جهد لتطوير خطة لتخفيض الديون بقدر كبير أو إعادة جدولتها بالنسبة للبلدان النامية المتوسطة الدخل التي عليها أعباء ديون لا يمكن تحملها والتي ليست طرفا في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، أو المعالجة الشاملة لمشاكل ديون تلك البلدان. ثالثا، لم يكن هناك أي جهد لتنفيذ البعد الإنمائي لبرنامج عمل الدوحة، وخصوصا برنامج العمل المعني بالاقتصادات الصغيرة لمنظمة التجارة العالمية.

إننا نسلم بأنه حدثت زيادة محبذة في المساعدة الإنمائية الرسمية من ٦٩ مليون دولار عام ٢٠٠٣ إلى ١٠٦ ملايين دولار عام ٢٠٠٥. ومعظم التمويل الإضافي استهدف عددا قليلا من البلدان التي تستحقه فعلا، بشكل رئيسي لإلغاء الديون ولحفظ السلام. وكان هناك القليل من الأموال الجديدة للاستثمار في مشاريع إنمائية حتى في البلدان الأكثر فقرا.

وكان من المسلم به دائما أن العديد من الموارد لتمويل التنمية يجب أن تأتي من التجارة. وقد ذكر ذلك بوضوح في توافق آراء مونتييري (A/CONF/198.11) وأعيد ذكره في الوثيقة الختامية لاجتماع القمة عام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠). وفي تلك الوثيقة، تعهد قادة البلدان المتقدمة والنامية بالعمل الدؤوب على تنفيذ الأبعاد الإنمائية لبرنامج عمل الدوحة. كما أكدوا الحاجة إلى معالجة هبوط وتقلب أسعار السلع، ودعم جهود البلدان المعتمدة على السلع لإعادة هيكلة قطاعات سلعها، وتنويعها وتعزيز قدرتها التنافسية.

وبدلا من التسريع والتسهيل، وجدنا تجميدا وتعطيلا في جولة مفاوضات الدوحة. وربما تتسم بأهمية أكبر حقيقة

قوانينها العامة للهجرة في وجه غير المهرة والشباب، وترحيلها المنهجي والجماعي لأولئك الذين يواجهون صعوبة حيال قوانينها - خصوصا قساة المحرمين، الذين ليس لدى الكثيرين منهم سوى ارتباط ضعيف، أو لا ارتباط على الإطلاق، بالبلد النامي المستقبل. تلك السياسات متناقضة وتؤدي إلى نتائج عكسية، وهي بصراحة، مع كل الاحترام اللازم، سياسات خاطئة. إنها تتطلب الاهتمام الملح من المجتمع الدولي. وإنما نتطلع قدما لأن تدرس هذه المسائل وتعطى الاهتمام المطلوب في اجتماع المتابعة الذي سيعقد في بلجيكا في آذار/مارس ٢٠٠٧.

إننا نلحظ التركيز المستمر على تقوية الأمم المتحدة وإقرار التدابير الإصلاحية الهادفة إلى تحسين المسؤولية والشفافية، وتعزيز فعالية وكفاءة عمل الأمانة العامة في تنفيذ البرامج المفوضة من الدول الأعضاء. ونؤكد أن الإصلاح ينبغي أن يضمن تقوية الأمم المتحدة. هذا ما ينبغي أن يكون حافزنا. ولا يجوز لنا أبدا أن نسمح للإصلاح بأن يلغي إطار العمل الدستوري الأساسي للأمم المتحدة، أو حق كل دولة عضو في أن تشارك كليا في عمليات صنع القرار، وأن تساهم في النهوض بأهداف المنظمة ومثلها العليا. فهذا الحق هو مصدر القوة الأساسية للأمم المتحدة، وهو ما يميزها عن العديد من المؤسسات الأخرى المتعددة الأطراف. إنها النموذج الذي ينبغي أن يبقى وأن يحتذى.

لقد تغيرت الوقائع الجيوسياسية تغيرا كبيرا منذ تأسيس الأمم المتحدة. لذا، من المنطقي أن يكون مجلس الأمن انعكاسا للمجتمع الدولي المعاصر برمته، على أساس التمثيل الجغرافي المنصف والتمثيل الأوسع للبلدان النامية. كيف يجوز لأقل من ٥ في المائة من عضوية المنظمة أن تواصل فرض سيطرة جامحة على بقيتنا؟ إن هذا غير ديمقراطي، ولا يمكن، في نهاية المطاف، إدامته. وعلى هذا

لقد شجعنا العمل الهادف لتنفيذ بعض الولايات المتفق عليها في اجتماع قمة عام ٢٠٠٥. ففي مجال السلام والأمن الدوليين تم تشكيل لجنة بناء السلام، مع التركيز على معالجة أوضاع ما بعد الصراع. ويشرف جامايكا أن تكون عضوا مؤسسا في تلك اللجنة وستشارك بنشاط في تحقيق أهدافها. وبالنسبة إلى حقوق الإنسان، تم إنشاء مجلس حقوق الإنسان. وفي ميدان الشؤون الإنسانية، أنشئ الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ، وتم التوصل إلى اتفاق حول حماية العاملين الإنسانيين. ونرحب بإنجاز مشروع الاتفاقية الدولية الشاملة والمتكاملة حول حماية وتعزيز حقوق وكرامة الأشخاص ذوي الإعاقات، ونتطلع قدما إلى إقرارها رسميا في وقت لاحق هذا العام. كما نرحب بالإعلان السياسي لعام ٢٠٠٦ حول فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (القرار ٢٦٢/٦٠)، الذي أقره الاجتماع الرفيع المستوى حول هذا المرض. وإنما نحث على التنفيذ الكامل لتلك القرارات لمعالجة هذا البلاء بشمولية في البلدان والمناطق الأكثر تضررا منه. ويشكل فيروس الإيدز تحديا إنسانيا واجتماعيا واقتصاديا كبيرا للمنطقة الكاريبية.

لقد انعقد الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية مؤخرا تنفيذا لولاية اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، ونشر صندوق الأمم المتحدة للسكان تقريره عن الحالة السكانية في العالم عام ٢٠٠٦، في أنسب توقيت. وهذان النشاطان أبرزتا، بين أمور أخرى، الطابع المتعدد الأبعاد للهجرة الدولية، وأهميتها في عملية العولمة وإمكانية توسيع الهوة الإنمائية بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة. كما أثارا عددا من المسائل الحساسة التي تستأثر باهتمام المجتمع الدولي.

وتشعر جامايكا بقلق خاص إزاء الانتقائية في سياسات الدول المتقدمة النمو - استهدافها المتعمد للمحترفين المهرة المهمين في البلدان النامية، مقرونا بتضييق

مفاوضاتها الحالية بشأن الأجور مع الأعضاء في بعض هذه الفئات، بهدف إكمال مذكرة التفاهم الثانية مع العاملين بالقطاع العام.

وتقع على عاتق الأمم المتحدة مسؤولية كبرى بأن تصدر السعي لتحقيق الاتساق في البرامج والسياسات الاقتصادية الدولية. وترى جامايكا أن تقوية الأمم المتحدة، وبخاصة تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعزز، تكتسي أهمية حيوية لقيامها بهذا الدور على نحو فعال.

وما زلنا نعيش أوقاتا شديدة الاضطراب. ولا يزال يراوغنا السلام والأمن والاستقرار على الصعيد العالمي. وستذهب جميع المكاسب المتعددة الأطراف التي حققناها في السنوات الأخيرة أدراج الرياح إذا لم تسوى حالات الصراع القائمة وظلت تنشأ تدخلات عسكرية جديدة وأعمال إرهابية وغير ذلك من التهديدات المدمرة التي تواجه السلام والأمن والتنمية.

ويجب أن نواصل التشديد على الأهمية الحاسمة للدبلوماسية المتعددة الأطراف، والإنصاف وممارسة أقصى درجات ضبط النفس. ويجب أن نعزز علاقات المنفعة المتبادلة فيما بيننا كمجتمع للدول. ويجب أن نجهز الأمم المتحدة للعمل وللعمل الحاسم، عند الاقتضاء. وفي هذا الصدد، نرحب بقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) ونتطلع إلى كل جهد يبذل للبناء على هذه القاعدة الجديدة لضمان السلام الدائم في الشرق الأوسط.

ولا يمكن أن نبقى غير مباليين بمحنة سكان دارفور المساوية بالسودان. وقد أظهر التاريخ مرارا أن عدم المبالاة يبعث الجراة فيمن يحاولون الإفلات من العقاب على أفعالهم، مما يؤدي إلى زيادة تواتر الفظائع والأزمات الإنسانية. ويجب أن يتصرف المجتمع الدولي بشكل عاجل لتعزيز الأمن البشري وحماية أرواح المدنيين الأبرياء.

الأساس تدعم جامايكا التوسع في كلتا فئتي العضوية في مجلس الأمن، مع زيادة في تمثيل المجموعات الإقليمية كلها.

وتشدد جامايكا على الأهمية الحيوية للاتساق في الإجراءات والمشورة المتعلقة بالسياسات فيما بين المؤسسات التابعة للأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية، بما فيها المؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الإقليمية في الجهود المبذولة لتيسير التنمية وتشجيعها، ولا سيما تنمية البلدان الصغيرة والضعيفة والتي تعاني أشكالا أخرى من الحرمان.

وقد نالت جامايكا على مدى السنين أكثر من نصيبها العادل من الآثار الضارة المترتبة على السياسات الدولية والمشورة غير المتسقة. وسأكتفي بتقديم ثلاثة أمثلة على ذلك. أولا، أجبرت جامايكا على الاحتفاظ بقدر كبير من الاحتياطي النقدي الدولي في البلدان المتقدمة النمو. وفي نهاية آب/أغسطس ٢٠٠٦، بلغ صافي الاحتياطي النقدي الدولي لجامايكا ٢,٢ بليون دولار تقريبا، أو ما يعادل ١٨ أسبوعا من السلع والخدمات المستوردة، بينما يحتاج البلد إلى النقد الأجنبي لتيسير مشاريع الاستثمار.

ثانيا، ارتبطت جامايكا بالتزامات دولية في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، منها التوسع في التعليم والرعاية الصحية، وتعزيز حماية البيئة والنهوض بالتنمية الريفية وتحسين الإسكان والصرف الصحي. وهذه كلها أنشطة كثيفة العمالة. ويسدي صندوق النقد الدولي المشورة، بدون تقديم أي تحليل، ويصر على أن تقلص جامايكا الخدمات العامة لديها بشكل جذري.

ثالثا، اضطرت جامايكا إلى منافسة البلدان المتقدمة النمو مثل كندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة في المرتبات التي تدفعها لفئات واسعة من الموظفين، بمن فيهم المدرسون والمرضات، مع السعي لخفض عجزها المالي. وهذه إحدى الصعوبات الكبرى التي تواجهها حكومتنا في

خاصة. وفي تموز/يوليه، تمكنت هايتي من استعادة مكانها الصحيح في الجماعة الكاريبية من جديد. ويمكن الآن أن يقترن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي حتى شباط/فبراير ٢٠٠٧ بتركيز الاهتمام على بناء المؤسسات والقدرات، فضلا عن إعادة الإعمار وغيرها من المبادرات بغرض التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ذلك البلد.

وسيجري الاحتفال بمرور مائتي عام على إلغاء تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي في الامبراطورية البريطانية في ٢٠٠٧. وبالنسبة لجميع بلدان الجماعة الكاريبية، فهذه ذكرى سنوية خاصة تستند إلى تاريخ مشترك. وكرمز لهذه المناسبة، سيقدم أعضاء الجماعة الكاريبية مشروع قرار في دورة الجمعية العامة هذه متوقعين أن تبدي الجمعية الاهتمام اللائق بهذه المناسبة. وتطلع إلى دعم جميع الوفود في هذا الصدد.

وتؤكد جامايكا بقوة مجددا التزامها بإزاء الأمم المتحدة والعملية المتعددة الأطراف. ولا يزال التزامنا المستمر راسخا على جميع الأصعدة، بما في ذلك الدعم الذي نقدمه لأعمال السلطة الدولية لقاع البحار.

وقبل أن أختتم، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقدير خاص للأمين العام على قيادته الممتازة في توجيه أعمال المنظمة على مدى السنوات العشر الماضية. لقد واجه تحديات عصرننا. وأعاد تشكيل منصب الأمين العام ليصبح وجه المجتمع الدولي وصوته وضميره. وأتى بالمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص إلى داخل الأمم المتحدة. وساند استخدام الأكفاء في نطاق من التخصصات وأدخلهم في الخدمة الدولية. كما وسع نطاق فرص التشاور والحوار. ونرجو له كل التوفيق.

ويسير نزع السلاح وعدم الانتشار جنبا إلى جنب. فلا يمكن ضمان السلام والأمن الدوليين إلا من خلال القضاء الكامل على الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ولذلك، فإن من دواعي الإحباط في جامايكا عجز المجتمع الدولي عن اغتنام الفرصة التي وفرها كل من مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥ واجتماع القمة العالمي لإحراز تقدم ملموس بشأن هذه المسألة.

ويتعين على جامايكا وغيرها من البلدان في منطقة البحر الكاريبي مواجهة شواغل أمنية كبيرة تنبثق من سهولة الحصول على الأسلحة الصغيرة والذخائر غير المشروعة والروابط التي تربطها بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، بما فيها الاتجار في المخدرات. وجامايكا تشعر بالإحباط العميق لعجز مؤتمر استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، في عام ٢٠٠٦، عن التوصل إلى وثيقة ختامية من شأنها إدخال تحسينات على تنفيذ برنامج العمل. وستواصل جامايكا الدعوة إلى إيجاد صك ملزم قانونا يتضمن قيودا أشد صرامة على الاتجار غير القانوني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة.

وفي اعتماد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب مؤخرا (القرار ٢٨٨/٦٠) دليل شديد الوضوح على أن المجتمع الدولي يتحرك ويمكنه أن يتحرك متضافرا لمواجهة الأخطار الكبيرة التي تهدد التمدن وسيادة القانون والسلام والأمن الدوليين. وينبغي أن يكون ذلك أسلوبنا في العمل.

ونجد التطورات في هايتي، التي أدت إلى انتخاب حكومة الرئيس رينيه بريفال ديمقراطيا، مشجعة بصفة

عدد من المبادئ الأساسية والإجراءات المتصلة من أجل التصدي بشكل قاطع للمشاكل العديدة التي يواجهها الكوكب. والأهم من ذلك، فقد أكدنا من جديد الالتزامات التي تعهدنا بها في بداية الألفية للتصدي لآفة الفقر وتحسين الظروف المعيشية للملايين من البشر الذين يعيشون في فقر مدقع. والتحدي المائل أمامنا اليوم هو أن نوضح كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يسهم بشكل أكثر فعالية في بلوغ الأهداف العالمية المتمثلة في الحد من الفقر وتحقيق السلام والتنمية لكل البشر.

إن دينامية عالم اليوم التي تحددها قوى التغيير الهائلة فرضت علينا أن نقبل الحقيقة المجردة بأن أي أمة لا يمكنها أن تنجح بمفردها وأن المشاكل التي نواجهها تتطلب توافقا عالميا. وبالتالي، علينا جميعا أن نؤكد مرة أخرى وبشكل قاطع الدور الرئيسي للأمم المتحدة في الإدارة التعاونية لمشاكل العالم. وتدعم دومينيكا بحزم تنشيط الأمم المتحدة والتطبيق العالمي لمثلها العليا، ولا سيما صون السلام والأمن الدوليين وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية والنهوض بالتعاون الدولي في حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية.

ونرحب بالتقدم المحرز نحو تنفيذ بعض الالتزامات التي قطعها زعماء العالم في العام الماضي. فإنشاء لجنة بناء السلام يتيح فرصة عظيمة لضمان وجود ارتباط ملموس بين حل الصراعات والتنمية. ونأمل أن مجلس حقوق الإنسان الجديد سيقى تركيزه منصبا على مهمته، وسيجنب الوقوع في التسييس الذي أدى في النهاية إلى زوال سابقه. وقد بدأ مجلس حقوق الإنسان بداية تستحق الثناء عندما اعتمد إعلاننا بشأن حقوق الشعوب الأصلية، الأمر الذي يوفر بدوره قوة دفع كبيرة للطموحات المتمثلة في عقد الأمم المتحدة الثاني للشعوب الأصلية في العالم، الذي أيده كومونولث دومينيكا على الدوام، كأحد البلدان القليلة في منطقة الكاريبي التي

وتتطلع جامايكا إلى عملية تتسم بالشفافية والشمول ليكون لمنظمتنا أمين عام جديد يتمتع بثقة جميع الأعضاء.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لمعالي السيد تشارلز سافارين، وزير الخارجية والتجارة والعمل والخدمة العامة في دومينيكا.

**السيد سافارين** (دومينيكا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أتقدم بالتهنئة لسعادة السيدة هيا راشد آل خليفة ولبلدها، البحرين، على انتخابها رئيسة للجمعية العامة في دورتها الحادية والستين. وأثق بأنها ستضيف إلى الإرث الكبير الذي تركه سلفها معالي السيد يان إلياسون، ممثل السويد. والسيد إلياسون جدير منا بتقدير خاص على ما تحلى به من كفاءة وتفان لدى ترؤس الدورة الستين، مما يسر التوصل إلى النتائج الإيجابية التي شهدناها حتى الآن في خطة إصلاح الأمم المتحدة.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لمعالي السيد كوفي عنان لأدائه المميز كموظف دولي، وتحديدًا خلال فترة ولايته أمينا عاما لمدة ١٠ سنوات. فقد أسهم بحكمته والتزامه الثابت بتعددية الأطراف إسهاما هائلا في تنشيط الأمم المتحدة. وسأذكر اسمه بالتأكيد لصموده في تعزيز حقوق الإنسان، وإيجاد مكان في الأمم المتحدة للمجتمع المدني والقطاع الخاص، ولرؤيته الملهمة لمستقبل الأمم المتحدة في ظل الوضع العالمي الراهن. ونود أن نتقدم له بالشكر على خدمته التي لا تقدر بثمن لهذه المنظمة ودولها الأعضاء، وأن نعرب له عن أطيب تمنياتنا بالتوفيق في مشاريعه المقبلة.

وفتحت القمة العالمية المنعقدة في العام الماضي الطريق أمامنا لإعادة مواءمة الأمم المتحدة لكي تصبح أكثر أهمية واستجابة للتهديدات العديدة التي تهدد السلام والأمن في العالم في بداية هذا القرن. وعكست نتائج القمة الحلول التوفيقية التاريخية التي توصلت إليها الدول الأعضاء بشأن

وفي أعقاب الخراب الذي عصف باقتصادنا بسبب الأحكام الصادرة عن آلية تسوية النزاعات لمنظمة التجارة العالمية، والتي أسفر عنها عمليا تفكيك صناعة الموز في بلدنا، كان علينا أن نتمتع بعمليات مواءمة مالية صارمة بسبب الديون التي لا يمكن تحملها. ونتيجة للتضحيات الكبيرة التي كان على شعب دومينيكا تحملها حققنا نموا اقتصاديا متواضعا، ومكنتنا ذلك من تعزيز انتعاشنا الاقتصادي. ولكن أسعار النفط المتصاعدة تشكل تهديدا جديا للمكاسب المتواضعة التي حققناها. ولذلك، فإن الجهد الوطني منصب على تطوير مصادر بديلة للطاقة المتجددة، كالطاقة الكهرومائية وتوليد الطاقة بفعل الرياح والحرارة الأرضية.

إن الأحداث العالمية التي وقعت مؤخرا لا تبعث على الارتياح. فانهيار جولة الدوحة الإنمائية تهدد بالمزيد من تهميش الدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل دومينيكا، في نظام التجارة العالمي. وتشكل التجارة أحد العناصر الرئيسية في جدول الأعمال الدولي، الذي يمكن أن يعزز النمو الاقتصادي المستدام ويحد من الاعتماد على المساعدات الآخذة في التقلص ويسهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتطلعات الإنمائية للاقتصادات الصغيرة الضعيفة.

ولكن يجب أن يعترف النظام التجاري العالمي بعدم وجود تكافؤ حتى فيما بين البلدان النامية نفسها بسبب تفاوت المستويات من حيث المساحة والضعف والتنمية. فهناك بلدان نامية كبيرة وبلدان نامية صغيرة وبلدان نامية صغيرة جدا. وإلى جانب ذلك، هناك البلدان الأقل نموا التي يمكن أن تكون كبيرة أو صغيرة. وحينما تكون البلدان النامية الصغيرة جُزراً، فإن ضعفها يتضاعف عدة مرات. ولذلك، فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية تحتاج إلى زيادة مساعدات التنمية لتعزيز القدرات التجارية والإنتاجية المترنة بقواعد تجارية تستجيب لطموحاتها الإنمائية، بالإضافة إلى فتح الأسواق أمامها. وفي هذا الصدد، فإن الاقتصادات

تضم سكانا كاريبيين أصليين بأعداد متزايدة. ولذلك، ندعو الجمعية العامة إلى تقديم دعمها الكامل لاعتماد ذلك الإعلان بتوافق الآراء.

وكومنولث دومينيكا الذي يقع في حزام الأعاصير المدارية، وهي منطقة زلازل ونشاط بركاني، يرحب بصفة خاصة بإنشاء الصندوق المركزي للطوارئ، ونعتقد أنه سيحسن إلى حد كبير قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة بفعالية أكبر إزاء الكوارث الطبيعية التي تزداد وتيرتها بفعل تغيير المناخ والاحترار العالمي. والآن، علينا نحن الدول الأعضاء الالتزام بالإسهام في بناء الصندوق، وأن نتخذ في نفس الوقت خطوات نحو اعتماد تدابير لمكافحة تغيير المناخ والحد من انبعاث غازات الدفيئة. ويجب الإشادة بالدول الأعضاء للتحرك في مجالات هامة من شأنها أن تسهم في تنشيط الأمم المتحدة. ويتعلق المجال الأول بالتقدم المحرز بشأن إصلاح الأمانة العامة والإدارة، ونأمل بأن يسهم ذلك في تعزيز الشفافية والمساءلة في عمليات الأمم المتحدة. ويتعلق المجال الثاني بالانتهاء في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٦ من وضع المعاهدة الجديدة لحماية الأشخاص المعوقين، ويسعدني أن أعلن أن حكومة بلدي ملتزمة بالتوقيع والمصادقة على تلك المعاهدة. ونعتقد بأن الاتفاقية توفر أساسا قويا لكسر التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة.

والمجال التالي هو اعتماد الجمعية العامة في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ لاستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وبتخاذ هذا الإجراء، نكون قد كرمنا نوعا ما ذلك العدد الكبير من ضحايا الإرهاب الدولي، وأظهرنا تصميمنا على مكافحة آفة الإرهاب أينما وجدت. وعلينا أن نواصل العمل من أجل التوصل إلى اتفاقية لمكافحة الإرهاب. وما زال بلدي يحرز تقدما نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بالرغم من التحديات الكثيرة التي يواجهها.

ألا يُتوقع منا إثارة لأحد على الآخر، بل ينبغي أن ينظر إلينا على أننا جسر عبر حوض الكاريبي. والتراعات البحرية ونزاعات الحدود في منطقتنا، ولا سيما النزاع بين الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية وبين أمريكا الوسطى والجنوبية، تجد أفضل الحلول في جو من الصداقة والتعاون ومن خلال استخدام المساعي الحميدة للأمم المتحدة، ومنظمة الدول الأمريكية وغيرها من المحافل التي يمكنها أن تجد حلولاً لتلك النزاعات.

وسيصادف عام ٢٠٠٧ الذكرى الثموية الثانية لإلغاء تجارة الرقيق عبر الأطلسي في الإمبراطورية البريطانية سابقاً. ونتوقع حدثاً تذكاريًا في الجمعية العامة للاحتفال بهذه المناسبة التاريخية. وستقدم مجموعة دول الجماعة الكاريبية مشروع قرار في الجمعية العامة للاحتفال بهذه المناسبة، ونتوقع تأييد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في هذا الشأن.

ونرحب بعودة الحكومة الدستورية إلى هايتي، أول بلد أعلن استقلاله من الاستعمار والرق. ونحن ملتزمون بالتعاون الوثيق مع الرئيس رينيه غارسيا بريفال وأعضاء حكومته في جهودهم الإنمائية. ونرحب بإعلان التعهدات لصالح هايتي مؤخرًا إذ أعلنت حكومة الولايات المتحدة تقديم ٤٩٢ مليون دولار خلال ثلاث سنوات وتعهدت حكومة كندا بتقديم مبلغ ١٠٠ مليون دولار سنويًا. ونعرب عن تقديرنا العميق للتعهدات الكثيرة بالمساعدة في إعادة البناء في هايتي التي أعلنها مختلف المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف. ونود التأكيد على ضرورة صرف هذه التعهدات في الوقت الملائم لتزويد حكومة هايتي بالقدرة على إدخال تحسينات في الهياكل الأساسية المادية والاجتماعية وفي نوعية حياة الشعب في هذا البلد العضو في الجماعة الكاريبية.

الصغيرة الضعيفة وأقل البلدان نموًا تحتاج بصورة عاجلة إلى نظام تجاري يعترف بضعفها ويمنحها المعاملة الخاصة والتفضيلية اللازمة. وسيضمن ذلك استفادتها من المشاركة في النظام العالمي وسيؤدي إلى مزيد من العدالة والإنصاف في العملية.

والتعاون فيما بين بلدان الجنوب تزداد أهميته الحيوية بالنسبة لبلدان مثل كومنولث دومينيكا، في الوقت الذي تتراجع البلدان المتقدمة النمو عن الوفاء بالتزامها بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية. ويسهم تعاون بلدان الجنوب، من جانب ترينيداد وتوباغو والصين وكوبا وفنزويلا وليبيا ونيجيريا، بشكل إيجابي في تنمية مواردنا البشرية وإعادة تنشيط هياكلنا الأساسية وتنفيذ برنامج الاستثمار في قطاعنا العام. ونعتقد أن البلدان المتقدمة النمو يمكنها أن تقوم بجهد أكبر للمساعدة في تحقيق الالتزامات المعتمدة في برنامج عمل بربادوس وفي استراتيجية موريشيوس لعام ٢٠٠٥ لمواصلة تنفيذ برنامج العمل للتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ونحن في الجماعة الكاريبية والسوق المشتركة لمنطقة البحر الكاريبي نفهم الأهمية الحيوية لتعميق التكامل الإقليمي، ولذلك اتفقنا في هذا العام على المضي قدماً نحو سوق واقتصاد موحدين للجماعة الكاريبية. ونعتقد أن هذا التطور يشكل دعامة هامة لتعزيز التجارة والتنمية الإقليمية إلى الحد الأقصى، والحد من الآثار السلبية التي قد تسببها لنا قوى العولمة بوصفنا اقتصادات صغيرة وضعيفة. ونتطلع إلى دعم مجتمع المانحين لنا في هذا المسعى الهام.

إن علاقات حسن الجوار عنصر هام في سياستنا الخارجية، ومن خلال هذا النهج، نسعى باستمرار إلى بناء وتعزيز علاقاتنا مع جميع بلدان حوض الكاريبي الأكبر، بما في ذلك كوبا والولايات المتحدة الأمريكية وفنزويلا. ونحن نؤمن بعلاقات الوثام الودية مع جميع جيراننا. وينبغي

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إسماعيل محمود حره، وزير الخارجية والتعاون الدولي لجمهورية الصومال.

**السيد حره** (الصومال) (تكلم بالانكليزية): يسعدني أن أعرف أن أختاً من البحرين الشقيقة ترأس هذه الدورة الهامة للجمعية العامة. إن قيادة السيدة هيا راشد آل خليفة ستسهم بالتأكيد في تعزيز الحوار والوثام في خضم الصراعات المنتشرة في مختلف أنحاء العالم. ونحن على ثقة بأنها ستوجه مداوات الجمعية العامة بنجاح.

واسمحوا لي كذلك أن أغتنم هذه الفرصة لأتوجه بتحية خاصة إلى سلفها، السيد يان إلياسون، على التزامه ومهارته الدبلوماسية اللذين مكناه من إدارة مداوات الجمعية العامة بفعالية. وبالمثل، نود الإشادة بالأمين العام، السيد كوفي عنان، على الجهود الكبيرة التي بذلها والخدمات الجديرة بالثناء التي قدمها خلال فترة ولايته في تعزيز وصون السلام والأمن والتعاون على الصعيد الدولي.

وفي البداية، أود أن أحيط الجمعية العامة علماً بالحالة الراهنة في الصومال بشيء من التفصيل. إن إنشاء الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال الذي كان نتيجة لعملية السلام والمصالحة الناجحة في نيروبي، كينيا، في عام ٢٠٠٤، قد أوجد فرصة نادرة لإنهاء الأزمة السياسية في الصومال. وغمرت الشعب الصومالي فرحة كبيرة للتوصل أخيراً إلى تسوية شاملة للصراع.

وتحقيق السلام والاستقرار وتوطيدهما يتطلبان التزاماً قاطعاً من المجتمع الدولي بدعم الجهود الوطنية للحكومة الاتحادية الانتقالية لبناء الدولة. وللأسف، ولأسباب غير مفهومة تماماً بالنسبة لنا، لم يتحرك المجتمع الدولي في حينه لدعم الحكومة الجديدة في مواجهة التحديات الهائلة.

وما زالت الحالة في العراق وأفغانستان ولبنان ودارفور والشرق الأوسط تستحوذ على اهتمامنا. وفيما يتعلق بالدمار المؤسف الناتج عن الحرب بين إسرائيل وحزب الله، نعتقد أن قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) يشكل أساساً صالحاً لعلاقات سلمية بين إسرائيل ولبنان مستقبلاً، ونحث البلدين والدول المجاورة على الالتزام بأحكام ذلك القرار. وقد أكد كمنولث دومينيكا من قبل في هذا المحفل أن الحل الوحيد للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي هو إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة ومستقلة إلى جانب دولة إسرائيل، وأن تكون للدولتين حدود آمنة ويمكن الدفاع عنها ومعترف بها من جانب المجتمع الدولي.

والحالة في دارفور تثير بالغ القلق ويتعين على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات فورية الآن. ونشيد بالاتحاد الأفريقي لتجديد ولاية قوة حفظ السلام التابعة له، ونحث الحكومة السودانية على أن تعيد النظر في معارضتها لنشر قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة لتعزيز جهود الاتحاد الأفريقي في توفير الحماية والأمن لسكان دارفور، وهو شرط مسبق لحل دائم للمشاكل الأساسية التي تنشأ عنها حالة الصراع.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أعرب عن رغبتنا في نجاح الدورة الحادية والستين تحت قيادة السيدة هيا راشد آل خليفة. ونأمل أن يكون برنامج العمل الإنمائي على رأس أولويات الجمعية العامة مرة أخرى، وأن نتمكن من تعزيز السلام والأمن والقضاء على الإرهاب بفعالية أكبر، وأن نتمكن، بالدرجة الأولى، من النهوض بالحد من الفقر. ويجب أن نركز أيضاً على خطة إصلاح منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك إصلاح مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويمكننا أن ننجح إذا عملنا معاً بشعور بالمسؤولية. ويجب أن يبقى على رأس أولوياتنا دعم تعددية الأطراف وإعلاء مثل الأمم المتحدة.

الصدد، نُذكرُ بأن اتحاد المحاكم الإسلامية استمر دونما خوف من عقاب بتوسيع سيطرته ونطاق هجماته على مقاطعات أخرى خارج مقديشو، بما في ذلك جوهر وبلد والمناطق المحيطة الأخرى. وكان آخر تطور في التوسع الإقليمي لاتحاد المحاكم الإسلامية هو الهجوم المسلح غير الحكيم على مدينة كيسمايو واحتلالها، في انتهاك صارخ لاتفاق السلام المبرم في الخرطوم.

وتبغى الإشارة أيضاً إلى أن رئيس حكومة الصومال الاتحادية الانتقالية، السيد عبد الله يوسف أحمد، نجح من محاولة اغتيال استهدفته في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وتعتقد حكومتنا اعتقاداً راسخاً أن هذه الجريمة الشنيعة عمل إرهابي استهدف تقويض وتخريب عملية السلام في الصومال، وتبغى إدانته بأقوى العبارات. وقد أسفر هذا الهجوم الشنيع عن موت عدة أشخاص، من بينهم شقيق الرئيس. ونود أن نعرب عن تقديرنا لجميع الوفود والمنظمات التي أعربت عن تعاطفها وأدانت هذا العمل.

هذه التطورات مقلقة ومزعجة جداً، والحالة في تدهور سريع ومثير للقلق. ولا تزال تشكل تهديداً خطيراً للسلام الذي نحقق، الأمر الذي يخلف تأثيرات خطيرة على أمن واستقرار المنطقة.

وعلى الرغم من جميع هذه الانتهاكات لاتفاق السلام، لا تزال الحكومة الاتحادية الانتقالية ملتزمة بمسار الحوار والتفاوض مع اتحاد المحاكم الإسلامية ومنظمات المجتمع الدولي ذات الصلة. ولكن هذا الموقف الإيجابي لن يستمر إذا تمادى اتحاد المحاكم الإسلامية في انتهاك سياسته العدوانية القائمة على الهجوم والتوسع الإقليمي.

وكما قلت سابقاً، إن غياب الأمن والقانون وتصعيد العنف وما ينجم عن ذلك من انقياس للسلطة المركزية أسباب رئيسية للاضطراب والفوضى في الصومال. ولذلك، فإن

وبالتالي، ضاعت الفرصة السانحة، مما أدى إلى استمرار العنف والصراع.

ومن المفارقات، أن إخفاق المجتمع الدولي في اتخاذ إجراءات أدى أيضاً إلى فتح المجال أمام أمراء الحرب وغيرهم من المجموعات المسلحة لاستغلال الفراغ السياسي، فدعموا ووطدوا قواهم وسلطتهم القائمة على العشائر في مقديشو العاصمة ومحيطها.

ومع أنهم حظوا بشغل مناصب وزارية هامة في الحكومة الجديدة، إلا أن أمراء الحرب سعوا لخدمة مصالحهم الشخصية وطموحاتهم السياسية من خلال الإبقاء على حالة الفوضى القائمة في الصومال.

والجدير بالملاحظة أن أمراء الحرب واتحاد المحاكم الإسلامية وحدوا قواهم وخطابهم السياسي في البداية كتتحالف معارض ضد الحكومة الاتحادية الانتقالية. واستمد الفريقان التشجيع من تردد المجتمع الدولي في التحرك السريع لدعم الحكومة الصومالية الجديدة ومن استمرار الحظر الذي تفرضه الأمم المتحدة على تزويد الصومال بالسلاح. ولكن اتحاد المحاكم الإسلامية أدرك بسرعة أن أمراء الحرب فقدوا شعبيتهم لدى عامة الصوماليين.

وفي غضون ذلك، فإن الحكومة الاتحادية الانتقالية، رغم تشككها، قد استجابت لمبادرة جامعة الدول العربية بعقد محادثات سلام وتسوية الخلافات بين الأطراف. وجرت الجولتان الأولى والثانية من المحادثات بنجاح في الخرطوم، السودان، واتفق الجانبان على مبادئ عامة وبعض المسائل الأولية لطرحها على بساط البحث في الجولة الثالثة المزمع إجراؤها في الخرطوم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

ولكن، مع استمرار التقدم السريع لاتحاد المحاكم الإسلامية في تعزيز قبضته، بدأت نواياه الخفية تتكشف بسرعة أمام الشعب الصومالي والمجتمع الدولي. وفي هذا

الضخمة لشعب الصومال. ولمدة طويلة جداً، تُرك الصومال يصارع بمفرده، وكانت النتائج السلبية ضخمة جداً.

وبوسع الصومال أن يطمح إلى تهيئة ظروف كافية لتحقيق نمو اقتصادي مطّرد بتفعيل رأس ماله البشري والاجتماعي النشط. إلا أن برنامج إعادة الإعمار والتنمية الناجح والمستدام يقتضي دعم المجتمع الدولي للجهود التي تبذلها الحكومة الاتحادية الانتقالية بتصميم لإقامة سلطة إدارية وتطوير كفاءة على الصعيد الاتحادي والإقليمي، وعلى صعيد المناطق. وتستدعي هذه الحالة انتهاج أسرة الدول نهج شراكة تشاركي عريض القاعدة، وتقديم المساعدة الفنية في بناء مؤسسات تتسم بالكفاءة وتُفَعّل إمكانية الشعب الصومالي وقدرته على التكيف.

ومن حيث المساعدة الغوثية اللازمة، تجدر ملاحظة أن نحو ١,٨ مليون صومالي لا يزالون بحاجة إلى مساعدة إنسانية عاجلة ودعم لتوفير لقمة العيش. وفي ضوء حسامة هذا التحدي، يناشد وفدي الهيئة العالمية ومجتمع المانحين الاستجابة على نحو إيجابي وسخي، وقبل كل شيء، متضامراً لتلبية احتياجات الصومال الإنسانية وتجنب حدوث كارثة ذات أبعاد خطيرة.

وفي محاولة لجعل الحالة مستقرة في الصومال والتغلب على مصادر انعدام الأمن، وضعت الحكومة خطة وطنية لتحقيق الأمن والاستقرار جيدة التنظيم. وتأخذ الخطة، في المفهوم والتنفيذ، بنهج كلي تجاه طبيعة ونطاق انعدام الأمن في البلد، ولتنفيذها، تراعي هذه الخطة الأبعاد المحلية والإقليمية والدولية. وبالتالي، فإنها تتوخى بذل جهود محلية وإقليمية ودولية موحدة ومتضامرة في تنفيذها. إلا أن تنفيذ هذه الخطة لا يزال يروغ منا حتى الآن بسبب هشاشة الحكومة وعدم قدرتها على إنفاذ سياسات وقوانين البلد وفقاً لأحكام الميثاق الاتحادي الانتقالي.

الهدف الرئيسي للحكومة الاتحادية الانتقالية العمل بخطة فعالة ومركزة لإعادة إنشاء مؤسسات للسلام والحكم الرشيد بغية استعادة الحالة الطبيعية والاستقرار في البلد. ولذلك، ناشد المجتمع الدولي بقوة إبداء إرادة سياسية والتزام بمضاعفة الجهود التي يبذلها لتوفير الدعم السياسي والمالي والفني للحكومة الاتحادية الانتقالية أثناء هذه الفترة الانتقالية التي تتسم بالتحدي.

وغني عن القول إن عدم وجود مؤسسات حكومية فعالة وقادرة على العمل تستطيع فرض سلطة القانون والنظام هو السبب الكامن وراء الصراع الصومالي على مدى السنوات الـ ١٤ الماضية. وفي هذه الفترة الحاسمة، ما يحتاج إليه الصومال بسرعة هو دعم فوري وكبير لتهيئة بيئة مؤاتية لتحقيق السلام والأمن، اللذين يمثلان الشرط الرئيسي لإعادة الإعمار والانتعاش الاقتصادي.

والتحديات الاقتصادية التي تواجه حكومة الصومال الاتحادية الانتقالية تحديات هائلة. فقد أسفر انهيار دولة الصومال في عام ١٩٩١ عن دمار واسع النطاق لمؤسسات الحكم والإدارة التي تعمل الحكومة الاتحادية الانتقالية الآن على إعادة بنائها من خلال برامجها لإعادة الإعمار بعد الخروج من الصراع.

ومن المقلق جدا ملاحظة أن أكثر من نصف مليون طفل، تقل أعمارهم عن خمس سنوات، يموتون كل عام من أمراض يمكن الوقاية منها، تمثل الملاريا من بينها أكبر قاتل. فضلاً عن ذلك، تموت كل عام أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ امرأة من تعقيدات الحمل والولادة. وعلى الرغم من كل هذه المشقات، لم تتلق برامج الحكومة الاتحادية الانتقالية للانتعاش الاقتصادي والاجتماعي أية مساعدة تقريباً من المانحين الدوليين، وبكل تأكيد لم تتلق ما يتناسب مع الاحتياجات

المعنية بالتنمية على نشر بعثة دعم السلام في الصومال التابعة لهذه الهيئة. ثالثاً، يجب تنظيم قوات الأمن الوطنية على نحو مؤسسي وتدريبها وتجهيزها بالمعدات. رابعاً، يجب الاضطلاع ببرامج تسريح ونزع سلاح وإعادة إدماج في جميع أنحاء الصومال.

ومما له أهمية فائقة أيضاً إنشاء قاعدة قوية للإدارة العامة في الصومال، وتوظيف عدد متواضع وقليل من الموظفين في جهاز الخدمة المدنية، وتدريبهم على مهام مختلف أجهزة القطاع العام في الدولة. وينبغي إنشاء إدارات إقليمية ووضع خطة لإعادة الهيكلة على الصعيد الاتحادي وتنفيذها على نحو يتماشى مع الميثاق الاتحادي الانتقالي. أخيراً، ينبغي بذل جهود فورية لوضع الدستور الاتحادي الدائم للصومال، بغية تمهيد الطريق أمام إجراء انتخابات حرة ونزيهة بعد انتهاء الفترة الانتقالية.

وتهدف هذه الاقتراحات إلى إعادة السلام والاستقرار بغية مساعدة الحكومة الاتحادية الانتقالية على إنشاء مؤسسات عاملة وفعالة وقادرة على تقديم الخدمات الأساسية الضرورية للسكان. ومن شأن عدم القيام بذلك العمل أن يؤدي إلى انزلاق الصومال مرة أخرى إلى دورة أخرى من أعمال العنف والفوضى.

ونحن نتشاطر الرغبة التي أعرب عنها العديد من الوفود في هذا الحفل في رؤية الأمم المتحدة وقد نشط دورها وتعززت قدراتها كيما تصبح أكثر نشاطاً وفعالية. ومن ثم يمكننا أن تضمن الوفاء بالأهداف والمبادئ الواردة في الميثاق، بما يكفل استمرار انتشار السلام والتعاون الدولي في الأرض من أجل رفاه البشرية.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد كيتزو أوشيما، رئيس وفد اليابان.

وترحب الحكومة الاتحادية الانتقالية بجميع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي الآن لمعالجة المشاكل والحقائق الجديدة في الصومال. ومن المهم ملاحظة أن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي أهما الآن تفاصيل بعثة دعم السلام في الصومال التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والعناصر الرئيسية لهذه البعثة. وعلى الصعيد الدولي، من دواعي الارتياح أيضاً أن فريق الاتصال الدولي المعني بالصومال، الذي أنشئ حديثاً، عقد اجتماعه الثاني في بروكسل لإيجاد سبل ووسائل لتنظيم العمل والدعم الدوليين للصومال. فضلاً عن ذلك، فإن مجلس الأمن بدوره ينظر في مشاكل الصومال الأمنية، وينظر على وجه الخصوص في رفع حظر توريد الأسلحة التي تفرضه الأمم المتحدة وإرسال بعثة دعم السلام في الصومال التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية إلى الصومال.

وُثِّبَ جميع هذه الأنشطة مجتمعة، على الصعيدين الإقليمي والدولي، الاهتمام والعناية القويين بالصومال. ولكن لا يزال علينا أن ننتظر لنرى ما إذا كان بالإمكان تنسيق وتوجيه جميع هذه المبادرات على نحو سليم لتقديم مساعدة كبيرة إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية في أداء مهمتها الهائلة المتمثلة في تحقيق الاستقرار في البلد. ولكي يكون إسهام المجتمع الدولي مفيداً وفعالاً يجب أن يركز، على سبيل الأولوية، على المسألة الأساسية المتمثلة في بناء قدرة مؤسسات الحكومة الاتحادية الانتقالية، خاصة في قطاع الأمن.

ولا بد من اتخاذ التدابير المحددة التالية بوصفها تدابير ملحة:

أولاً، يجب أن يراجع مجلس الأمن على نحو مؤات حظر توريد السلاح الذي فرضته الأمم المتحدة وأن يرفعه. ثانياً، ينبغي أن يعمل الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية

ونحن، كدول أعضاء مسؤولون، لا عن الإجراءات التي نتخذها فحسب، بل وعن التقاعس عن العمل أيضا. وفي إطار الأمم المتحدة، يتحمل مجلس الأمن المسؤولية عن اتخاذ إجراء سريع وحاسم في مواجهة الأزمات. وفي صيف هذا العام، اختبرت في مناسبات عدة مقدرة المجتمع الدولي على اتخاذ رد جماعي من خلال مجلس الأمن. وأود أن أشير إلى ثلاثة أحداث رئيسية تصرف المجلس بشأنها، وهي إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للقذائف التسيارية، ومشكلة إيران المتصلة ببرامجها النووية، والصراع في لبنان.

فبعد إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للقذائف التسيارية في ٤ تموز/يوليه، وجه مجلس الأمن في قراره ١٦٩٥ (٢٠٠٦) الذي اتخذ بالإجماع رسالة قوية باسم المجتمع الدولي بأسره، تدين ذلك العمل المستحق للشجب. ووفقا لذلك القرار، مطلوب الآن من جميع الدول الأعضاء أن تتخذ إجراء ملموسا على النحو المحدد في القرار، وأن تطالب بقوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بتنفيذ القرار تنفيذا كاملا وبدون تأخير. وفي ذلك الصدد، اقترحت اليابان في ١٩ أيلول/سبتمبر مجموعة من التدابير لمنع تحويل موارد مالية إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بالإضافة إلى التدابير القديمة لفرض ضوابط صارمة على الصادرات.

وفضلا عن ذلك، ستواصل اليابان بذل أقصى جهودها بحيث تتم تسوية المسألة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومسألة الاختطاف على نحو شامل ووفقا لإعلان بيونغ يانغ لعام ٢٠٠٢.

وفي ما يتعلق بالمسألة النووية لإيران، فإننا نؤمن بأن اتخاذ القرار ١٦٩٦ (٢٠٠٦) سيكون خطوة هامة نحو تسوية سلمية للمسألة من خلال المفاوضات الدبلوماسية. واليابان تناشد إيران بقوة الامتثال الكامل للقرار بالتعليق

السيد أو شيما (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهني سعادة الشيخة هيا راشد آل خليفة على توليها رئاسة الدورة الحادية والستين للجمعية العامة، وأتمنى لها كل النجاح. كما أود أن أشيد بالرئيس السابق، معالي السيد يان إلياسون، على قيادته المتميزة خلال الدورة الماضية. وتتقدم اليابان بخالص الشكر للأمين العام كوفي عنان على تفانيه وعلى العديد من الانجازات التي حققها في قيادة أعمال هذه المنظمة خلال العقد السابق.

وتهني اليابان جمهورية الجبل الأسود على انضمامها إلى الأمم المتحدة بوصفها العضو الـ ١٩٢ في المنظمة.

وقبل خمسين عاما، وتحديدًا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٦، ومن على هذه المنصة ذاتها، أعرب وزير خارجية اليابان آنذاك مامورو شيغيميتسو عن اعتزاز الدولة وسرورها لأنها أصبحت العضو الـ ٨٠ في الأمم المتحدة، وأعلن عزم اليابان الثابت على الإسهام في تحقيق الأهداف السامية لهذه المنظمة.

ومنذ ذلك الوقت، فإن اليابان، الدولة الملتزمة بالسلام، عملت جاهدة من أجل تعزيز نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية ودعم أعمال الأمم المتحدة من أجل السلام والاستقرار في العالم مثل عمليات حفظ السلام والإسهام في تنمية العالم وازدهاره. والشعب الياباني يعتز بالإسهامات التي قدمها للأمم المتحدة على مر السنين.

إن التحديات التي نواجهها اليوم تختلف اختلافا كبيرا عن التحديات الماثلة قبل ٥٠ عاما. غير أن الأهداف المشتركة للبشرية التي تسعى الأمم المتحدة لتحقيقها - السلام والتنمية وحقوق الإنسان - لم تتغير. وتؤكد اليابان من جديد الالتزام الذي قطعت عليه حين انضمت إلى المنظمة وستكرس جهودها مجددا لتحقيق تلك الأهداف، بالبناء على الخبرات التي اكتسبتها منذ ذلك الحين.

وفي أفغانستان، ظلت اليابان أيضا مؤيدا فعالا ومانحا رائدا لتعمير أفغانستان وتميئتها. وقدنا جهود نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم بالتعاون مع الأمم المتحدة، وبعد الاختتام الناجح لتلك لعملية، تتخذ الآن موقع الصدارة في مشاريع حل الجماعات المسلحة غير القانونية.

وفي ما يتعلق بتييمور - ليشتي، تأمل اليابان أن بعثة الأمم المتحدة التي أنشئت حديثا ستدعم بفعالية جهود البلد لبناء الدولة. واليابان، البلد الرائد بشأن تيمور - ليشتي في مجلس الأمن، ستواصل المبادرة إلى تعزيز السلام والاستقرار وتحقيق استعادة سيادة القانون في ذلك البلد في وقت مبكر.

وفي أفريقيا، عموما، بدأنا نشهد اتجاه القارة نحو صراع أقل وسلام أكثر. والمؤتمر الوزاري المعني بتوطيد السلام، الذي عقد في إطار مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية في شباط/فبراير من هذا العام، لم يقدم إسهاما فكريا لفهم توطيد السلام فحسب، بل عزز إرادة الدول الأفريقية وتضامنها من أجل بناء السلام أيضا. ودأبت اليابان، من جانبها، على توسيع المساعدة على توطيد السلام في أفريقيا، مع تركيز خاص على السودان ومنطقة البحيرات الكبرى وغرب أفريقيا.

وإزاء تلك الخلفية، يمثل إنشاء لجنة بناء السلام معلما بارزا في تاريخ الأمم المتحدة. ولا بد أن نكفل ترجمة عمل اللجنة إلى قيمة مضافة ملموسة وعملية لدعم جهود بناء السلام في البلدان التي تتعافى من الصراع كيما يكون لذلك أثر على أرض الواقع. وبوروندي وسيراليون، أول بلدين في جدول أعمال اللجنة، سيقدمان حالتي اختبار، علينا ألا نفشل فيهما. وأسهمت اليابان بمبلغ ٢٠ مليون دولار في صندوق بناء السلام وتعتزم أن تسهم بفعالية في أعمال اللجنة.

الفوري لجميع الأنشطة المتصلة بتخصيب اليورانيوم، والعودة إلى عملية المفاوضات.

وبالنسبة للأزمة الأخيرة في لبنان، ترحب اليابان باتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وتؤيد الجهود الجارية لتنفيذ القرار. وفي الوقت نفسه، فإن عملية المفاوضات المطولة لذلك القرار ذكرتنا مرة أخرى بأهمية قدرة المجلس على الاستجابة، بشكل سريع وشامل، في مثل هذه الأزمة. وهذه لم تكن مهمة سهلة في أي وقت مضى، ولكنها مهمة علينا دائما أن نسعى إلى إنجازها.

وفي الرد على بعض الأحداث الأخيرة التي تؤثر على السلام والأمن الدوليين، نجح المجلس في التوصل إلى قرارات محددة لتصرف الدول الأعضاء بناء عليها. ويسر اليابان كونها اضطلعت بدور تفاعلي في تلك العملية بوصفها عضوا في المجلس، ونعتزم أن نتعاون تعاونا وثيقا مع الدول الأعضاء الأخرى في متابعة تلك القرارات.

وفي البلدان والمناطق الخارجة من الصراع، فإن الأمر الرئيسي في تحقيق السلام والازدهار المستدامين يكمن في توطيد السلام وإرساء أسس بناء الدولة. ويثلج الصدر أن نشهد الجهود المستمرة والمتضاربة التي يبذلها المجتمع الدولي نحو توطيد السلام وبناء الدولة في عدد من البلدان والمناطق.

ويمثل العراق أحد تلك البلدان. وبالرغم من المحنة التي ما زالت تعصف به، لدينا كل الثقة بأن العراق سيتغلب على الصعوبات ويتطور كدولة ديمقراطية ومستقرة، ويزدهر بوصفه عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي. والاتفاق الدولي من أجل العراق، الذي يهدف إلى صياغة طريقة جديدة للشراكة بين العراق والمجتمع الدولي، سيساعد على التعجيل بتعمير البلد. وتعتزم اليابان أن تشارك مشاركة كاملة في تلك المساعي الدولية.

وإلى جانب الأمن البشري، ينبغي أن يشكل احترام ملكية البلدان النامية، التي تقوم على أساس الحكم الرشيد، ركيزة تدعم استراتيجية تخفيض حدة الفقر من خلال النمو الاقتصادي. وبموجب هذه المبادئ، تعزز اليابان تعزيز مساعدها الإنمائية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، بالتنفيذ الأمين للالتزامات التي قطعت في العام الماضي بزيادة حجم مساعدها الإنمائية الرسمية بمبلغ ١٠ بلايين دولار خلال فترة خمسة أعوام، وبمضاعفة مساعدها الإنمائية الرسمية لأفريقيا خلال فترة ثلاثة أعوام. وبالنسبة للتجارة، ستبذل اليابان أقصى ما بوسعها لتحقيق الاستئناف المبكر والاختتام الناجح لمفاوضات جولة الدوحة الإنمائية التابعة لمنظمة التجارة العالمية.

والتعاون الدولي الوثيق أمر حيوي في مكافحتنا للإرهاب. وفي هذا الصدد، ترحب اليابان باعتماد الجمعية العامة لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (القرار ٦٠/٢٨٨) وتدعو إلى الاختتام المبكر للمفاوضات بشأن إبرام اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب.

وتمثل الصحة مجالاً آخر تعمل فيه اليابان بشكل مكثف بالتعاون مع المجتمع الدولي، بما في ذلك جهود مكافحة انفلونزا الطيور والانفلونزا الوبائية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتقر اليابان بأهمية الأنشطة التي تضطلع بها منظمة الصحة العالمية وستعزز تعاونها مع المنظمة بشكل إضافي، وخاصة في أفريقيا.

وكما نؤكد في مناسبات عدة، فإن السلام والتنمية وحقوق الإنسان أمور مترابطة ويتم كل منهما الآخر. وتجربة اليابان بالذات في الأعوام الـ ٦٠ منذ الحرب العالمية الثانية، تشكل دليلاً واضحاً على هذه الحقيقة. ولدينا توقعات كبيرة بالنسبة لمجلس حقوق الإنسان الذي أنشئ حديثاً وتطلع إلى أن يفتح المجلس صفحة جديدة في تعزيز

وبناء السلام بعد انتهاء الصراع يتطلب معرفة وخبرة في نطاق واسع من المجالات، بما في ذلك رصد وقف إطلاق النار، وتقديم المساعدة للاجئين، وبناء المؤسسات الإدارية والقضائية، والتعمير والتنمية. ويعمل خبراءنا في البلدان الآسيوية للمساعدة في جهودها لبناء السلام، مثل إنشاء النظم القانونية والقضائية. وبغية زيادة تعزيز تعاوننا في هذا المجال، فإننا ننظر الآن في اتخاذ تدابير ملموسة لتدريب المدنيين ليس من اليابان فحسب بل من البلدان الآسيوية الأخرى أيضاً. وتتوخى يوماً يجد فيه الأخصائيون المدنيون الذين تلقوا تدريباً في بلدي أنفسهم يعملون جنباً إلى جنب زملاء آسيويين من بناء السلام، بما في ذلك، على سبيل المثال، في أفريقيا.

وما زالت الصراعات الإقليمية تمثل تحديات خطيرة. وإضافة إلى ذلك، فإن الأمين العام، كما بين في وقت سابق من على هذه المنصة، يشعر بالقلق حيال "من يتوقون على ما يبدو إلى إشعال حرب دينية جديدة" (A/61/PV.10). وبينما يظل الفقر يشكل الآفة الرئيسية في العديد من البلدان النامية، فإن العولمة أيضاً دفعت إلى الصدارة مسائل عابرة للحدود الوطنية مثل الإرهاب والأمراض المعدية وتدهور البيئة. ومن الواضح أنه ما زال يتعين على المجتمع الدولي أن يقطع شوطاً طويلاً لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وفي معالجة هذه المسائل، لا غنى عن وجود روح التسامح والتراحم والتعاون الدولي الوثيق، ويجب أن تصبح الأمم المتحدة القوية في محور الجهود المتضافرة للمجتمع الدولي. وفي الوقت نفسه، ينبغي أيضاً أن تحفز مفاهيم جديدة هذه الجهود. وتدافع اليابان عن أهمية الأمن البشري كمفهوم يشدد على حماية الأشخاص من التهديدات لحياتهم وكراماتهم، فضلاً عن قيمة تمكينهم بصورة فردية. وبالتعاون مع البلدان المهتمة الأخرى، سنعزز الأمن البشري والنهج القائم على أساسه خلال دورة الجمعية العامة هذه.

نفسه، لا بد من معالجة المجالات الهامة الأخرى للإصلاح أيضا. ونحن بحاجة إلى إحراز نتائج ملموسة في إصلاح الإدارة إذا أردنا أن ندلل على أن الأمم المتحدة قادرة على إصلاح ذاتها. كما يحدونا الأمل في أن يجرى حوار شامل بشأن مسألة تماسك الأمم المتحدة على نطاق المنظومة، استنادا إلى تقرير الفريق الرفيع المستوى المقرر أن يصدر في وقت لاحق هذا العام.

وفي هذا الصدد، أود أيضا أن أذكر الدول الأعضاء بأن زعماء العالم عقدوا العزم في العام الماضي على حذف الأحكام التي عفا عليها الزمن بشأن "الدولة المعادية" من ميثاق الأمم المتحدة. وهذا مؤشر آخر على أن الأمم المتحدة على استعداد للخروج من عباءة الماضي والدخول في العصر الجديد.

واليابان، التي قدمت إسهاما كبيرا في أنشطة الأمم المتحدة منذ إنشائها، لديها سجل نموذجي في ما يتعلق بالوفاء بواجباتها كدولة عضو، بما في ذلك تسديد الاشتراكات المقررة. ومع ذلك، فإننا نؤمن بإيماننا قويا بأن الأمم المتحدة بحاجة إلى إصلاح هيكل جدول الأنصبة المقررة - جدول أكثر إنصافا وعدلا، ويأخذ في الاعتبار مركز كل دولة من الدول الأعضاء ومسؤولياتها على النحو الواجب. وستعمل اليابان بالترافق مع الدول الأعضاء الأخرى لصياغة هذا الهيكل الذي سيحقق الاستقرار المالي لهذه المنظمة.

وتتمثل مهمتنا المشتركة خلال الدورة الحادية والستين في مواصلة عملنا وترجمة القرارات بشأن الإصلاح التي اتخذت في اجتماع القمة العالمي إلى واقع. فلنتكاتف مرة أخرى وننشئ أمما متحدة كفؤة وفعالة، بحيث تتمكن الدول الأعضاء من الاستجابة بشكل أفضل لتطلعات وتوقعات المجتمع الدولي من أجل مستقبل أفضل.

احترام حقوق الإنسان. واليابان، بوصفها عضوا في المجلس، ستضطلع بدور بناء في المجلس. كما تؤيد اليابان الاعتماد المبكر لمشروع الاتفاقيتين بشأن مكافحة الاختفاء القسري وحقوق المعوقين وكرامتهم.

والأمم المتحدة تتحمل مسؤوليات جسيمة في العالم اليوم وفي العالم غدا، بوصفها أداة عالمية لا غنى عنها لتسوية الصراعات، وبناء السلام، والتصدي للتهديدات العالمية الناشئة، وإرساء الأساس للازدهار. وبغية الاضطلاع بتلك المهمة، لا بد أن تصبح المنظمة كفؤة وفعالة، وأيضا مسؤولة وتمثيلية بشكل واسع في قراراتها وعملياتها. وبالتالي، فإن إصلاح هيكل المنظمة والطريقة التي تعمل بها أمران مهمان بشكل جوهري. وفي أيلول/سبتمبر من العام الماضي، أعرب الزعماء عن عزمهم على إجراء إصلاح شامل لهذه الهيئة العالمية. وبعد مرور عام، أحرز بعض التقدم المشجع، بما في ذلك إنشاء لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان. ولكن إصلاح مجلس الأمن ما زال معلقا في جدول أعمال الإصلاح المؤسسي.

وربما تجدد قلة محدودة أن من مصلحتها أن يترك تشكيل مجلس الأمن بالطريقة التي شكل بها في عام ١٩٤٥. ولكن من الواضح أنه لن يستفيد أحد من ضعف مصداقية المجلس الذي يمكن أن يترتب على عدم إصلاحه. والمطالبة بمجلس أمن أكثر فعالية وتمثيلا وشفافية يمكن أن يفني بمتطلبات القرن الجديد ليست مجرد خطابة ولكنها مسألة واقعية وملحة. والأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء، بما فيها اليابان توافق على أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتجه نحو الإصلاح وينفذه بشعور بالإلحاح، واليابان عازمة على مواصلة اتخاذ المبادرة في هذا المسعى الجوهري. والدول الأعضاء بحاجة الآن إلى اقتراح جديد بشأن إصلاح مجلس الأمن - اقتراح إبداعي ومقنع على السواء - بغية اتخاذ قرار مبكر خلال الدورة الحالية للجمعية العامة. وفي الوقت

لدعمه للسياسة الخارجية لتركمانستان ولجهوده التي لا تعرف الكلل من أجل رفاه العالم.

واليوم، يمكننا أن نقرر، ونحن محقون تماما، أن تركمانستان تفي بالتزاماتها الدولية بثبات بصفتها دولة محايدة. وتظهر بلادنا، من خلال أفعالها، التزامها بالسلام والتعاون وعدم الانضمام إلى تحالفات أو تكتلات عسكرية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى واحترام سيادتها وحققها في السير على الطريق الذي تختاره للتنمية.

وتركمانستان تتعامل مع قضايا التعاون الدولي على أساس السلام والزرعة الإنسانية والاحترام المتبادل للمصالح، مع إعطاء الأولوية القصوى للتفاعل مع الأمم المتحدة وهياكلها في المجالات الاستراتيجية للشراكة. ولا جدال في أن الأمم المتحدة كانت وما زالت أكبر المنظمات الدولية وأرفعها مكانة، التي يوكل إليها الدور التنسيقي في الشؤون العالمية والتي تعلق عليها البشرية آمالها في تنمية سلمية.

وترحب تركمانستان بجهود الأمم المتحدة والجمعية العامة ومجلس الأمن الرامية إلى بلوغ أهداف التنمية المستدامة، وكذلك مواجهة التحديات التي حددها اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ والذي قرر كيفية تعامل المجتمع العالمي مع المشكلات الأكثر إلحاحا التي تؤثر على الاستقرار والمسائل الإنسانية وتعزيز وتحسين عمل الأمم المتحدة.

ونحن نعتقد أن من بين النتائج الملموسة للجهود الجماعية الرامية إلى إيجاد أفضل السبل للأمم المتحدة في عملها اتخاذ خطوات عملية مثل إنشاء لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان وغير ذلك من الخطوات البناءة. إن تحسين عمل مجلس الأمن يشكل بوضوح أحد أهم العناصر في استكمال إصلاح المنظمة. ونعتقد بقوة أن من الضروري القيام بهذه المهمة التي أصبحت ضرورية بسبب العمليات

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة أكسولتان أتائيفا رئيسة وفد تركمانستان.

**السيدة أتائيفا** (تركمانستان) (تكلمت بالروسية): اسمحوا لي أن أعبر عن خالص امتناني لشرف التكلم من على هذا المنبر الرفيع وأن أنقل، نيابة عن رئيس تركمانستان صابر مراد نيازوف، أطيب الأمنيات بالسلام والرفاه والرخاء لشعوب البلدان كافة. واسمحوا لي أيضا أن أهنئ السيدة هيا راشد آل خليفة على انتخابها لمنصب الرئاسة الرفيع والمسؤول، متمنية لها النجاح في توجيه العمل المفيد للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية والستين.

إن تركمانستان المحايدة، التي تحتفل بالذكرى السنوية الخامسة عشرة لاستقلالها هذا العام، تبني علاقاتها على الساحة الدولية على مبادئ التكافؤ في الحقوق والتعاون المفيد لأطرافه مع جميع الدول والمنظمات الدولية. ويحظى التعاون مع الأمم المتحدة بمكانة خاصة في علاقات تركمانستان الدولية. وترحب تركمانستان بالتفاعل البناء بين أعضاء مجتمع الأمم في صياغة نهج جديدة وفعالة لصون الأمن والاستقرار في العالم والحفاظ عليهما وتحقيق أهداف التنمية المستدامة للبلدان والشعوب.

ومنذ إصدار الجمعية العامة لقرارها بشأن الحياد الدائم لتركمانستان في ١٢ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٩٥ والذي مضى عليه الآن أكثر من ١٠ أعوام، أظهرت دولتنا بالممارسة العملية الطبيعة الجوهرية للمبادئ الإنسانية المحبة للسلام التي تشكل الأساس لسياسة تركمانستان منذ حصولها على الاستقلال.

وأود أن انتهز هذه الفرصة لكي أعرب، نيابة عن رئيس تركمانستان، عن تقديرنا للأمين العام كوفي عنان

الاقتصادي لبلادنا نسبة ٢٠ في المائة، في حين يتجاوز نصيب الفرد من الإنتاج ثمانية آلاف دولار.

وتحتفل تركمانستان بعيد استقلالها الخامس عشر كدولة ضمنت استقلالها الغذائي. وهي توفر لشعبها الغاز الطبيعي والكهرباء والمياه والملح بالبحان في حين توفر الخبز والمرافق وخدمات النقل العام والبرتين وخلافه بأسعار مخفضة، إن لم تكن رمزية في واقع الأمر. ويمثل كل ذلك نتيجة ملموسة للبرنامج طويل الأجل للإصلاح الاجتماعي والاقتصادي الذي يُنفذ في بلادنا تحت قيادة رئيس الدولة. وبموجب هذا البرنامج، يُخصص ما يزيد على ٦٠ في المائة من موازنة الدولة للإنفاق الاجتماعي.

وباعتبار تركمانستان دولة ديمقراطية قائمة على حكم القانون، فإنها تلتزم بشدة بأعلى المبادئ التي تسمح للشعب بالتعبير عن إرادته. وفي هذا الصدد، فإن شعب تركمانستان لديه خبرة تاريخية عريضة بالتقاليد الديمقراطية التي تشق طريقها اليوم باستمرار كمكون مهم في الحياة الاجتماعية والسياسية للبلاد وتتجسد في استمرار تمتع المواطنين بحقوقهم وحريةهم الدستورية. وفي هذا الإطار، فإن عام ٢٠٠٦ كان عاما مهما لتركمانستان. فقد أجرت بلادنا انتخابات لاختيار حكومة ذاتية محلية على أساس مفتوح وديمقراطي وتنافسي. بموجب قرار أعلى هيئة تمثيلية للحكم، أي مجلس الشعب. ومن الآن فصاعدا، ستنفذ هذه الممارسة على مستويات أخرى للحكم. ونحن نعتبر ذلك الأساس لعملية مستمرة لا رجعة عنها لإضفاء الطابع الديمقراطي، مع تزايد مشاركة المواطنين والمنظمات العامة في إدارة البلاد بصورة مطردة. وفي تركمانستان، تسير هذه العملية بطريقة طبيعية، وبذلك فإنها تغرس في المواطنين الإحساس بأنهم السادة على أرضهم وأنهم مسؤولون عن مصيرهم ومصير بلادهم.

الموضوعية للتنمية الدولية وتزايد التفاعل بين الدول وتعاضم الحاجة إلى الجمع بين المشكلات الإقليمية والعالمية.

والأمم المتحدة هي أهم هيكل دولي، يتم من خلاله إجراء تقييم شامل لجميع العوامل التي تشكل الأساس للعمليات في العالم. وتنادي تركمانستان بتعزيز دور الأمم المتحدة وهيئاتها الرئيسية عند اتخاذ قرارات تتعلق بالمشاكل الأكثر إلحاحا في عصرنا.

وفي هذا السياق، تؤيد بلادنا توسيع عضوية مجلس الأمن على أساس أكبر اتفاق ممكن بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ونؤيد أيضا البدء في حوار بناء وأكثر فعالية بين مجلس الأمن والجمعية العامة. ونعتقد أن التقدم في الإصلاحات التي بدأت في الأمم المتحدة سيستمر. كما ترحب تركمانستان بزيادة عدد الدول الممثلة في هياكل الأمم المتحدة ومؤسساتها، مع التشديد على أهمية التوزيع الجغرافي؛ وهو ما يتماشى مع القيم الأساسية لمنظمتنا.

وموقف تركمانستان الثابت هو تأييد تقوية الأمم المتحدة على الساحة الدولية باعتبارها أرفع محفل دولي لإرساء نظام عالمي عادل وإنساني. وتنادي تركمانستان أساسا بزيادة قدرات المنظمة في مجال بناء السلام، بما يتماشى مع حقائق التنمية العالمية. ولذا، تولي بلادنا اهتماما كبيرا للحفاظ على أوثق الاتصالات مع مكاتب وكالات الأمم المتحدة المتخصصة التي تتزايد أهميتها بصورة مطردة اليوم.

ومن بين الإنجازات الرئيسية لتركمانستان منذ استقلالها إعلاء مبدأ حق كل دولة في اختيار طريق التنمية الذي تراه والشكل الذي تقبله لنظام الدولة. وهذا شرط أساسي للاستقرار والتنمية المستدامة والمتواصلة في جميع ميادين المجتمع. واليوم، تواصل تركمانستان المستقلة والمحايمة السير بثقة على الدرب الذي اختارته. ويتجاوز النمو

تحسين التعاون المتعدد الأطراف في هذا المجال الهام بشراكة مع الأمم المتحدة وأجهزتها، في الوقت الذي تدرك الأهمية الكبرى للخبرة الدولية في الدبلوماسية الوقائية.

وتركمانستان، استنادا إلى مبادئها وعزمها، تشارك في مكافحة خطر الإرهاب. وننظر إلى الإرهاب بجميع أشكاله على أنه ظاهرة يجب أن توضع خارج إطار حضارة الإنسان. ولكي تتسنى لنا مكافحة الإرهاب الآن، نحن مقتنعون بأننا نحتاج إلى تعاون جميع الدول، بما في ذلك تعاونها في قضايا مهمة من قبيل التعاون في البحث عن منظمي الأعمال الإرهابية والمشاركين فيها، والمتعاونين معهم أيضا، وترحيلهم.

وتؤيد تركمانستان تأييدا كاملا الجهود التي يبذلها الأمين العام لوضع استراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب، ونحن مستعدون لتقديم مساعدة عملية إلى المجتمع الدولي في الجهود التي يبذلها في هذا الاتجاه.

والأمم المتحدة تجسيد فريد للتغيرات الفعلية الجارية في العالم، وقد أثبتت بوضوح إرادة ورغبة الدول في التعاون في إطار بيئة مستقرة. والاتجاه الاستراتيجي للإصلاحات والطريق الذي جرى اختياره لتحقيق تحسين نوعي في عمل مجتمع الدول أصبح العامل المحدد لهذه التغيرات.

وتنظر تركمانستان إلى إصلاح الأمم المتحدة على أنه خريطة طريق لزيادة تقوية وتعزيز سلطة الأمم المتحدة في المستقبل. ونحن مقتنعون بأن الأمم المتحدة كانت دائما ولا تزال الهيكل الدولي الأكثر عالمية وأهم ضامن للاستقرار والأمن والتنمية على صعيد عالمي. وستواصل تركمانستان في المستقبل التعاون مع الأمم المتحدة على نحو أوثق بغية مساعدتها على إظهار إمكانيتها الضخمة بشكل كامل.

**الرئيسة** (تكلمت بالانكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في هذه الجلسة من المناقشة العامة. لقد طلب عدة

أما فيما يتعلق بصون السلام والأمن، فإن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل يمثل إحدى أخطر المشاكل في جدول الأعمال العالمي اليوم. وبلادنا تؤيد تماما جهود المجتمع الدولي في هذا المجال وتشارك في تنفيذها، على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء. ونحن نتخذ خطوات ملموسة وعملية في هذا الاتجاه.

وينبغي التشديد بوجه خاص على أن مجلس الشعب في تركمانستان أقر في نهاية تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٥ إعلانا يؤيد فيه مبادرات المنظمات الدولية ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل. كما وقعت تركمانستان وغيرها من دول المنطقة في ٨ أيلول/سبتمبر معاهدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى.

ومن خلال هذه الإجراءات، تظهر بلادنا بالممارسة العملية التزامها الصارم بعمليات نزع السلاح وعدم الانتشار. وفي هذا الصدد، نعلن عن استعدادنا لتنفيذ مبادرة رئيس تركمانستان - التي لقيت دعم الجمعية العامة للأمم المتحدة - الداعية إلى إنشاء مركز إقليمي للأمم المتحدة للدبلوماسية الوقائية في آسيا الوسطى. وجميع الشروط اللازمة مستوفاة، كما أن جميع البنى التحتية المناسبة متوفرة بالفعل في عاصمة دولتنا - أشغابات.

عادت الرئيسة إلى مقعد الرئاسة.

وأثبتت تركمانستان إمكانيتها وقدراتها الموجودة من خلال تعاونها النشط مع الأمم المتحدة في تنظيم منتديات ومؤتمرات دولية كبرى لمناقشة المشاكل الملحة التي تتعلق بقضايا عالمية وإقليمية.

ومن خلال حوار عملي متعدد الأطراف أصبحنا مقتنعين بأن منع وقوع صراعات محتملة يقتضي إنذارا مبكرا بالحالات الناشئة وتحليلا واسع النطاق واستراتيجيات وقائية مفصلة. ولذلك، ستواصل تركمانستان تقديم إسهامها في

ماوية، وشُكلت فيها عدة أحزاب متطرفة، أعلنت أنها تهدف إلى خوض كفاح مسلح للإطاحة بحكومة بوتان الملكية. فضلا عن ذلك، فإن حكومة نيبال هي التي فتحت المخيمات في نيبال وسعت في عام ١٩٩١ للحصول على مساعدة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في وقت كان لا يوجد سوى ٣٠٤ أفراد يدعون أنهم لاجئون في بوتان. وحتى منتصف عام ١٩٩٣، كان جميع النيباليين الذين يدعون أنهم لاجئون من بوتان يدخلون إلى المخيم دون تدقيق مناسب. ولذلك، تتحمل نيبال مسؤولية أخلاقية وقانونية تجاه هذه المشكلة. والعملية الثنائية معرضة للخطر بسبب موقف نيبال الراهن، الذي سيعني التراجع عن جميع الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الحكومتين، وهدم كل ما تم إنجازه في السنوات الـ ١٣ الماضية.

وأثناء آخر اجتماع مع حكومة نيبال في نيويورك، بتاريخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، أبلغ وفد بوتان وفد نيبال أن حكومة بوتان الملكية ملتزمة التزاما راسخا بالعملية الثنائية، وأن السبيل الوحيد للمضي قدما يتمثل في تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها من خلال مفاوضات شاقة على مدى سنين عديدة. ويود وفدي أن يكرر الإعراب عن تمسكه بهذا الالتزام، ويحث حكومة نيبال على أن تفعل نفس الشيء.

**السيد شنيو (اليابان) (تكلم بالانكليزية):** نشكركم على السماح لنا بممارسة حقنا في الرد. تتعلق ملاحظاتي ببيان ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذي أدلى به هذا الصباح. أولا، إننا نعتقد اعتقادا راسخا أن المؤهلات التي تؤهل أي بلد لشغل مقعد دائم العضوية في مجلس الأمن ينبغي الحكم عليها استنادا إلى إسهام ذلك البلد في تحقيق مقصد الأمم المتحدة، لا سيما صون السلم والأمن الدوليين.

ممثلين ممارسة حقهم في الرد. وسمحوا لي أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلى بها ممارسةً لحق الرد محددة بمدة ١٠ دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة لممثل بوتان.

**السيد بينجو (بوتان) (تكلم بالانكليزية):** يود وفدي أن يرد على بيان نائب رئيس وزراء ووزير خارجية نيبال، الذي ألقاه في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، المتعلق بمسألة الموجودين في مخيمات اللاجئين في شرق نيبال.

القول إن بوتان غير مستعدة لحل المشكلة قول عارٍ من الصحة تماما. فحكومة بوتان الملكية ملتزمة بحل المشكلة من خلال عملية ثنائية مع حكومة نيبال، وتثبت إجراءاتنا حتى الآن بوضوح هذا الالتزام. وقد أوشكت العملية الثنائية على إيجاد حل لمخيم كوداناباري، حيث أُنقذ على تصنيف الناس إلى أربع فئات. ومن غير المقبول أن تقول حكومة نيبال إن بوتان غير مستعدة لإيجاد حل.

يعرف المجتمع الدولي جيدا الحالة السياسية الصعبة التي واجهتها نيبال على مدى السنوات العديدة الماضية. وقد عانت العملية الثنائية من حالات تأخير وانقطاع نتيجة لتكرار تغيير حكومة نيبال والتغييرات التي نتجت عن ذلك في موقف تلك الحكومة. وأثناء الاجتماعات الأخيرة، أدخلت حكومة نيبال الحالية عنصرا جديدا قائلة إن المشكلة هي بين بوتان وسكان المخيمات، وليست بين بوتان ونيبال، وينبغي أن تتحدث بوتان مع سكان المخيمات مباشرة. بل إن حكومة نيبال الجديدة ذهبت إلى حد القول في الصحافة إنها لن تتقيد بالاتفاقات التي أبرمتها الحكومتان في الماضي.

لن نقيم الحكومة الملكية، في ظل أية ظروف، حوارا مع سكان المخيمات، لأن قادتهم حرضوا على الفتنة وارتكبوا أعمالا إجرامية. وقد احترقت المخيمات عناصر

والخطر الثاني القادم من اليابان هو أنها، بصفتها حليفا صغيرا وخادما للولايات المتحدة، تقوم بتنفيذ سياسة الولايات المتحدة القائمة على العدوان ضد آسيا. واليابان تسعى بذلك إلى تحقيق طموحها بالعدوان على كوريا، بوضع نفسها في خدمة استراتيجية الولايات المتحدة في آسيا. وكل مناورات اليابان ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تقوم بها بناء على تعليمات الولايات المتحدة، وهي تنبثق عن نية اليابان المخاتلة والمآكرة لتحقيق أغراضها بمساعدة سيدها، أعني الولايات المتحدة.

وللشعب الكوري مآخذ عميقة الجذور على اليابان يجب أن يُدفع ثمنها دما. فاليابان، أثناء احتلالها لكوريا فترة تجاوزت ٤٠ عاما، جندت قسرا واحتطفت ٨,٠٤ مليون كوري، وأجبرت ٢٠٠ ٠٠٠ امرأة وفناة على الرق الجنسي العسكري. وحتى اليوم، أي بعد أكثر من نصف قرن، نحن لا نعرف أماكن تواجد أكثرية أولئك الضحايا. والسلطات اليابانية التي تقيم الدنيا وتقعدها بصدد حقوق الإنسان وسيادة القانون لا تقدم إجابة صادقة ومنطقية عن مصير أولئك الضحايا ولا تعتذر أو تعوض بشرف عن جرائمها ضد البشرية، التي ارتكبتها آنذاك.

وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية متيقظة إلى أبعد حد للمخاطر التي تمثلها اليابان بالتعاون مع الولايات المتحدة. وجمهوريتنا، إذ تدرك تماما مسؤوليتها أمام التاريخ ومصير شعبها ومسؤوليتها عن السلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية، فضلا عن آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، تسرع تأهبها الكامل لكي تواجه بحزم أي خطر قادم من اليابان.

وأود أن أختتم كلمتي بالتأكيد مرة أخرى على أن اليابان خطرة لأنها، وإن كانت غنية بثروتها، فهي جد فقيرة في الأخلاق وقواعد السلوك.

ثانيا، بالنسبة لقضايا الماضي، جرى إيضاح موقف حكومة اليابان بجلاء في عدد من المناسبات، بما في ذلك في إعلان بيونغ يانغ المشترك الذي أصدرته اليابان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في عام ٢٠٠٢، وفي بيان رئيس الوزراء السابق في مؤتمر القمة الآسيوي الأفريقي، المعقود في باندونغ في إندونيسيا عام ٢٠٠٥، وفي بيانه الذي أدلى به في ١٥ آب/ أغسطس ٢٠٠٢. بمناسبة الذكرى السنوية الستين لانتهاج الحرب العالمية الثانية. وأمتنع عن تكرار هذه البيانات، ولكن تبقى الحقيقة، كما قال ممثل اليابان الدائم في بيانه في المناقشة العامة قبل ٢٠ دقيقة، اليابان بلد محب للسلام وأسهم باستمرار في تحقيق أهداف الأمم المتحدة من خلال وسائل متنوعة منذ أن انضم إلى هذه المنظمة قبل ٥٠ سنة تقريبا.

**السيد سن سونغ شول** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): مضى ممثل اليابان في بيانه ليغطي تطالع اليابان إلى تكرار عدوانها على كوريا بانتقاد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي كل بيانه، شعر وفدي بأن التهديدات في منطقة شمال شرقي آسيا تأتي من اليابان. والتهديدات القادمة من اليابان هي كما يلي.

إن أول خطر هو تحريف اليابان لتاريخها الحافل بالجرائم وتزيينه. والمقصود من إنكار عدوانها والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية في الماضي وتحريفها إحياء لهذه الشرور من جديد. واليوم، تحاول سلطات اليابان اليمينية المتطرفة المحافظة تحويل المجتمع الياباني برمه إلى اليمين، للتعجيل بعسكرة البلد وإضفاء الشرعية على عدوانها عبر البحار بتعديل الدستور. ويبين التحريض المتفشي على الكراهية ومعاداة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فضلا عن إرهاب الكوريين المقيمين في اليابان ومنظمتهم - التي تُدعى شونغريون - يبين أن خطر التعرض لعدوان ياباني جديد أصبح الآن حقيقة واقعة.

وبالنظر إلى مشكلة المسائل العالقة بين اليابان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، يود وفدي مرة ثانية أن يشير إلى أن إعلان بيونغ يانغ يدعو إلى تسوية تلك المسائل ثنائيا. وهذا أيضا، بطبيعة الحال، ينبغي أن يوضع في الاعتبار.

ويود وفدي أيضا أن يشير إلى أن اليابان، كما ذكر ممثلنا الدائم توا، قبل ٢٠ أو ٣٠ دقيقة تحديدا، قد أسهمت لصالح السلم والأمن الدوليين، في فترة تجاوزت ٥٠ عاما من عضويتها في الأمم المتحدة وكانت بلدا محبا للسلام. وبطبيعة الحال، عززت اليابان أيضا السلم والأمن الإقليميين في منطقتنا وفي العالم. وهذا واقع يعرفه كل بلد عضو في الأمم المتحدة تقريبا.

رُفعت الجلسة الساعة ١٩/٠٠.

**السيد شينيو (اليابان)** (تكلم بالانكليزية): يرغب وفدي في ممارسة حقه بالرد مرة ثانية على البيان الذي أدلى به توا ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. من المؤسف للغاية أن يشير ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى مسائل من الماضي. ومع أنه لم يكن في نيتي أن أطلب الكلمة، فإن وفدي يجد نفسه مضطرا للرد بإيجاز على النقاط التي أثارها ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

فبالنظر إلى مشاكل الماضي، بينتُ في كلمتي السابقة أن اليابان كررت مرارا - وعلى أرفع المستويات المؤسسية والسياسية - أن هذه المسألة قد سُويت. ونرى أن ذلك ينبغي أن يوضع في اعتبار.

ويذكر وفدي الجمعية بأن اليابان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد التزمتا - في البيان المشترك للمحادثات السادسة، الصادر يوم ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ في بيجين - باتخاذ خطوات لتطبيق علاقتهما وفقا لإعلان بيونغ يانغ وعلى أساس تسوية الماضي المؤسف والمسائل العالقة ذات الاهتمام. واليابان مستعدة، وبناء على ذلك البيان، لمناقشة تسوية مسائل الماضي، فضلا عن المسائل التي لم يُبت فيها في محادثات ثنائية بين اليابان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويود وفدي تأكيد أهمية تعبير كل من الطرفين عن آرائه بطريقة بناءة وصادقة في المحادثات الثنائية بما يحسّن علاقتهما.

أما النقطة التي أُثيرت فيما يتصل بمسائل إنسانية من الماضي، فإن حكومة اليابان تواجه بصدق كون أن كثيرا من الأشخاص كانوا في "حالة بائسة" في الماضي، وقد أعربت عن بالغ ندمها وخالص اعتذاراتها؛ غير أن الأعداد التي ذكرها وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مبالغ فيها كثيرا، ولا يمكننا قبولها.